تأليف دكتور عبد العزيز عبد المعطي عرفه

مِنْ بَلَاغَةِ النَّظْمِ العَرَبِيِّ

دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني

الجزء الأول

عالم الكتب

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

مِنْ بَلاغَةِ النَّظْمِ العَرَبِيّ

دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني

تأليف
دكتور عبد العزيز عبد المعطي عرفه

الجزء الأول

عالم الكتب

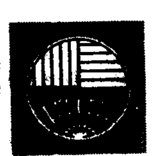

بيروت - المزرعة بناية الايمان - الطابق الاول - ص.ب. ٨٧٢٣
تلفون : ٣٠٦١٦٦ - ٣١٥١٤٢ - ٣١٣٨٥٩ - برقياً : نابعلبكي - تلكس : ٢٣٣٩٠

الطبعة الثانية
١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م

مُقَدّمَة

بِسْمِ ٱللَّهِ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ ٱللَّهِ

وَبَعْد ...

فإن رسالة الناقد الأدبي لجد خطيرة ، إذْ يقوم بدراسة النص الأدبي ، ويقدمه للدارسين ليتفهموه ويتذوقوه ، ويحكموا عليه بالجودة أو الرداءة ، ثم يتأثروا به في أثناء قيامهم بخدمة دينهم ووطنهم ومجتمعهم .

وإذا كانت هذه هي مهمة الناقد وهذا أثره في الدين والفرد والمجتمع ، فنحن أمام عالم قد ألم بجميع المعارف الإنسانية ، وأتقن لغته الأصلية ، فدرس بلاغتها ونحوها وصرفها وفقهها وعروضها وطرق التعبير فيها ، وأتقن بجانب ذلك لغة أجنبية على الأقل .

لذلك فإن الناقد الأدبي ينظر إلى النظم العربي من نواح عدة : نفسية واجتماعية وتاريخية ولغوية وطبية ، وخُلُقِيَّة وَخَلْقِيَّة مستخدماً كل طاقاته في تقويم النص وتقديمه للدارسين .

وهذا الكتاب (**من بلاغة النظم العربي**) يدرس النظم العربي من الناحية البلاغية ، ويحاول مخلصاً أن يسهم مع الأديب والناقد والدارس في فهم النص العربي والوقوف على خصائص الجمال فيه ، وجهات تأثيره ليسير الأدب في اتجاهه الصحيح نحو خدمة الدين والفرد والمجتمع .

وحينما نزل القرآن الكريم وكان المتشافهون به يتفهمونه بإحساسهم الأدبي الصادق ، وذوقهم اللغوي الصافي ، وطبعهم العربي الأصيل ، وتذوقهم الفطري السليم ، عندئذ تأثروا بالنظم العربي تأثراً قوياً ، وظهر منهم رجال جاهدوا في الله حق جهاده ، وقدموا للعالم أسمى الحضارات ، وأرقى المدنيات .

لذلك كان الهدف من هذا الكتاب شريفاً والمقصد منه عظيماً .

نرجو من الله - جلّت قدرته - أن يمدنا بالعون والهداية والتوفيق ، لنحقق هذا الهدف العظيم ونقف على مواطن الجمال في لغة قرآنه المجيد .

د . عبد العزيز عبد المعطي عرفه

مدينة نصر : غرة رمضان سنة ١٤٠٠هـ

١٢ من يوليو سنة ١٩٨٠ م

تمهيد

- ١ -

تقول أهم كتب اللغة : « إن النظم يرادف التأليف ، ونظمت اللؤلؤ أي جمعته في السلك ، والتنظيم مثله ، ومنه نظمت الشعر ، وكل شيء قرنته بآخر أو ضممت بعضه إلى بعض فقد نظمته .

والنظم نظمك الخرز بعضه إلى بعض في نظام واحد . كذلك هو في كل شيء[١] .

فإذا قلنا : إن ضم الكلمات بعضها إلى بعض يسمى من الناحية اللغوية نظماً لم نبعد .

ونظم الكلام عند البلاغيين هو تنسيق دلالة الألفاظ وتلاقي معانيها بما تقوم عليه من معاني النحو المتخيرة والموضوعة في أماكنها على الوجه الذي يقتضيه العقل ، وسنعود إلى هذا التعريف مرة أخرى ، فيما يستقل من البحث .

- ٢ -

والحديث عن نظم الكلام أو تأليفه أو ترتيب أجزاء الكلام لم يظفر بعناية

---

(١) لسان العرب لابن منظور جـ ١٦ ص ٥٦ الدار المصرية للتأليف ، والترجمة والنشر . والقاموس المحيط ص ١٨١ : جـ ٥ الطبعة الخامسة نشر التجارية .

الباحثين إلا في أوائل العصر العباسي الأول حينما كثر التأليف حول القرآن الكريم والأدب العربي بعامة كما سنرى .

وفي العصر الجاهلي لم يصلنا عن أهله حديث عن (النظم) ولا عن كيفية ترتيب أجزاء الكلام ترتيباً فنياً ، ولا عن تفسير التأليف تفسيراً علمياً ، بل اكتفوا بإحساسهم بروعة النظم وتأثيره ، ولم يحتاجوا إلى إبراز خصائصه ، ولا شرح الأسباب الموضوعية الفنية التي من أجلها يتفوق شاعر على شاعر وكلام على كلام ، مع أن العصر الجاهلي قد اشتهر أهله بالفصاحة ، والبلاغة وذلاقة اللسان ، وبلغت لغتهم من الرقي والحضارة والغنى مبلغاً عظيماً حتى كانت بحق جديرة بأن يختارها المولى جل وعلا لتكون لغة قرآنه المجيد :

كما جاء في أقدم المأثور من أشعارهم ألوان بيانية : كالتشبيه وأنواع المجاز وألوان البديع .

ولكن لم ترد هذه الألوان على شكل علمي محدد كما عهدناها عند السكاكي ومن لفّ لفّه .

كما وردت عنهم أحكام نقدية عامة تركزت في جمل سارت على كافة الألسنة ، كقولهم :

أشعر الناس امرؤ القيس إذا ركب ، وزهير إذا رغب ، والنابغة إذا رهب ، والأعشى إذا طرب[1] .

- ٣ -

وفي عصر صدر الإسلام سحر القرآن العرب ، وأعجبوا ببلاغته ، وشعروا بسموه عن قول البشر ووصفوه بأنه سحر ، ومعنى هذا أنهم يعتقدون أن القرآن

---

(١) الصناعتين لأبي هلال العسكري ص ٢٣ طبع الحلبي تحقيق البجاوي وآخر وانظر أيضاً إعجاز القرآن للباقلاني ص ٤٥ تحقيق د . خفاجي .

الكريم لا يستطيع أن يقوله إلا من أوتي قوة خارقة ليست من جنس قوى البشر .

لقد أعجزهم القرآن الكريم ، وحيّر عقولهم ، والذي أعجزهم منه هو : نظمه البديع وتأليفه العجيب ولكنهم لم يفصلوا القول في النظم ، ولم يشرحوا كيف يكون النظم ؟ وما أسراره ؟ .

لقد كانوا يعرفون من القواعد البلاغية والأسس النقدية التي يقوم عليها تأليف الكلام الفني الجميل ، وتمييز جيده من رديئه ـ ما نعرف منها وفوق ما لا نعرف ـ ولكنهم لم يحتاجوا إلى تدوينها ، لأنها كانت مركوزة في طبائعهم[1] .

لقد تحداهم القرآن الكريم وأمعن في ذلك التحدي وقرعهم وأثار حميتهم ، وطالبهم بالمعارضة وألح في ذلك إلحاحاً ، ولكنهم خيثما سمعوه، ونظروا فيه ، وفي قولهم اعترفوا بتفوقه وسمو مكانه ، سواء من هداه الله للإيمان ، ومن جعل على بصره غشاوة .

وكان للبيان العربي مكانة عالية في نفوسهم ، وكان أَجَلّ وأعظم من أن يخونوه ، فلم يتفوهوا بكلمة زور وبهتان ، وكانوا ـ بحق ـ أهلاً، لأن يجعلهم الله حكاماً على البيان .

ولو أن نفوسهم حدّثتهم بأن يقولوا : في القرآن الكريم شيئاً ، لانبرى لهم الرسول ﷺ : والصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ ومن هداه الله للإيمان ، وكلهم من فصحاء العرب ـ وكان لنا كلام يؤثر في القواعد البلاغية ، وطرق نظم الكلام ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث .

---

(١) عروس الأفراح ضمن شروح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي ، جـ ١ ص ٥٣ طبع الحلبي .

انتهى عصر صدر الاسلام وكذلك العصر الأموي ولم يرد الينا شيء يفيد بأن أحداً قد قام بتفسير نظم الكلام وتوضيحه وابراز أسرار بلاغته.

وجاء العصر العباسي الأول واشتد الاختلاط بين العرب والعجم ، وانتشرت اللغة العربية واتسعت رقعتها وكثر عدد الناطقين بها ، وفشا اللحن على ألسنة بعض المتكلمين بها . وأخذ الذوق العربي ينحرف ، وبدأت الملكات تضعف ، وبدأ بالتالي الإحساس ببلاغة الكلام يقل خاصة عند العرب الذين خالطوا الأعاجم ، أو بعدوا عن موطن اللغة الأصلي ، أو عند طبقة الموالي ، الذين أخذوا العربية تعلماً لا سليقة .

وكان من الضروري المحافظة على سلامة الذوق العربي الأصيل ليتمكن من فهم القرآن الكريم ، والأدب العربي بعامة ، وتذوق عناصر الجمال فيهما .

ولذلك قام علماء المسلمين بجهود محمودة تجاه القرآن الكريم ولغته ففسروا تراكيبه ودرسوا أسلوب بيانه ، ووضحوا مجمله ، وبينوا أسباب نزوله ، وأوجه قراءاته كما شرحوا غريبه ، وأقاموا بوضع علم (النحو) و(اللغة) لحمايته والتمكن من فهمه .

واحتاج النحاة واللغويون حينما طفقوا يقننون اللغة العربية ويضعون أسسها أو يحددون مدلول اللفظ ـ الى الشاهد العربي الخالص من الشعر والنثر والحكمة والمثل ـ فهموا إلى جمع اللغة والشعر من موطنها الأصلي فخرجوا إلى البادية لهذا الغرض أو التقوا بالأعراب الوافدين إلى المدينة[1].

وقد شجع جمع اللغة والشعر وروايته العلماء على التأليف حول القرآن والشعر والبيان « وتطالعنا آراء قيمة حول النظم العربي تحاول أن تتصوره

---

(١) أنظر طبقات فحول الشعراء لابن سلام جـ ١ ص ٤٧ تحقيق محمود شاكر مطبعة المدني .

وتوضح أسراره وتكشف عن بلاغته .

فهذا سيبويه المتوفى سنة ١٨٠هـ الذي أدرك أثر تنظيم الكلمات في المعنى تراه في كتابه المشهور يقوم بشرح بعض العبارات التي حدث فيها تصرف بلاغي كما يوضح الوجه الذي يستقيم عليه المعنى . كما شرح لنا كثيراً من أساليب النفي والإستفهام والشرط والتقديم والحذف التي حدثت فيها تصرفات بلاغية(١) .

ـ ٥ ـ

وقد حاول أبو عبيدة معمر بن المثنى المتوفى سنة ٢١٠هـ في كتابه « مجاز القرآن » أن يشرح ما في النظم العربي من تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك وقد سمى بحثه المجاز ، أي : طريق التعبير قال :(٢) ومن مجاز ما خبر عن اثنين مشتركين أو عن أكثر من ذلك فجعل الخبر لبعض دون بعض ، وكفى عن خبر الباقي ، قال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَكنِزُونَ الذَهَبَ والفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ . . .﴾(٣) .

ويقول : ومن مجاز ما جاءت مخاطبته مخاطبة الشاهد ثم تركت ، وحولت مخاطبته إلى مخاطبة الغائب .

قوله تعالى : ﴿ . . . حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الفُلكِ وَجَرينَ بِهِم . . .﴾(٤) .

ويقول : ومن مجاز المقدم والمؤخر قوله تعالى : ﴿ . . . فَإِذَا أَنزَلنَا عَليها الماءَ اهتَزَّت وَرَبَتْ﴾(٥) أراد ربت واهتزت .

---

(١) انظر الكتاب جـ ١ ص ٨ مثلاً طبع المثنى .
(٢) انظر « مجاز القرآن » لأبي عبيدة ج ١ ص ١١ ، ١١٤ تحقيق د. سزكين طبع الخانجي .
(٣) سورة التوبة ، آية ٣٤ .
(٤) سورة يونس ، آية ٢٢ .
(٥) سورة يوسف ، آية ٤ .

ويقول أبو عبيدة : ومن مجاز المكرر للتوكيد قوله تعالى : ﴿ . . . إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ . . . ﴾[1] .

هذه نظرات أوردها وغيرها أبو عبيدة في كتابه « مجاز القرآن » كانت محاولة رائدة للنظر في أحوال تراكيب العبارة والتصرفات البلاغية التي تحدث في النظم العربي .

وسار على نهجه أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفي سنة ٢٠٧ هـ في كتابه « معاني القرآن » .

وقد عالج فيه بعض التصرفات البلاغية التي أشكلت على الدارسين .

- ٦ -

ومن نظر في « النظم » الجاحظ المتوفي سنة ٢٥٥ هـ وهو أبو عثمان بن بحر محبوب المعروف بالجاحظ العالم صاحب التصانيف في كل فن ، وهو زعيم للبيان العربي غير منازع .

عرف الجاحظ « النظم » وفرق بين نظم القرآن ونظم سائر الكلام ، ودعا إلى دراسة الأدب العربي بعامة وفنونه وضروبه وأغراضه لكي يعرف الدارس الفرق بين النظمين : نظم القرآن ونظم سائر الكلام .

يقول الجاحظ : « وفرق ما بين نظم القرآن وتأليفه ، ونظم سائر الكلام وتأليفه - فليس يعرف فروق النظم واختلاف البحث والنثر إلا من عرف القصيد من الرجز ، والمخمس من الأسجاع والمزاوج من المنثور والخطب من الرسائل »[2] .

وللجاحظ كتاب « نظم القرآن » ولكن الكتاب ضاع مع الأيام أما طريقة

---

(١) سورة الحج آية ٥ .

(٢) العثمانية للجاحظ ص ١٦ بتحقيق هارون - دار الكتاب العربي :

معالجة الجاحظ للنظم العربي فلم نعثر على شيء يدل دلالة واضحة عليها ، لكن له حديث عن اقتران الحروف والألفاظ يمكن من النظر والتمعن فيه أن نكون فكرة عن تصور الجاحظ للنظم .

تحدث الجاحظ عن الكلمة إحدى مفردات النظم واشترط لفصاحتها أن تكون بريئة من تنافر الحروف حتى تبدو كأنها بأسرها حرف واحد[1].

ويرى ألا يكون اللفظ عامياً ولا ساقطاً سوقياً . ولا ينبغي أن يكون غريباً وحشياً[2] : « وأن تكون الكلمة جارية على القواعد النحوية والصرفية »[3].

يرى الجاحظ أن تكون الألفاظ في تحدرها وسهولتها ولينها على اللسان كأنها لفظ واحد .

يقول : « وأجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء سهل المخارج فتعلم بذلك أنه قد أفرغ إفراغاً واحداً ، وسبك سبكاً واحداً ، فهو يجري على اللسان كما يجري الدهان[4].

من هذا العرض أكان الجاحظ يرى أن « النظم » ضم لفظ إلى لفظ كيف جاء واتفق ؟ أم أنه كان يطلق النظم ويريد منه شيئاً آخر ؟ .

الذي يظهر لنا مما تقدم أنه كان يطلق على نظم الحروف وتلاؤم مزاجها وانسجام أجراسها حتى تكون في خفتها ورشاقتها كالحرف الواحد ، وحتى تكون الألفاظ كأنها لفظ واحد .

وليس من البعيد أن الجاحظ كان يرى أن « النظم » ضم لفظ إلى لفظ بناء على تناسق دلالة الألفاظ ، وتلاقي معانيها على الوجه الذي يقتضيه العقل .

---

(١) البيان ج ١ ص ٦٧ تحقيق هارون ـ نشر الخانجي بمصر والمثنى ببغداد.

(٢) المرجع السابق ج ١ ص ١٤٤ .

(٣) نفس المرجع ج ١ ص ٧٤ .

(٤) البيان ج ١ ص ٦٧.

ونصل إلى ابن قتيبة وهو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري المتوفي سنة ٢٧٦ هـ وكان فاضلاً ثقة وتصانيفه كلها مفيدة[١]. فنجده يتحدث عن النظم العربي من خلال حديثه عن النظم القرآني خاصة إذ جعل القرآن الكريم معجزاً بتأليفه البديع ونظمه العجيب ثم وضح أسرار النظم القرآني فيما يلي :

أ - ما فيه من الجمال التوقيعي الفريد ، والنسق الصوتي البديع يقول : وجعله متلواً لا يمل على طول التلاوة وغضاً ومسموعاً لا تمجه الآذان[٢] .

ب - ما فيه من معان خالدة وعلوم فوق متناول البشر يقول : « لا يخلق على كثرة الرد ، وعجيباً لا تنقضي عجائبه ، ومفيداً لا تنقضي فوائده »[٣] .

ج - ما فيه من المعاني البلاغية التي تعتمد على دقة التعبير وإجادة التصوير بأسلوب يثير الخيال ويحفز على العمل ، وقد ذكر منها ابن قتيبة - عقب رأيه هذا - « أسلوب الإيجاز » الذي هو التعبير عن المعاني الكثيرة بدقة وعمق بألفاظ قليلة ، يقول[٤] : « وجمع الكثير من معانيه في القليل من لفظه وذلك معنى قول رسول الله ﷺ : « أوتيت جوامع الكلم » ثم يقول : فإن شئت أن تعرف ذلك فتدبر قوله تعالى : ﴿ خُذِ العَفْوَ وَأْمُر بِالعرفِ وَأعرِضْ عَنِ الجَاهِلِينَ﴾[٥] كيف جمع له بهذا الكلام كل خلق عظيم ، ثم يقارن بين إيجاز النظم القرآني ، والإيجاز في سائر الكلام ، ويوضح تفوق النظم القرآني .

يقول في قوله تعالى في المنافقين : ﴿ . . . يَحسَبونَ كُلَّ صَيحَةٍ عَليهِمُ هُم

---

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان ج ٢ ص ٢٤٦ تحقيق محي الدين .
(٢) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٣ بتحقيق صقر طبع الحلبي .
(٣) تأويل مشكل القرآن ص ٣ .
(٤) نفس المرجع .
(٥) سورة الأعراف آية ١٩٩ .

العَدُوَّ...﴾[1] فدل على جبنهم.. «وأخذ هذا المعنى شاعر من الشعراء وأنّى له هذا الاختصار فقال :

ولـو أنها عـصفـورة لحسبتهـا ... مسـوّمـة تـدعـو عبيـداً وأزنمـا

يقول : لو طارت عصفورة لحسبتها من جبنك خيلاً تدعو هاتين القبيلتين[2]

لقد استطاع ابن قتيبة أن يتحدث عن عناصر النظم : الألفاظ ، والمعاني الأصلية ، والمعاني البلاغية وبذلك فتح الطريق لمن أتى بعده من البلاغيين أمثال الخطابي ـ في رسالته بيان إعجاز القرآن ـ أن يتحدثوا بثراء عن عناصر الكلام .

ـ ٨ ـ

أما أبو العباس المبرد المتوفي سنة ٢٨٥ هـ فله حديث عن الفروق اللغوية التي تحدث بسبب التصرف في « النظم » وذلك في المحاورة القيمة التي جرت بينه وبين الكندي المتفلسف ، إذ قال له يا أبا العباس : إني لأجد في كلام العرب حشواً فقال له أبو العباس المبرد : في أي موضع وجدت ذلك ؟

فقال الكندي : أجد العرب يقولون : عبد الله قائم ، ثم يقولون : إن عبد الله قائم ، ثم يقولون : إن عبد الله لقائم .

فالألفاظ متكررة والمعنى واحد ، فقال أبو العباس المبرد : بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ ، فقولهم : عبد الله قائم ، إخبار عن قيامه ، وقولهم : إن عبد الله قائم ، جواب عن سؤال سائل ، وقولهم : إن عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر قيامه « فقد تكررت الألفاظ لتكرار المعاني[3] .

---

(١) سورة المنافقون آية ٤ .

(٢) تأويل مشكل القرآن ص ٣

(٣) دلائل الاعجاز لعبد القاهر الجرجاني ص ٢٠٦ تحقيق المراغي .

وتراه في كتابه « البلاغة » يذكر بلاغة الشعراء ويوازن بينهم ويفضل بعضهم على بعض ، ثم يجعل قول الرسول ﷺ فوق كلامهم ، فإذا ما وصل إلى القرآن الكريم جعله فوق هذا وذاك . لم يقدم لنا أسباباً موضوعية ولم يضع يدنا على خصائص فنية ، لهذا التفضيل وتلك الموازنات ، وإنما اعتمد على إحساسه الصادق وعلى ذوقه الصافي ، يقول : « فإذا جاء أمر القرآن نظرت إلى الشيء الذي هو أوحد ، والقول الذي هو منبت ، ألا ترى أن الله جعله الحجة والبيان والداعي والبرهان ، وإنما وضع السراج للبصير لا الأعمى والمتعامي[1] ثم يوازن بين النظم القرآني وبين نظم الشعراء فيقول : قال أحد الشعراء في وصف قوم يحملون الشعر ولا يفهمونه ـ قولاً أجاد فيه ، وتقدم كلام كثير من المخلوقين قال :

زوامل للأشعار لا علم عندهم ... يجيدها إلا كعلم الأباعر
لعمرك ما يدري البعير إذا غدا ... بأوساقه أو راح ما في الغرائر

فهيهات هذا من قول الله تعالى : ﴿ **مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوراةَ ثُم لَم يَحمِلوهَا كَمَثَلِ الحِمارِ يَحمِلُ أَسفاراً** . . . ﴾[2].

وقالت الخنساء ترثي أخاها صخراً :

ولولا كثرة الباكين حولي ... على إخوانهم لقتلت نفسي
وما يبكون مثل أخي ولكن ... أعزى النفس عنه بالتأسي

وقال الله عز وجل للمشركين : ﴿ **وَلَنْ يَنفَعكُم اليَومَ إذ ظَلَمتُم أَنَّكُم في العَذَابِ مُشْتَرِكونَ** ﴾[3] أي ما نزل بكم أجل من أن يقع معه التأسي .

---

(١) البلاغة للمبرد ص ٦٦ تحقيق د. رمضان عبد التواب .

(٢) سورة الجمعة آية ٥ .

(٣) سورة الزخرف آية ٣٩ .

قال : « أردشير بن بابك » في عهده : « وقد قال الأولون منا : القتل أقل للقتل »، يقول : إذا قتل القاتل امتنع غيره من التعرض للقتل ، فهذا أحسن الكلام من كلام مثله[1] .

ولو اعترض ، فقال : من القتل ما يهيج القتل ، ويبعث عليه لكان ذلك له ، وإن لم يكن ما قصد له القائل .

فإذا جاء قوله جل وعز : (وَلَكُم في القَصَاصِ حَياةَ يا أُولي الألبَابِ . . .)[2] جاء ما لا اعتراض عليه ، ولا معارضة له ، وقوله : ﴿ يَا أُولي الألبَابِ ﴾ خطر ثان ، فتبارك الله الذي ليس كمثله شيء »[3] .

فواضح مما تقدم أن هذا كله إحساس بروعة النظم ولم يصل إلى مرتبة الشرح والتفسير والتعليل .

- ٩ -

أما العالم النحوي علي بن عيسى الرماني فقد فتح في رسالته « النكت في إعجاز القرآن » باباً بعنوان « باب التلاؤم » حاول فيه أن يتصور نظم الكلام .

وواضح من صنيعه في بيان فائدة التلاؤم : أنه يقصد به القشرة السطحية للنظم القرآني وهي الناحية الموسيقية من حيث ترتيب سكناته ، وحركاته في صورة ترتاح لها النفس ، وتتقبلها الأذن ، وهذه الناحية مع حسنها ، وبلوغ القرآن فيها حد الإعجاز إلا أنها لا تقوم به كاملاً .

وقد أحس الرماني بذلك فقال بعدما بين فائدة التلاؤم : « فإذا انضاف إلى ذلك حسن البيان في صحة البرهان في أعلى الطبقات ظهر الإعجاز للجيد الطباع البصير بجواهر الكلام .

---

(١) وروى « القتل أنفى للقتل » .

(٢) البقرة آية ١٧٩ .

(٣) البلاغة للمبرد ص ٦٦ .

ولعله يريد بحسن البيان الناحية الأخرى في القرآن الكريم التي يطلق عليها الشيخ عبد القاهر الجرجاني كلمة النظم كما سنرى - ويطلق الرماني عليها : دلالة التأليف التي لا نهاية لها[1].

فإذا قلنا : إن الرماني يقصد بالتلاؤم تعديل النظم أو خلو الكلام من كل ما يشين الفصاحة . ويقصد من دلالة التأليف التي لا نهاية لها : المعاني التي يحدثها النظم - لم نبعد - وإن كان الرماني كما ترى لم يقدم لنا تفسيراً علمياً للنظم وبيان أسراره .

- ١٠ -

وعلم المحدثين أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي المتوفي سنة ٣٩٨هـ توصل في رسالته « بيان إعجاز القرآن » إلى وضع نظرية في الكلام تقول :[2] وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة :

لفظ حامل .

ومعنى به قائم .

ورباط لهما ناظم .

هذه الأشياء الثلاثة إذا جاءت مجموعة وعلى أحسن ما يكون كان الكلام المشاد الذي يصل إلى حد الإعجاز .

ولقد أبرز الخطابي - متأثراً بابن قتيبة - عناصر الجمال في العبارة ، وحصرها في ثلاثة :

---

(١) النكت في إعجاز القرآن ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص٨٩ تحقيق خلف الله وسلام طبع دار المعارف .

(٢) بيان إعجاز القرآن ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٢٤ طبع دار المعارف تحقيق خلف الله وسلام .

أولاً : اللفظ .

ثانياً : المعنى الأصلي .

ثالثاً : نظوم تأليف العبارة ووقف طويلاً أمام « نظوم تأليف العبارة » ثم ذكر أن رسوم النظم تحتاج إلى حذق ومهارة ووضح أمرين هامين :

الأمر الأول : أن رسوم النظم عبارة عن ارتباط الكلمات بعضها ببعض والتئامها .

الأمر الثاني : أن هذا الارتباط ، وذلك الإلتئام يحدث صورة في النفس يتشكل بها البيان .

ولكن الخطابي لم يكشف لنا عن سبب هذا الارتباط ، وذلك الإلتئام ، وبم يكون ؟ وعن أي شيء يحدث ؟

وما الأمور التي تقوي الإرتباط والإلتئام بين أجزاء العبارة ـ هذا ما تركه للإمام عبد القاهر الجرجاني .

- ١١ -

ويأتي أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد العسكري المتوفي سنة **٣٩٥هـ** صاحب كتاب الصناعتين : الكتابة والشعر ، وهو من الكتب الجامعة التي حوت بين دفتيها خلاصة ما كتبه السابقون في النقد والأدب .

لم يحاول أبو هلال أن يرسم نظرية للنظم على نحو ما فعل الشيخ عبد القاهر الجرجاني كما سيجيء .

ولكن له حديث عن حس التأليف ، ودوره في التعبير الفني الجميل يقول :[1] « وحسن التأليف يزيد المعنى وضوحاً وشرحاً ، ومع سوء التأليف

(١) الصناعتين ص ١٦١ الطبعة الاولى بتحقيق البجاوي وآخر .

ورداءة الرصف والتركيب شعبة من التعمية .

ويحاول أبو هلال أن يتصور النظم ، فيشبهه بالعقد المنظم إذا اختل منه خرزة كان مشوّهاً ، وإذا جعل كل خرزة منه مع ما يليق بها كان رائعاً في المرأى .

- ١٢ -

أما علم المعتزلة في عصره أبو الحسن عبد الجبار الأسد آبادي قاضي قضاة الدولة البويهية المتوفي سنة ٤١٥هـ فهو الذي وضع أسس نظرية النظم بمعناها العلمي الدقيق إذ تناول أجزاء الكلام ، وأدلى في كل جزء منها برأيه[١] فالميزة البلاغية أو الفصاحة لا تتعلق بالألفاظ من حيث ذواتها - أي أنها لا تكون فصيحة في نفسها ، وإنما تكون فصيحة بملاحظة صفات مختلفة - لها كالإبدال التي تختص به وحركاتها في الإعراب ، وموقعها في التقديم والتأخير ، أو بمعنى آخر . تكون الكلمة فصيحة بملاءمتها لجاراتها وتعلقها بأخواتها وارتباطها بهم ووقوعها في موقعها التي لا ترضى به بدلاً ولا تبغي به حولاً . ويحدث من ارتباطها وتعلقها بجاراتها صورة تؤدي دوراً يزيد المعنى المراد وضوحاً ويمكنه في نفس المتلقي .

ويقول : إن الدليل على أن الكلمة لا تتعلق بها الفصاحة من حيث ذاتها أننا نجدها فصيحة في موطن ، وغير فصيحة في موطن آخر .

وأما المعاني ، ويقصد بها المعاني الغفل الخام فيرى القاضي عبد الجبار أنها لا تصلح أن تكون مقياساً للفصاحة ، وإن كان لا بد منها .والدليل على ذلك أننا نجد الشاعرين يعبران عن المعنى الواحد ، ويكون أحدهما أفصح من الآخر .

---

(١) أنظر المغنى ج ١٦ ص ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ تحقيق أمين الخولي .

وإنما تظهر ميزة الكلام في جزئه الثالث الذي هو ضم الكلمات بعضها إلى بعض على طريقة مخصوصة ، وهذه الطريقة تكون بالإبدال الذي تختصر به الكلمات ، أو التقدم والتأخر الذي يختص به الموقع ، أو الحركات التي تختص الإعراب .

فهل كان القاضي عبد الجبار يريد بضم الكلمات بعضها إلى بعض على طريقة مخصوصة توخى معاني النحو فيما بين الكلم ؟ ندع صاحب توخي معاني النحو الإمام عبد القاهر الجرجاني يعترف لنا بذلك يقول موضحاً عبارة القاضي عبد الجبار سالفة الذكر بما نصه : « فقولهم : (بالضم): لا يصح أن يراد به النطق باللفظة بعد اللفظة من غير اتصال يكون بين معنييهما ، لأنه لو جاز أن يكون لمجرد ضم اللفظ إلي اللفظ تأثير في الفصاحة لكان ينبغي إذا قيل (ضحك خرج) أن يحدث من ضم (خرج) إلى ضحك فصاحة ».

وإذا بطل ذلك لم يبق إلا أن يكون المعنى في ضم الكلمة إلى الكلمة توخي معني من معاني النحو فيما بينهما ، وقولهم : « على طريقة مخصوصة » يوجب ذلك أيضاً :

وذلك أنه لا يكون للطريقة إذا أنت أردت مجرد اللفظ معنى ، وهذا سبيل كل ما قالوه . إذا أنت تأملته تراهم في الجميع قد دفعوا إلى جعل المزية في معاني النحو وأحكامه من حيث لم يشعروا بذلك ، لأنه أمر ضروري لا يمكن الخروج منه[1] .

وعلى ذلك إذا قلنا : إن القاضي عبد الجبار حينما يشير إلى الحركات التي تختص الإعراب أنه يريد بذلك معاني النحو وتوخيها بين الكلم لم نبعد .

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٥١ .

ومهما يكن من شيء فقد أبقى القاضي عبد الجبار للإمام عبد القاهر الجرجاني شرح هذه النظرية ، وتقريرها ، وتصويرها ، والبرهنة على صحتها ، والدفاع عنها ، وإطلاق اسم « النظم » عليها كما سنرى .

- ١٣ -

وكان من أقوى الشخصيات البلاغية في القرن الخامس الهجري ، الشيخ عبد القاهر الجرجاني المتوفي سنة ٤٧١ ، أو ٤٧٤هـ الذي شرح نظرية النظم ، وخصص لها كتابه المشهور : « دلائل الإعجاز » من أوله إلى آخره يبدي ، ويعيد لعله يجد من يفهم عنه أو يظفر بمن له طبع إذا قدحه ورى[1] .

يرى الشيخ عبد القاهر : أن الناظم إذا أراد أن ينظم كلاماً في أي غرض : يبدأ فيرتب المعاني في نفسه أولاً ، ويبذل جهداً في ترتيبها ، ثم يحذو على ترتيبها الألفاظ فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس وجب للفظ الدالّ عليه أن يكون مثله أولاً في النطق .

فالناظم يبذل فكراً في ترتيب المعاني في النفس وتنسيق دلالتها ، ولا يحتاج إلى أن يستأنف فكراً جديداً في ترتيب الألفاظ وتوالي نطقها ، وبناء على ذلك يرى أن الذي يستحق أن نطلق عليه كلمة (النظم) هو : ترتيب المعاني في النفس لا توالي الألفاظ في النطق ، لأن النظم الذي يريده ويجعله مكان المزية ، لا يتأتى إلا بالفكر والروية .

ولكي يوضح رأيه فرّق بين حروف منظومة وكلم منظومة وذلك أن نظم الحروف هو تواليها في النطق فقط ، وليس نظمها بمقتض عن معنى ، ولا الناظم لهما بمقتض في ذلك رسماً من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه ، فلو أن واضع اللغة كان قد قال (ربض) مكان (ضرب) لما كان

---

(١) انظر الشافية للشيخ عبد القاهر الجرجاني الفصل الأخير ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن تحقيق خلف ، الله وسلام دار المعارف .

في ذلك ما يؤدي إلى فساد[1].

وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك ، لأنك تقتضي في نظمها آثار المعاني ، وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس ، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض ، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق . ولذلك كان عندهم نظيراً للنسج والتأليف والصياغة والبناء والوشى والتحبير وما أشبه ذلك مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض حتى يكون لوضع كل جزء حيث وضع علة تقتضي كونه هناك ، وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح ، هذا هو الشطر الأول من النظرية .

أما الشطر الثاني من النظرية فهو المعاني التي يتعلق بها الفكر ويرتبها في النفس ، أهي معاني الكلمات في أنفسها ؟

أم معاني النحو ؟ أو هما معاً ؟

يجيب الشيخ عبد القاهر : « بأنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجردة عن معاني النحو ، فلا يقوم في وهم ، ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى « فعل » من غير أن يريد إعماله في « اسم » ولا أن يتفكر في « اسم » من غير أن يريد إعمال « فعل » فيه وجعله فاعلاً له أو مفعولاً ، أو يريد منه حكماً سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبراً أو صفة أو حالاً أو ما شاكل ذلك .

وإن أردت أن ترى ذلك عياناً فاعمد إلى أي كلام شئت ، وأزل أجزاءه عن مواضعها وضعها وضعاً يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها فقل في :

---

(١) انظر دلائل الاعجاز ص ٣٥ ـ ٣٨ .

« قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل » .

« من نبك قفا حبيب ذكرى منزل » .

ثم انظر هل يتعلق منك فكر بمعنى كل منها ؟[1] .

وإن أردت مثالاً فخذ بيت بشار :

كأن مثار النقع فوق رءوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه

وانظر هل يتصور أن يكون بشار قد أخطر معاني هذه الكلم بباله أفراداً عارية عن معاني النحو التي تراها فيها ، وأن يكون قد وقع (كأن) في نفسه من غير أن يكون قصد إيقاع التشبيه منه على شيء ، وأن يكون فكر في (مثار النقع) من غير أن يكون أراد إضافة الأول إلى الثاني ، وفكر في (فوق رءوسنا) من غير أن يكون قد أراد أن يضيف (فوق) إلى الرءوس ، وفي الأسياف من دون أن يكون أراد عطفها بالواو على (مثار) وفي الواو من دون أن يكون أراد العطف بها ، وأن يكون كذلك فكر في (الليل) من دون أن يكون أراد أن يجعله خبراً (لكأن) ، وفي (تهاوى كواكبه) من دون أن يكون أراد أن يجعل تهاوى فعلاً للكواكب ، ثم يجعل الجملة صفة لليل ، ليتم الذي أراد من التشبيه ؟

أو لم تخطر هذه الأشياء بباله إلا مراداً فيها هذه الأحكام والمعاني التي تراها فيها ؟ .

فواضح من هذا أن الفكر لا يتعلق إلا بمعاني النحو التي يقوم على أساسها ترتيب معاني الكلم في النفس . ثم نرتب الكلم على أساس ترتيب معانيها عند تواليها في النطق .

فأنت إذا تأملت بيت بشار وجدته كالحلقة المفرغة التي لا تقبل التقسيم ،

---

(١) أنظر دلائل الإعجاز ص ٢٥٩ ـ ٢٦٢ .

ورأيته قد صنع في الكلم التي فيه ما يصنعه الصانع حين يأخذ كسراً من الذهب ، فيذيبها في قالب ، ويخرجها لك سواراً أو خلخالاً ، وإن أنت حاولت قطع بعض ألفاظ البيت عن بعض ، كنت كمن يكسر الحلقة ويفصم السوار ، وذلك أنه لم يرد أن يشبه النقع بالليل على حدة ، والأسياف بالكواكب على حدة ولكنه أراد أن يشبه النقع والأسياف تجول فيه بالليل في حال ما تنكدر الكواكب وتتهاوى فيه ، فالمفهوم من الجميع مفهوم واحد ، والبيت من أوله إلى آخره كلام واحد ، فانظر الآن ما تقول : في اتحاد هذه الكلم التي هي أجزاء البيت ، أتقول : إن ألفاظها اتحدت فصارت لفظة واحدة أم تقول : إن معانيها اتحدت فصارت من أجل ذلك كأنها لفظة واحدة ؟ .

لا شك أن الاتحاد الذي تراه هو في المعاني ، لأنه من فساد العقل أن يتوهم متوهم أن الألفاظ يندمج بعضها في بعض حتى تصير لفظة واحدة .

وإذا ثبت الاتحاد وثبت أنه في المعاني فينبغي أن تنظر إلى الذي به اتحدت المعاني في بيت بشار ، وإذا نظرنا لم نجدها اتحدت إلا بأن جعل مثار النقع اسم كأن ، وجعل الظرف الذي هو (فوق رءوسنا) معمولاً « لمثار » ومعلقاً به ، وأشرك الأسياف في « كأن » بعطفه لها على « مثار » ثم بأن قال : « ليل تهاوى كواكبه » ، فأتى بالليل نكرة وجعل جملة قوله : « تهاوى كواكبه » له صفة ، ثم جعل مجموع « ليل تهاوى كواكبه » خبراً « لكأن »[1] .

وهذه العلاقات كلها من معاني النحو ، وإذا كان الأمر كذلك. . . علمت علماً لا يعترضه الشك ألا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبني بعضها على بعض ، وتجعل هذه بسبب من تلك .

يقول : « واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه

---

(١) أنظر الدلائل ص ٢٦١ ، ٢٦٢ .

« علم النحو » ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم الذي رسمت لك فلا تخل بشيء منها . وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه ، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك : زيد منطلق ، وزيد ينطلق ، وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد هو المنطلق .

وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك : إن تخرج أخرج ، وإن خرجت خرجت . وإن تخرج فأنا خارج ، وأنا خارج إن خرجت ، وأنا إن خرجت خارج .

وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك : جاءني زيد مسرعاً ، وجاءني يسرع ، وجاءني وهو مسرع ، أو وهو يسرع ، وجاءني قد أسرع ، وجاءني وقد أسرع فعرف لكل من ذلك موضعه : ويجيء به حيث ينبغي له ، وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في المعنى ، فيضع كلاً من ذلك في خاص معناه ، نحو : أن يؤتى « بما » في نفي الحال ، وبلا إذا أراد نفي الاستقبال ، وإن فيما يترجح بين أن يكون وألا يكون ، وبإذا فيما علم أنه كائن .

وينظر في الجمل التي تسرد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل ، ثم يعرف فيما حقه الوصل : موضع « الواو » من موضع « الفاء » وموضع « الفاء » من موضع « ثم » وموضع « أو » من موضع « أم » وموضع « لكن » من موضع « بل » .

ويتصرف في التعريف والتنكير ، والتقديم والتأخير في الكلام ، وفي الحذف والتكرار ، والإظهار والإضمار ، فيضع كلاً من ذلك مكانه ، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له .

هذا هو السبيل فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأ إلى « النظم » ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ووضع في حقه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه ، واستعمل في غير ما ينبغي له ، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده ، أو وصف بمزية وفضل فيه إلا أنت تجد مرجع تلك الصحة ، وذلك الفساد ، وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه[1] ثم يطبق الشيخ عبد القاهر نظريته على بعض آي القرآن الكريم يقول : « وهل تشك إذا فكرت في قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ يَا أَرضُ ابلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الأَمْرُ وَاستَوَتَ على الجُودَىٰ وَقِيلَ بُعْداً لِلْقَومِ الظَّالِمينَ ﴾[2] .

فيتجلى لك منها الإعجاز ، وبهرك الذي ترى وتسمع أنك لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرة ، والفضيلة القاهرة ، إلا لأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض ، وإن لم يعرض لها الحسن والشرف إلا من حيث لاقت الأولى بالثانية ، والثالثة بالرابعة . وهكذا إلى أن تستقر بها إلى آخرها ، وأن الفضل حصل من مجموعها . وإن شككت فتأمل هل ترى لفظة منها بحيث لو أخذت من بين أخواتها وأفردت لأدت من الفصاحة ما تؤديه وهي في مكانها من الآية ؟. قل (ابلعي) واعتبرها وحدها من غير أن تنظر إلى ما قبلها وإلى ما بعدها ، وكذلك فاعتبر سائر ما يليها . وكيف بالشك في ذلك ، ومعلوم أن مبدأ العظمة في أن نوديت الأرض ، ثم أمرت ، ثم في أن كان النداء بـ(يا) دون (أي) نحو يا أيتها الأرض ، ثم إضافة الماء إلى الكاف دون أن يقال : ابلعي الماء ، ثم أن نداء الأرض وأمرها بما هو من شأنها اتبع نداء السماء

---

(١) أنظر دلائل الإعجاز ص ٥٥ ، ٥٦ .

(٢) سورة هود آية ٤٤ .

وأمرها كذلك بما يخصها ، ثم أن قيل : « وغيض الماء » فجاء الفعل على صيغة فِعل الدّالة على أنه لم يغض إلا بأمر آمر ، وقدرة قادر ، ثم تأكيد ذلك وتقريره بقوله تعالى : (وقضي الأمر) ثم ذكر ما هو فائدة هذه الأمور وهو (واستوت على الجودى) ثم إضمار السفينة قبل الذكر كما هو شرط الفخامة والدلالة على عظم الشأن ثم مقابلة قيل في الخاتمة بقيل في الفاتحة .

أفترى لشيء من هذه الخصائص التي تملؤك بالإعجاز روعة ، وتحضرك عند تصورها هيبة تحيط بالنفس من أقطارها تعلقاً باللفظ من حيث هو صوت مسموع وحروف تتوالى في النطق ؟ أم كل ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتساق العجيب »[1] .

ويقول : « فقد اتضح إذن اتضاحاً لا يدع مجالاً للشك أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ، ولا من حيث هي كلم مفرد ، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها من ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ »[2] .

ويسوق دليلاً آخر فيقول : « ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع ، ثم تراها بعينها تثقل عليك ، وتوحشك في موضع آخر كلفظ (الأخدع) في بيت الحماسة :

تلفت نحو الحي حتى وجدتني ... وجعت من الإصغاء ليتا وأخدعا

وبيت البحتري :

وإني ، وإن بلغتني شرف الغنى ... وأعتقت من رق المطامع أخدعي

فإنك تجد لها في هذين المكانين ما لا يخفى من الحسن .

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٢ - ٣٣ .

(٢) دلائل الإعجاز ص ٣٣ .

ثم إنك تتأملها في بيت أبي تمام :

يا دهر قـم من أخدعيـك فقد أضججت هذا الأنام من خرقك

فتجد لها من الثقل على النفس ومن التنغيص والتكدير أضعاف ما وجدت هناك من الروح والخفة ، والإيناس والبهجة[1] .

ويعقد مقارنـة أخرى ويقـول : « فلو كانت الكلمـة إذا حسنت حسنت من حيث هي لفظ ، وإذا استحقت المزية والشرف استخفت ذلك في ذاتها وعلى انفرادها دون أن يكون السبب في ذلك حال لها مع أخواتهـا المجاورة لهـا في النظم ، لما اختلف بها الحال ولكانت إما أن تحسن أبـداً أو لا تحسن أبداً[2] والحق أن الشيخ عبد القاهر ـ كما يقول المـرحوم الـدكتور محمـد مندور في كتـابه النقـد المنهجي عند العـرب ـ قد اهتـدى في العلوم اللغـويـة كلهـا إلى مذهب لا يمكن أن نبالـغ في أهميته ، مـذهب يشهد لصـاحبه بعبقـرية لغـوية منقطعة النظير[3] .

وعلى أساس هذا المـذهب كون مبـادئه في إدراك « دلائـل الإعجاز » في القرآن الكريم ، وفي النثر العربي والشعر على السواء .

ومذهب عبد القاهر هـو أصح وأحـدث ما وصـل إليه علم اللغـة في أوربا في العصر الحديث »[4] .

فواضح من نظرية عبد القاهر في « النظم » أن ترتيب الكلمات يقـوم على جهـد فكري ، ونـظر عقلي ، ولذلـك أطلق عليه كلمـة « النظم » وأن تـرتيب الكلم لا يـطلق عليه كلمـة « النظم » إلا إذا كـان موافقـاً للقواعـد النحـويـة ، والصرفية واللغوية .

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٤ .

(٢) نفس المرجع ص٣٥ .

(٣) انظر النقد المنهجي عند العرب ص ٣٢٧ للمرحوم د. مندور نشر دار نهضة مصر ـ القاهرة .

(٤) انظر النقد المنهجي عند العرب ص ٣٢٧ .

وإذا تصرف الأديب في التأليف بأن قدم أو أخر أو عرف ونكر ، أو استعار إلى آخر التصرفات البلاغية التي من شأنها تساعد في وضوح المعنى فهذا العمل من مقتضيات النظم وبه يتفاضل كلام على كلام وشاعر على شاعر وكاتب على كاتب .

ويقول عبد القاهر إن الفروق بين دلالة التراكيب لا نهاية لها ، وليس لها غاية تقف عندها[1] .

ولقد درس منها في كتابيه المشهورين : « دلائل الإعجاز » و« أسرار البلاغة » ما استطاع أن يدرس ، وكانت دراسته خصبة أثرت البلاغة العربية والنقد ، وما زال المنصفون يعتزون بها حتى اليوم . هذه الدراسات المزدهرة استطاع البلاغيون ـ من بعد عبد القاهر ـ أن يضعوها في قواعد منضبطة ويرتبوها ترتيباً منطقياً علمياً ثم ابتليت بالتلخيص وبأشياء خارجة عن البحث البلاغي ـ مما جعلها لا تنهض بالغاية المرجوة منها .

وهذا الكتاب محاولة مخلصة جادة للإفادة منها ، وللإسهام في خدمتها .

ـ ١٤ ـ

وقبل أن نعرض عليك الدلالات البلاغية لتراكيب النظم نود أن نوضح لك موقف الأديب منها .

والأديب هو ذلك الإنسان الحساس المرهف الشعور الذي يتأثر بما يدور في نفسه من مشاعر ، وما يقع حوله من أحداث ويصور لنا هذا كله في صورة أدبية : شعرية أو نثرية ـ مستخدماً في ذلك اللغة التي هي أداة فنه ووسيلة اتصاله بالسامع أو القارىء .

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٦٠ .

وهـذا الأديب أو البليغ تـدفعه عـاطفته القـوية إلى إنشـاء الكـلام الفني الجميل متى أراد ذلك .

هـذه العاطفـة هي تجربتـه الشعريـة التي تتشبع فيهـا نفسـه بمـوضـوع أو مشاهدة يتأثر بها تأثيراً قوياً ، يدفعه إلى إفراغ ما في نفسه .

وهـذه العاطفـة القويـة لا تحيـا دون الاعتمـاد على الفكـرة ، وإلا فكيف نأسى ونحزن إذا لم تكن هناك حقيقة هي : فكرة الموت وسلطانه وكيف نفرح إذا لم تكن فكرة النصر ماثلة أمام أبصارنا .

هـذه العاطفـة القويـة المعتمدة على الفكـرة لا تستطيـع اللغة العـادية أن تنقلها إلى المتلقي أو القارىء .

لـذلك تـرى الأديب أو البليغ يحـاول أن يصطنـع لغـة أخـرى تسمـو إلى مستوى نفسه الثائرة ، وتستطيع تصوير ما فيها ، والتعبير عنها .

هذه اللغة المخترعة تقوم على الصور التي تجسم المعـاني ، وتنقلها إلى درجة أرقى لتزداد قوة وجمالاً .

هذه الصورة يأتي بها الأديب في كلامه من استعماله للتشبيـه أو الاستعارة أو الكناية أو المبالغة أو التخييل أو ما يسمى في البلاغة بعلم « البيان » .

هـذه اللغة المختـرعة أو الأسلوب الأدبي أو الـوسيلة البيانيـة التي تستمـد مقوماتها من الطبيعـة والأشياء التي يؤلفهـا الأديب بطريق التشبيـه أو المجاز أو الكناية مثلاً .

هذه اللغة هي : الخيال المصور الـذي هو الأداة الـلازمة لإثـارة العاطفـة وإبرازها قوية واضحـة ، ومؤثرة نـافعة بفضـل ما فيهـا من جمال الأداء وحسن التصوير[١] .

---

(١) أنظر الأسلوب للشايب ص ٣ وما بعدها الطبعة الثانية مطبعة الاعتماد بمصر نشر مكتبـة النهضة المصرية .

وترى الأديب يتأنق في ترتيب أفكاره ، وتنسيقها ليكون كلامه مفهوماً . ويختار الألفاظ الفصيحة التي تعبر عن قوة عاطفته وانفعاله ، والتي تثير الشعور بالمتعة ، وتدخل على نفس القارىء السرور والإعجاب .

ثم هو يتصرف في بناء العبارة أو الجملة على غير ما عهدنا في اللغة العادية فتراه يقدم ويؤخر . ويحذف ويذكر . ويوجز ويطنب .

وقد يصل بين الجمل وقد يفصل بينها ، وقد يعرض المعنى في أكثر من جملة ، وقد يعرض الجملة في صورة خبرية ، ويعرض الأخرى في شكل أمر أو استفهام أو تمنٍ أو نحوها .

وقد يعرف المسند إليه والمسند . وقد ينكرهما إلى غير ذلك من ألوان التصرف البلاغي الذي يسمى في البلاغة « علم المعاني » .

وتراه أيضاً يعني بالنص الذي كتبه فيزينه ويزخرفه ويجعله رشيقاً عذباً تهش له الآذان وتستجيب له القلوب فيطابق في كلامه أو يزاوج أو يجانس إلى غير ذلك مما يسمى في البلاغة « علم البديع » .

ومن هنا توزعت مباحث البلاغة إلى ثلاثة علوم : « المعاني والبيان والبديع » .

فالأديب يجب أن يكون على علم بهذه العلوم التي يستعملها في نتاجه ، وكذلك القارىء أو السامع أو الناقد لتتم عملية التذوق الأدبي ، ويحس بكل ما أراد الأديب أن ينقله من دلالات وأفكار لا بد أن يتزود المتلقى بقدر كافٍ من العلوم البلاغية لكي يشارك الأديب أحاسيسه . ويفهم كل ألوان التصرف البلاغي التي استعان بها الأديب في تعبيره .

- ١٥ -

وإذا كان الأدب هو : كل النصوص الأدبية التي يصور بها الأديب مظاهر

الحياة وخواطر النفس بأسلوب جميل يهز المشاعر ، ويأسر القلوب فالنقد الأدبي هو : دراسة هذه النصوص وبيان ما فيها من حسن وقبح وتقليد وابتكار ، ويأتي التاريخ الأدبي فيقوم تلك النصوص ، ويرتبها تبعاً لما بينها من صلات في الموضوع والصياغة ، وعلى ضوء تسلسل تلك الصياغات يضع تاريخ التيارات العقلية والأخلاقية ، وبملاحظة وجوه الشبه بين بعض الألوان وبعض المناحي الفنية المتشابهة في النصوص التي من نوع أدبي واحد ، ومن تأليف أدباء مختلفين ، يضع تاريخ عصور الذوق .

أما البلاغة فمع الأديب في أثناء نتاجه الأدبي في الأغراض المختلفة إنها هي التي ترشده وتهديه إلى الطريق الصواب حتى يؤلف كلاماً بليغاً يثير لدى القارىء أو السامع الإعجاب والسرور .

فهي معه تأخذ بيده وترشده إلى الإنشاء البليغ وإلى الطرق والوسائل المختلفة لتأليف الكلام الفني الجميل فهي متقدمة الوظيفة على النقد الأدبي الذي يفترض أن الكلام قد تم إنشاؤه ، وانتهى منه صاحبه ، ثم يعرض علينا مقاييسه للحكم للأديب أو عليه فهو يعنى بدراسة النصوص ، وبمحاسبة الأديب بعد أن ترشده علوم البلاغة إلى طرق الأداء وحسن التعبيير الممتاز القادر على الإقناع والتأثير[1] .

حينما ندرس قواعد البلاغة ومسائلها دراسة نظرية منظمة ، يقال : إننا ندرس « علم البلاغة » ، كدراستنا لباب المسند إليه والمسند والقصر والإنشاء والفصل والوصل والمجاز والكناية وألوان البديع وغيرها .

فإذا ما أخذنا نطبق هذه القواعد تطبيقاً عملياً ونسير على هديها بإنشاء الكلام الجيد ، قيل : إننا نعالج « البلاغة » كأن نكتب الرواية أو القصة أو نرتجل الخطابة أو نقرض الشعر أو غير ذلك .

---

(١) أنظر الأسلوب للشايب ص ٤ وما بعدها .

قبل أن نعرض عليك أحوال النظم العربي ومقتضياته ، والتصرفات التي يحدثها الأديب في نظمه ليطابق بها مقتضى الحال - نوضح لك : أن الناقد الأدبي ينظر إلى النظم العربي من ناحية ألفاظه ومن ناحية تراكيبه ، فينظر إلى الكلمات وبناء كل كلمة من حروف متآلفة . وموافقتها للقواعد الصرفية ، مع وضوح معناها وكثرة تداولها بين الشعراء والكتاب الموثوق بعربيتهم .

فإذا أطمأن إلى ذلك ، انتقل إلى التراكيب وتأكد من تأليفها من كلمات فصيحة يسهل على اللسان النطق بها : ويسهل على العقل فهمها لترتيب ألفاظها وفق ترتيب المعاني ووضع مفرداته للمعاني التي وضعت لها .

وطابق الكلام مقتضى الحال أي كان الأديب مع الأحداث .

وللناقد نظرات إلى النظم العربي أخرى : نفسية واجتماعية وغيرهما .

وسنصحبك في هذا الكتاب مع دراسة علمية للمفردات والتراكيب فتعرف بها كيف يكون اللفظ بليغاً والأديب مع أحداث مجتمعه .

- ١٨ -

الفصاحة والبلاغة

الفصاحة والبلاغة ، والبيان والبراعة ، وكل ما شاكل ذلك مما يعبر عن فضل بعض القائلين على بعض يرى الشيخ عبد القاهر الجرجاني أنه لا معنى لهذه العبارات سوى وصف الكلام بحسن الدلالة وتمامها فيما له كانت دلالة ، ثم تبرّجها في صورة هي أبهى وأزين ، وأحق بأن تنال الحظ الأوفر من ميل القلوب[١] .

ويذكر أبو هلال العسكري أن البلاغة من قولهم : بلغت الغاية إذا انتهيت إليها ، وبلغتها غيري ، ومبلغ الشيء منتهاه ، والمبالغة في الشيء : الانتهاء إلى غايته « فسميت البلاغة بلاغة لأنها تنهي المعنى إلى قلب السامع فيفهمه[٢] .

والفصاحة من قولهم : أفصح فلان عما في نفسه إذا أظهره ، والشاهد على أنها هي الإظهار قول العرب : أفصح الصبح إذا أضاء ، وأفصح اللبن إذا انجلت عنه رغوته فظهر ، وفصح أيضاً ، وأفصح الأعجمي إذا أبان بعد أن لم يكن يفصح ويبين ، وفصح اللحان إذا عبر عما في نفسه وأظهره على جهة الصواب دون الخطأ .

---

(١) انظر دلائل الإعجاز ص ٣٠ ، ٣١ .

(٢) الصناعتين ص ٦ لأبي هلال العسكري تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة الأولى ١٣٧١هـ - ١٩٥٢ م نشر الحلبي .

وإذا كان الأمر على هذا فالفصاحة والبلاغة ترجعان إلى معنى واحد وإن اختلف أصلاهما ، لأن كل واحد منهما إنما هو الإبانة عن المعنى والإظهار له[1]. وهذا الرأي يتفق مع رأي عبد القاهر وهو الذي نميل إليه .

وهناك رأي آخر يقول : الفصاحة تمام آلة البيان ، فعلى هذا تكون الفصاحة والبلاغة مختلفتين ، وذلك أن الفصاحة تمام آلة البيان فهي مقصورة على اللفظ ، لأن الآلة تتعلق باللفظ دون المعنى ، والبلاغة إنما هي إنهاء المعنى إلى القلب فكأنها مقصورة على المعنى[2] .

والفصاحة تقع وصفاً للكلمة والكلام والمتكلم فتقول : كلمة فصيحة ، وكلام فصيح ومتكلم فصيح .

والبلاغة تقع وصفاً للكلام والمتكلم فتقول كلام بليغ ، ومتكلم بليغ .

ولذلك سوف يكون بحثنا حول النقاط الآتية : ما فصاحة الكلمة ؟. وما فصاحة الكلام ؟ وما فصاحة المتكلم ؟ وما بلاغة الكلام ؟ وما بلاغة المتكلم ؟ .

بالإجابة عن هذه الأسئلة نكون قد انتهينا من الحديث عن القول في الفصاحة والبلاغة .

---

(١) الصناعتين ص ٧ .

(٢) الصناعتين ص ٧ ، ٨ .

- ١٩ -

فصاحة الكلمة

الكلمة الفصيحة هي : الكلمة المؤلفة من حروف متآلفة يسهل على اللسان نطقها من غير عناء مع وضوح معناها ، وكثرة تداولها بين الشعراء والكتاب الموثوق بعربيتهم ، وموافقتها للقواعد الصرفية ومرجع ذلك الذوق السليم والإلمام بمتن اللغة وقواعد والصرف بذلك تسلم مادتها وصيغتها ومعناها من الخلل[١] .

ولكن الخطيب[٢] القزويني ومن لف لفه ـ درجوا على القول بأن فصاحة الكلمة : خلوصها من عيوب أربعة :

١ ـ **خلوصها من تنافر الحروف** : لتكون رقيقة عذبة تخف على اللسان ولا تثقل على السمع .

٢ ـ **خلوصها من الغرابة لتكون مألوفة الاستعمال .**

٣ ـ **خلوصها من مخالفة القياس الصرفي حتى لا تكون شاذة .**

٤ ـ **خلوصها من الكراهة في السمع .**

---

(١) انظر دلائل الإعجاز ص ٣١ وما بعدها وانظر أيضاً : شروح التخليص ص ٧٦ ، ٧٧ خاصة حاشية الدسوقي طبع الحلبي .

(٢) هو : جلال الدين أبو عبد الله محمد عبد الرحمن عمر القزويني المتوفي سنة ٧٣٩هـ .

تنافر الحروف

وتنافر الحروف : هو وصف في الكلمة يوجب ثقلها على السمع وصعوبة آدائها على اللسان ، وهو نوعان :

١ ـ شديد في الثقل كلفظ « الهعخع » من قول أعرابي سئل عن ناقته فقال : « تركتها ترعى الهعخع » قيل إن معنى كلمة « الهعخع » اسم لنبات ترعاه الابل ، وقيل :

إن هذه الكلمة لا أصل لها ، وروي عن بعض اللغويين قولهم : سألنا الثقات فأنكروا أن يكون هذا الاسم من كلام العرب[١] .

٢ ـ خفيف في الثقل كلفظ « مستشزرات » بمعنى مرتفعات من قول امرىء القيس :

غدائره مستشزرات إلى العلا تضل العقاص في مثنى ومرسل

والبيت من بحر الطويل : من القصيدة المشهورة التي هي إحدى المعلقات السبع .

والغدائر ـ جمع غديرة : الذوائب . والاستشزار : الرفع والارتفاع جميعاً ، والعلا : جمع علياء تأنيث الأعلى ، وأراد الجهات العلا . والعقاص : جمع عقيصة ، وهي الخصلة من الشعر تأخذها المرأة فتلويها ثم تعقدها حتى يبقى فيها التواء ثم ترسلها ، والمثنى من الشعر وغيره : ما ثنى ، والمرسل : ضده ومعنى البيت : أن حبيبته لكثرة شعرها بعضه مرفوع ، وبعضه مثنى ، وبعضه معقوص ملوي بين المثنى والمرسل والشاهد في

---

(١) عروس الأفراح للسبكي ص٧٩ ضمن شرح التلخيص طبع الحلبي وانظر أيضاً سر الفصاحة ص ٨ ، لابن سنان الخفاجي تحقيق الصعيدي نشر صبيح .

البيت : التنافر ، وهو لفظة « مستشزرات » لثقلها على اللسان ، وعسر النطق بها[1] .

ولا ضابط لمعرفة الثقل والصعوبة سوى الذوق السليم والحس الصادق اللذين تربيا على النظر في كلام البلغاء وممارسة أساليبهم .

ويرى ابن سنان الخفاجي : أن قرب المخارج يكون سبباً في قبح اللفظ وبعدها يكون سبباً في حسنها[2] ، ويناقش[3] على بن عيسى الرماني فيما نقله عن الخليل بن أحمد من أن التنافر يكون بتقارب الحروف في المخارج أو تباعدها بعداً شديداً ، لأن البعد الشديد بين مخارج الحروف يكون بمنزلة الطفر ، والقرب الشديد يكون بمنزلة مشى المقيد ، وكلاهما صعب على اللسان والسهولة في ذلك الاعتدال ، ولذلك وقع في الكلام الادغام والإبدال .

والحق أن ذلك غير مطرد ، لأن الكلمتين قد تتركبان من حروف واحدة ، وتكون إحداهما ثقيلة دون الأخرى ، وذلك مثل (علم وملع)[4] . فالأولى خفيفة على اللسان ، ولا ينبو عنها الذوق بخلاف الثانية مع إتحاد حروفهما ، وقد تتألف الكلمة من حروف متقاربة ولا تكون ثقيلة ، مثل : (ذقته بفمي) فالباء والفاء والميم أحرف شفوية متقاربة ، ولا ثقل فيها .

ولكن مع هذا لا يمكن إنكار ما لمخارج الحروف وصفاتها ، وهيئة تأليفها من الأثر في خفة الكلمة وثقلها ، وإنما عول على الذوق السليم دونه ، لأنه يجري على قاعدة معروفة .

---

(١) معاهد التنصيص على شواهد التلخيص للعباسي ص٩ ح ١ تحقيق محي الدين طبع السعادة .

(٢) سر الفصاحة ص ٥٨ ، ٥٩ .

(٣) المرجع السابق ص ١١٢ .

(٤) ملع كمنع : سلخ الشاة من جهة عنقها القاموس المحيط ح٣ ص ٨٦ .

ويذكرون سبباً آخر في ثقل كلمة « مستشزرات » وهو : أن « الشين » المهموسة الرخوة بين « التاء » المهموسة الشديدة والزاي المجهورة[١].

ومثل « مستشزرات » كلمة « اطلخم » في قول أبي تمام :

قد قلت لما اطلخم الأمر وانبعثت
عشواء تالية غبسا دهاريسا

اطلخم : اشتد ، عشواء : الناقة لا تبصر ، غبسا : الظلام الشديد ، الدهاريس : الدواهي وكذلك كلمة سويداواتها » من قول المتنبي :

إن الكرام بلا كرام منهم   مثل القلوب بلا سويداواتها

والمعنى : الكرام من الخيل إذا لم يكن عليها فرسان من هؤلاء الممدوحين كالقلب إذا لم يكن فيه سويداء .

والشاهد فيه : التنافر في كلمة « سويدواتها » لثقلها على اللسان ، وقد نشأ هذا من طولها .

وهكذا عرفنا أن الأديب عليه أن يختار ألفاظه بدقة حتى تكون سهلة على اللسان عند النطق بها وكذلك تكون واضحة المعنى ، والضابط المعول عليه في ضبط تنافر الحروف « الذوق » وهو قوة يدرك بها لطائف الكلام ووجوه تحسينه ، فكل ما عدّه الذوق ثقيلاً يتعسر النطق به كان ثقيلاً وما لا فلا[٢].

---

(١) حاشية الدسوقي ص ٨٠ ح ١ ضمن شروح التلخيص طبع الحلبي ومختصر التفتازاني على التلخيص .

(٢) نفس المرجع .

الغرابة

وأما غرابة الاستعمال فهي : كون الكلمة غير ظاهرة المعنى ولا مألوفة الاستعمال عند العرب الفصحاء لأنه المعول عليه فيحتاج إلى معرفة معناها إلى أن ينقر عنها في كتب اللغة ، أو يكون المراد من الكلمة محتاجاً إلى التخريج على وجه بعيد .

والغرابة قسمان :

القسم الأول : ما يوجب حيرة السامع في فهم المعنى المقصود من الكلمة لترددها بين معنيين أو أكثر بلا قرينة ، وذلك « كمسرج » من قول رؤبة ابن العجاج :

أيام أبدت واضحاً مفلجاً ... أغر براقاً وطرفاً أبرجا
ومقلة وحاجباً مزججاً ... وفاحماً ومرسناً مسرجا

والبيت من بحر الرجز وأبدت : أظهرت : وواضحاً : أي سنا واضحاً . والفلج : تباعد ما بين الأسنان . والأغر : الأبيض : والبريق : اللمعان . والطرف : العين . البرج : بالتحريك وهو عظم العين وحسنها ، أي وطرفاً عظيماً حسناً . والمقلة : بياض العين . مع سوادها ، وقد تستعمل في الحدقة . ومزججاً : مدققاً مطولاً ، وفاحماً : أي شعراً أسود كالفحم . ومراسناً : المراد بها الأنف . وإطلاق المرسن : وهو اسم لمحل الرسن ـ وهو أنف البعير ـ على أنف الانسان من باب المجاز المرسل الذي علاقته الإطلاق والتقييد .

والشاهد قوله : « مسرجاً » فإن فيها غرابة ، لأنه لا يعلم ما أراد الشاعر به .

وحمل هذه الكلمة على الخطأ لا يصح لوقوعها من عربي عارف باللغة .

ومن هنا طفق علماء اللغة يخرجون هذه الكلمة « مسرجاً » على وجه تسلم به من الخطأ وإن كان بعيداً ، واختلفوا في تخريجها :

قال ابن دريد : يريد الشاعر بقوله : « مسرجاً » أن أنف المرأة في الاستواء والدقة كالسيف السريجي وقال ابن سيدة : يريد الشاعر أن أنف المرأة في البريق واللمعان كالسراج .

فلماذا كانت الكلمة غير ظاهرة الدلالة على المعنى المراد حتى صارت في عرف البلاغيين « غريبة » ؟ .

قالوا : إن « مسرجاً » اسم مفعول مشتق وكل مشتق لا بد له من أصل يرجع إليه باشتقاقه منه ، وأصل المشتقات هو « المصدر » ففتش العلماء في كتب اللغة فلم يجدوا فيها « تسريج » لأن « سرج » على وزن « فعّل » بتضعيف العين ، و« فعل » مصدره « التفعيل » ، فيكون مصدر « سرج » « التسريج » . ولكنهم وجدوا من مادة « سرج » سريجي وسراج .

ولما كانت صيغة « فعل » بتضعيف العين في اللغة تدل على النسبة إلى الأصل كما يقولون في مثل « كرّمته » نسبته إلى الكرم ، و« فسّقته » نسبته للفسق ، كان حق سرج أن تكون منسوبة إلى « التسريج » الذي حق النسبة أن تكون إليه ـ حاول العلماء أن يجدوا لذلك مخرجاً فخالفوا في أمرين :

الأمر الأول : جعلوا « مسرجاً » منسوباً « للسراج » أو السريجي بدلاً من النسبة إلى الأصل أي « التسريج » .

الثاني : جعلوا النسبة تشبيهية . والمعنى حينئذ ومرسنا منسوباً « للسراج » ن حيث أنه شبيه في البريق واللمعان أو منسوباً « للسريجي » من حيث أنه نبيه به في الدقة والاستواء .

كما أن المعروف لدى اللغويين والنحويين أن اسم المفعول مثل

« مسرّجاً » في قول الشاعر ـ في الأصل معناه ذات وقع عليها الفعل ، فتفسيره في قول الشاعر بمعنى ذات شبيهة بذات أخرى مخالف لقاعدتهم .

وعندهم أيضاً : مجرد النسبة لا يدل على التشبيه . فجعلها للتشبيه بعيد وليس تشبيهاً حقيقياً بل هو تشبيه مرموز إليه .

ولا يخفى ما في تشبيه الأنف بالسيف أو السراج من البرودة ومن خلاف المعتاد في تراكيب البلغاء واعتباراتهم حتى لو صرّح بالتشبيه لمج فكيف تكون الحال من الرمز إلى التشبيه .

وقد حاول بعض البلاغيين أن يخرج كلمة « مسرجاً » على وجه موافق للقياس حاصله : أن « فعّل » يجيء ، وبمعنى صيرورة فاعله كأصله تقول : قوّس الرجل أي صار كالقوس ، وحينئذ يكون « مسرج » ومعناه : الصائر كالسراج أو كالسيف السريجي .

ورد هذا التخريج بأن « سرج » وبهذا المعنى لازم لا يصاغ منه اسم المفعول فلا يظهر ذلك إلا إذا كان « مسرج » بكسر الراء اسم فاعل مع أن الرواية بفتحها « اسم مفعول » .

وحاول بعضهم أيضاً : أن يخرج كلمة « مسرجاً » من الغرابة فقال : ورد في كتب اللغة تفسير مسرج ، ببهج وحسن : يقال : سرج الله أمرك أي بهجه وحسنه .

وأجيب بأن « مسرجاً » إذا جعل اسم مفعول من سرج الله أمرك بمعنى بهجه وحسنه ـ غريب أيضاً ، لأنه يحتاج إلى تفتيش عليه في كتب اللغة العربية المبسوطة لعدم وجوده في الكتب المشهورة .

واعترض بأن « سرج الله أمرك » بهذا المعنى موجود في الديوان والتاج وغيرهما من كتب اللغة فهو مشهور فلا يكون غريباً .

ورد على هذا بأن اشتهار « سرج » في كتب اللغة من المتأخرين قد جاء بعد الحكم من قدماء أهل اللغة بغرابة « مسرج » وحينئذ ذلك « الاشتهار » لا يخرج « مسرجاً » عن الغرابة » بالنسبة للمتقدمين لاحتياجهم إلى التفتيش عليه[1] :

ولذلك كان الحكم بالغرابة بالنسبة إلى العرب العرباء لا بالنسبة إلى استعمال الناس ، ولو أردنا استعمال الناس لكان جميع ما في كتب الغريب غير فصيح والقطع بخلافه[2] .

فلاجل هذا كله كانت كلمة « مسرجاً » غريبة جداً لأننا في البلاغة نقول كما يقول الجاحظ : « لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه ولفظه معناه ، فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك[3] .

القسم الثاني من الغرابة : ما يعاب استعماله ، لأنه يحتاج إلى تتبع اللغات وكثرة البحث والتفتيش في « المعاجم وقواميس اللغة المطولة حتى يعثر القارىء على معناها . وذلك مثل قول عيسى بن عمرو النحوي : « ما لكم تكأكأتم عليَّ كتكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني » أي : ما لكم اجتمعتم على كاجتماعكم على ذي جنون انصرفوا .

قال ذلك : حين سقط عن دابته فاجتمع الناس حوله فلما سمعوه قالوا : دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية وهكذا نرى أن الأديب عليه أن يختار كلَماته اختياراً دقيقاً حتى يكون غرضه واضحاً .

---

(١) حاشية الدسوقي ح ١ ص ١١٥ ضمن شروح التلخيص .

(٢) عروس الأفراح ح ١ ص ١١٤ ، ١١٥ ضمن شروح التلخيص .

(٣) البيان والتبيين ج ١ ص ١١٥ .

مخالفة القياس

والمخالفة هي : أن تكون الكلمة غير جارية على قانون المفردات والمفردات اللغوية يتقرر حكمها بالقانون الصرفي . فإذا اقتضى القانون وجوب إدغام المثلين فورد بخلافه مثل لفظ « الأجلل » من قول أبي النجم :

الحمد لله العلي الأجلل   أعطى فلم يبخل ولم يبخل

والشاهد فيه مخالفة القياس اللغوي في قوله « الأجلل » إذا القياس « الأجل » بالإدغام .

والذي الجأه إلى فك الإدغام ضرورة الشعر « ولكن ذلك لا يمنع الإخلال بالفصاحة . لأن من الضرورات الشعرية ما هو مستقبح »[1] .

ومنه قول قعنب ابن أم صاحب :

مهلاً أعادل قد جربت من خلقي   أني أجود لأقوام وإن ضننوا

والقياس « ضنوا » بالادغام ويستثنى من ذلك ما ثبت استعماله لدى العرب مخالفاً للقياس ، ولكنه فصيح ، مثل (آل وماء) أصلهما « أهمل ، وموه » . أبدلت « الهاء » فيهما « همزة » : وإبدال الهمزة من الهاء . وإن كان على خلاف القياس إلا أنه ثبت عن الواضع .

ومثل « أبي يأبى » بفتح الباء في المضارع والقياس كسرها لأن « فعل » بفتح العين لا يأتي مضارعه على « يفعل » بالفتح إلا إذا كان عين ماضيه أو لامه حرف حلق « كسأل » و« نفع » فمجيء المضارع من « أبي » « يأبى » بالفتح على خلاف القياس ، إلا أن الفتح ثبت عن الواضع .

ومثل « عور ـ يعور » أي فالقياس فيهما « عار ، يعار » بقلب الواو ألفاً

---

(١) عروس الأفراح ح ١ ص ٨٨، ٨٩ .

لتحركها وانفتاح ما قبلها . فتصبح الواو على خلاف القياس ، إلا أن ذلك ثبت عن الواضع .

الكراهة في السمع

يرى بعض البلاغيين أن فصاحة المفرد تكون بخلوصه مما ذكر « تنافر الحروف ـ والغرابة ـ ومخالفة القياس اللغوي » ومن الكراهة في السمع : بأن تكون اللفظة بحيث يمجها السمع ويبرأ من سماعها كما يبرأ من سماع الأصوات المنكرة فإن اللفظ من قبيل الأصوات ، والأصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تكره سماعه .

ومثال ذلك لفظ « الجرشي » في قول أبي الطيب يمدح الأمير على سيف الدولة ابن حمدان صاحب حلب :

مبارك الاسم أغر اللقب   كريم الجرشّى شريف النسب

و« الجرشى » بكسر الجيم والراء مقصوراً : « النفس » « رمبارك الاسم » أي اسم الممدوح وهو : « علي » لموافقة اسمه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ والأغر : أصله الأبيض الجبهة من الخيل أو الأبيض من كل شيء ، ويستعار للمشهور المعروف .

واللقب : ما دل على مدح كزين العابدين ، أو ذم كأنف الناقة ، وإنما قال أغر اللقب ، لأن لقبه « سيف الدولة » ولا ريب في اشتهاره ، وكريم كل شيء صفوته وخالصه . والشاهد في البيت كراهة السمع لكلمة : « الجرشى »[1] .

واشتراط خلوص المفرد من الكراهة في السمع لأجل الفصاحة لم يسلم

---

(١) انظر معاهد التنصيص ص ٢٦ ، ٢٧ ح ١ .

من الاعتراض ، لأن الكراهة في السمع لا سبب لها إلا الغرابة . وهذا يغني عن إشتراط الخلوص من الكراهة في السمع[1] :

وبعضهم يرى أن الكراهة في السمع تأتي من قبح الصوت وحينئذ الاحتراز منها يخرج كثيراً من الكلمات المتفق على فصاحتها ـ من الفصاحة ـ بسبب نطق قبيح الصوت كذلك يلزم أن يكون لفظ « الجرشى » غير مكروه في السمع ، إلا إذا سمع من قبيح الصوت : وليس كذلك للقطع بكراهيته دون مرادفه : « النفس » وإن نطق به حسن الصوت[2] .

لذلك جعل بعضهم الكراهية من جهة الصوت لا تعلق لها بالفصاحة ، لأن السمع قد يستلذ بغير الفصيح إذا نطق به حسن الصوت ، وقد يكره السمع الفصيح إذا نطق به قبيح الصوت[3] .

ويرى بعض البلاغيين أن كراهة لفظ « الجرشى » ترجع إلى تتابع الكسرات ، وبعضهم يرى أنه لا كراهة فيها[4] .

ورأينا أنه إذا كانت لفظ « الجرشى » مضافة إلى وصف مستكره مثل « لئيم الجرشي » فهي لا كراهة فيها لأن المقام يستدعيها ، لكونه مقام ذم ، والألفاظ الخشنة تساعد في أداء معنى الذم .

أما إذا كانت « الجرشي » مضافة إلى وصف محبوب مثل « كريم الجرشى » .

فإنها تكون مستكرهة في هذا المقام ، لأن مقام المدح يستدعي ما خف وما حلا من الألفاظ .

---

(١) بغية الإيضاح للصعيدي ص ١٠ ج ١ الطبعة الرابعة سنة ١٣٧١هـ ١٩٥٢م وانظر أيضاً حاشية الدسوقي ج ١ ص ٩٠ .

(٢ ، ٣) انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ٩٠ ، ٩١ ضمن شروح التلخيص .

(٤) عروس الأفراح ص ٩٠ ، ٩١ .

فصاحة الكلام

فصاحة الكلام : تأليفه من كلمات فصيحة ، يسهل على اللسان النطق بها لانسجامها والتئامها وتوافق أجراسها .

ويسهل على الذهن فهمها لترتيب ألفاظها وفق ترتيب المعاني ، واستعمال الكلمات للمعاني التي وضعت لها ، وكون التركيب جارياً على قواعد النحو المشهورة .

ويمكن أن نقول : إن فصاحة الكلام عبارة عن خلوصه من خمسة عيوب :

١ ـ ضعف التأليف .
٢ ـ تنافر الكلمات مجتمعة .
٣ ـ التعقيد اللفظي والمعنوي .
٤ ـ كثرة التكرار .
٥ ـ تتابع الإضافات .

ضعف التأليف

ضعف التأليف : هو أن يكون الكلام جارياً على خلاف ما اشتهر من قوانين النحو المعتبرة عند جمهور النحويين ، مع فصاحة المفردات . أما إذا

خالف المجمع عليه كجر الفاعل ورفع المفعول ففاسد غير عربي والنقد أو البلاغة لا ينظران في النظم إلا إذا تجاوز مرحلة الصحة ، وكان موافقاً لما عليه الجمهور .

فإذا كان النظم صحيحاً ولكنه لم يأت على المشهور من آراء العلماء فإن البلاغيين يصفونه بضعف التأليف ومن ثمّ يقولون : إن هذا التركيب غير فصيح .

ومثال ذلك : الاضمار قبل ذكر مرجعه لفظاً ورتبة نحو قول حسان بن ثابت :

فلو كان مجد يخلد اليوم واحداً   من الناس أبقى مجده اليوم مطعماً[١]

فالضمير في « مجده » راجع إلى « مطعماً » وهو متأخر في اللفظ كما ترى وفي الرتبة ، لأنه مفعول به ، فالبيت غير فصيح لمخالفته القاعدة النحوية المشهورة عند الجمهور التي تقول : لا بد من عود الضمير على متقدم لفظاً ورتبة أو لفظاً فقط .

ومطعم أحد رؤساء مكة ، وكان يدافع عن النبي صلى الله عليه وسلم . ومعنى البيت : لو كان مجد الإنسان سبباً لخلوده في الدنيا لكان مطعم ابن عدي أولى الناس بالخلود ، لأنه حاز من المجد ما لم يحزه غيره .

ولكن الضمير المتصل بالفاعل والعائد على المفعول جوزه ابن جنى وابن مالك وغيرهما مستدلين بقول الشاعر :

جزى ربه عني عدي بن حاتم   جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

والبيت : قيل إنه[٢] للنابغة الذبياني وقيل لغيره ، وقيل موضوع لا حجة

(١) أنظر الديوان ص ٢٢٩ ، طبع دار بيروت نشر دار الباز بمكة المكرمة .

(٢) بغية الإيضاح ج ١، ص ١١ .

فيه ، والشاهد فيه تقديم الضمير على مرجعه لفظاً ورتبة ، وهو يوجب ضعف التأليف ، وأجيب عنه بأنه يرجع إلى المصدر المفهوم من جزى ، والمعنى جزى رب الجزاء ، كما في قوله تعالى : ﴿ . . . اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ . . ﴾[1] ولكن هنا فرق بين الآية والبيت .

فالضمير في الآية ظاهر العود إلى العدل . أما البيت فضميره ظاهر العود إلى عدي ، ولا داعي إلى تكلف عوده إلى الجزاء ومنه قول الآخر :

ليس إلاك يا علي همام ... سيفه دون عرضه مسلول

والقاعدة المشهورة تمنع وقوع الضمير المتصل بعد « إلا » وهذا العيب يعرف بواسطة علم النحو .

تنافر الكلمات

تنافر الكلمات : أن تكون الكلمات مجتمعة ثقيلة على السمع يتعسر النطق بها ، وإن كانت كل كلمة على انفرادها فصيحة وهو قسمان :

١ ـ شديد الثقل كالشطر الثاني في قول الشاعر :

وقبر حرب بمكان قفر ... وليس قرب قبر حرب قبر

زعموا أن قائل هذا البيت « جني » صاح على حرب بن أمية فمات في فلاة .

قيل : إن هذا لا يمكن إنشاده ثلاث مرات متواليات إلا ويغلط المنشد فيه ، لأن نفس اجتماع كلماته وقرب مخارج حروفها يحدثان ثقلاً ظاهراً مع أن كل كلمة منه لو أخذت وحدها لا تكون مستكرهة ولا ثقيلة .

---

(١) سورة المائدة آية ٨ .

وأنشد الجاحظ قول ابن بشير الذي يرثى فيه أحمد بن يوسف :

لم يضرها والحمد لله شيء   وانثنت نحو عزف نفس ذهول

يقول الجاحظ : فتفقد النصف الأخير من البيت الثالث ، فإنك ستجد بعض ألفاظه تتبرأ من بعض[1] .

٢ ـ ومنه خفيف الثقل كالشطر الأول في قول أبي تمام :

كريم متى أمدحه أمدحه والورى   معي وإذا ما لمته لمته وحدي

أي هو كريم ، وإذا مدحته وافقني الناس على مدحه ويمدحونه معي لإسداء إحسانه إليهم كاسدائه إليَّ وإذا لمته لم يوافقني أحد على لومه ، لعدم وجود المقتضى للوم فيه .

وآثر لفظ « لمته » على لفظ « هجوته » مع أن المدح يقابله الهجاء : إشارة إلى أنه لا يستحق الهجو ، ولو فرض وحصل منه شيء فإنما يلام عليه فقط ، ودخول « إذا » على اللوم يجعله محقق الوقوع وهذا يغض من المدح الذي يجب أن يقوم على المبالغة .

والشاهد في البيت : أن الثقل في قوله : « أمدحه » حيث كررت فقال : « أمدحه أمدحه » .

ويقول الجاحظ في هذا المعنى : وأجود الكلام ما رأيته متلاحم الأجزاء ، سهل المخارج ، فكأنه أفرغ إفراغاً واحداً ، فهو يجري على اللسان كما يجري الدهان .

ومثله قول أبي حية النميري .

رمتني وستر الله بيني وبينها   عشية آرام الكناس رميم

---

(١) البيان والتبيين للجاحظ ح ١ ص ٦٦ تحقيق هارون الطبعة الثانية نشر الخانجي .

رميم التي قالت لجارات بيتها ضمنت لكم أن لا يزال يهيم

ألا رب يوم لورمتني رميتها ولكن عهدي بالنضال قديم

رمتني : أي بطرفها . ستر الله : الإسلام ، « وآرام الكناس » روى فيها : « بأحجار الكناس » وهو اسم موضع ، ورميم : اسم خليلته .

فأنت إذا قرأت هذه الأبيات وجدت في نفسك اهتزازاً ، وأحسست بسهولتها وعذوبة ألفاظها .

التعقيد

من صفات الأسلوب الجيد : الوضوح ـ ويتحقق بنقل المعنى المراد إلى ذهن القارىء أو السامع .

لذلك يشترط النقاد لفصاحة الكلام خلوصه من التعقيد ويفسرونه : بأن يكون الكلام غير واضح الدلالة على المعنى المراد وهو عندهم نوعان : تعقيد لفظي ، وتعقيد معنوي .

فالتعقيد اللفظي : هو كون الكلام غير واضح الدلالة على المعنى المراد لخلل واقع في ترتيب مفردات النظم : أي أن الألفاظ غير مرتبة على وفق ترتيب المعاني مثال ذلك قول الفرزدق :

إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب تصاهره

يريد : إلى ملك أبوه ليست أمه من محارب .

وقوله أيضاً : يمدح إبرآهيم بن هشام بن اسماعيل المخزومي خال هشام ابن عبد الملك بن مروان :

وما مثله في الناس إلا مملكاً أبو أمه حي أبوه يقاربه

يريد : وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملكاً أبو أمه أبوه أي : وما مثله في الناس أحد يشبهه في الفضائل إلا هشاماً .

فهو كما تراه في غاية التعقيد ، لأن الضمير في « أمه » « للملك »، وفي « أبوه » « للمدوح »، ففصل بين ـ أبو أمه » ـ وهو مبتدأ ـ و« أبوه » وهو خبر ، « بحي » وهو أجنبي ، وكذا فصل بين « حي » وجملة « يقاربه » وهي نعت « حي » وقدم المستثنى على المستثنى منه .

فالكلام الخالي من التعقيد اللفظي ما سلم نظمه من الخلل ، فلم يكن فيه ما يخالف الأصل : من تقديم أو تأخير أو إضمار أو غير ذلك إلا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية أو معنوية[1] .

أما التعقيد المعنوي فهو : أن يكون المعنى المراد غير واضح الدلالة وذلك بسبب خلل في انتقال الذهن من المعنى الأصلي إلى المعنى المقصود . كما في قول العباس بن الأحنف :

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا　　وتسكب عيناي الدموع لتجمدا

يقول : إني اليوم أطيب نفساً بالبعد والفراق ، وأوطنها على مقاساة الأحزان ، والأشواق ، وأتجرع غصصها ، وأتحمل لأجلها حزناً يفيض الدموع من عيني ، لأصل بذلك إلى وصل يدوم ومسرة لا تزول : فإن الصبر مفتاح الفرج ، ولكل بداية نهاية ومع كل عسر يسرا .

وفي سبيل تأدية هذا المعنى : بدأ الشاعر بداية موفقة إذ دل بسكب الدموع على ما يوجبه الفراق من الحزن والكمد ، وقد أحسن وأصاب ، لأن من شأن البكاء أن يكون أمارة على الحزن وأن يكون كناية عنه كقولهم : « أبكاني وأضحكني » على معنى ساءني وسرني .

ثم ساق الشاعر هذا القياس إلى نقيضه ، فالتمس أن يدل على ما يوجبه دوام التلاقي من السرور بقوله : « لتجمدا » لظنه أن الجمود خلو العين من

---

(١) بغية الإيضاح ح ١ ص ١٤

البكاء من غير اعتبار شيء آخر ، وأخطأ فيما ظن .

لأن « الجمود » : خلو العين من البكاء عند إرادته منها فلا يكون كناية عن السرور ، وإنما يكون كناية عن الحزن الشديد ، وهذا المعنى هو الذي ورد به الاستعمال العربي ، قالت الخنساء :

أعيني جودا ولا تجمدا ألا تبكيان على صخر الندى

وقال آخر :

ألا إن عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود

ولو كان الجمود يصلح أن يراد به عدم البكاء في حال السرور ، لجاز أن يدعى به للرجل . فيقال : لا زالت عينك جامدة ، كما يقال : لا أبكي الله عينك ، وذلك مما لا يشك في بطلانه ويقول أهل اللغة : سنة جماد : لا مطر فيها ، وناقة جماد : لا لبن فيها[1] .

فاستعمال الشاعر « لتجمدا » كناية عن السرور تعقيد معنوي يجب أن يبتعد عنه الأديب ليكون معناه واضحاً .

كثرة التكرار

المراد بالكثرة هنا ما فوق الواحدة ، فذكر الشيء ثانياً تكرار ، وذكره ثالثاً كثرة .

وإنما اشترط البلاغيون الكثرة ، لأن التكرار بلا كثرة لا يخل بالفصاحة وإلا لقبح التوكيد اللفظي[1] .

وعلى ذلك يكون المراد بكثرة التكرار : أن يتكرر اللفظ الواحد عدة مرات بغير فائدة كقول أبي الطيب :

---

(١) انظر الإيضاح للقزويني ص ٦ طبع صبيح ١٣٩٠هـ - ١٩٧١ م .

(١) حاشية الدسوقي ح ١ ص ١١٤ ضمن شروح التلخيص .

وتسعدني في غمرة بعد غمرة

سبوح لها منها عليها شواهد

الغمرة : الشدة ، والسبوح : الفرس الحسن العدو الذي لا يتعب راكبه فكأنه يسبح في الماء . والشواهد : العلامات . والشاهد في البيت كثرة الضمائر وتكرارها .

تتابع الإضافات

وهي كون الاسم مضافاً إضافة متداخلة غالباً كقول ابن بابك :

حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي   فأنت بمرأى من سعاد ومسمع

ففيه إضافة « حمامة » إلى «جرعى» وهو : تأنيث الأجرع وهو المكان ذو الحجارة السود ، أو المكان الرملي الذي لا ينبت شيئاً ، و« جرعى » مضاف إلى حومة : وهي معظم الشيء ، وحومة مضاف إلى « الجندل » بسكون النون وهو : الحجر ، والمراد به مكان الحجارة ، وقوله : « فأنت بمرأى من سعاد ومسمع » أي أنت بحيث تراك سعاد ، وتسمع كلامك ، والشاهد في إضافة حمامة إلى جرعى ، وجرعى إلى حومة، وحومة إلى الجندل .

وفي اشتراط خلوص الكلام من كثرة التكرار ، وتتابع الإضافات نظر ، لأن كلًّا منهما إن ثقل اللفظ بسببه على اللسان ، فقد حصل الإحتراز عنه بالتنافر ، وإن لم يثقل اللفظ بسببه لم يخل بالفصاحة .

كيف !! وقد وقع في القرآن الكريم قال تعالى : ﴿ مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ . . . ﴾[1] وقوله : ﴿ ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا . . ﴾[2] وقوله :

---

(١) سورة غافر آية ٣١ .

(٢) سورة مريم آية ٢ .

﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجورَهَا وَتَقواهَا ﴾[1] .

وقد وقع في كلام الرسول صلوات الله وسلامه عليه كثرة التكرار وتتابع الإضافات في حديث واحد وهو قوله : « الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم » .

ورسول الله هو أفصح الناس لساناً ، وهو أبعد المتكلمين عما يخل بالفصاحة[2] .

- ٢١ -

فصاحة المتكلم

فصاحة المتكلم : عبارة عن الملكة التي يقتدر بها صاحبها على التعبير عن المقصود بكلام فصيح في أي غرض من الأغراض . والملكة : كيفية راسخة في نفس صاحبها يكون بها قادراً على أن يعبر عن كل ما قصده من أي نوع من المعاني كالمدح والذم والرثاء وغير ذلك بكلام فصيح .

- ٢٢ -

البلاغة

ذكر البلاغيون للبلاغة حدوداً كثيرة منها :

قيل لأعرابي : ما البلاغة ؟ قال : الإيجاز في غير عجز والإطناب في غير خطل .

وسأل معاوية صحاراً العبدي ما البلاغة ؟ قال : أن تجيب فلا تبطىء ، وتصيب فلا تخطىء .

---

(١) سورة الشمس آية ٧ ، ٨ .

(٢) انظر بغية الإيضاح ض ١٧ .

وقيل لجعفر بن يحيى : ما البيان ؟ فقال : أن يكون اللفظ محيطاً بمعناك ، كاشفاً عن مغزاك ، وتخرجه من الشركة ، ولا تستعين عليه بطول الفكرة ، ويكون سالماً من التكلف بعيداً من سوء الصنعة ، بريئاً من التعقيد ، غنياً عن التأمل .

وسئل ابن المقفع : ما البلاغة ؟ فقال : البلاغة اسم جامع لمعان تجري في وجوه كثيرة : فمنها ما يكون في السكوت ومنها ما يكون في الاحتجاج ، ومنها ما يكون جواباً ، ومنها ما يكون ابتداء ، ومنها ما يكون شعراً ، ومنها ما يكون سجعاً وخطباً ، ومنها ما يكون رسائل . فعامة ما يكون من هذه الأبواب الوحي فيها ، والإشارة إلى المعنى ، والإيجاز هو البلاغة .

فأما الخطب بين السماطين ، وفي إصلاح ذات البين فالإكثار في غير خطل ، والإطالة في غير إملال ، وليكن في صدر كلامك دليل على حاجتك .

فقيل : فإن مل المستمع الإطالة التي ذكرت أنها حق ذلك الموقف . قال : إذا أعطيت كل مقام حقه ، وقمت بالذي يجب من سياسة ذلك المقام ، وأرضيت من يعرف حقوق الكلام ، فلا تهتم لما فاتك من رضا الحاسد والعدو ، فإنه لا يرضيهما شيء .

وأما الجاهل فلست منه ، وليس منك ، وقد كان يقال : « رضا الناس شيء لا ينال » .

وقال ابن المعتز : أبلغ الكلام : ما حسن إيجازه ، وقل مجازه وكثر إعجازه ، وتناسبت صدوره وأعجازه .

وقال : البلاغة بلوغ المعنى ولما يطل سفر الكلام .

وسمع خالد بن صفوان رجلاً يتكلم ، ويكثر في الكلام فقال : اعلم

رحمك الله ـ أن البلاغة ليست بخفة اللسان وكثرة الهذيان ، ولكنها بإصابة المعنى ، والقصد إلى الحجة .

وقيل : البلاغة : لمحة دالة ، وقيل : معرفة الوصل من الفصل . وقيل : البلاغة : هي اختيار الكلام وتصحيح الأقسام . وقيل البلاغة هي : قليل يفهم وكثير لا يسأم . وقيل : هي الإشارة إلى المعنى بلمحة تدل عليه .

وقال محمد بن الحنفية : البلاغة قول تضطر العقول إلى فهمه بأيسر عبارة .

وقال بعض أهل الهند هي : النظر بالحجة والمعرفة بمواقع الفرصة . وقيل : إجاعة اللفظ بإشباع المعنى .

وقيل : معان كثيرة في ألفاظ قليلة . وهي إصابة المعنى وحسن الإيجاز .

وقال الخليل : كلمة تكشف عن البغية . وله أيضاً : البلاغة ما قرب طرفاه ، وبعد منتهاه .

وقيل : البلاغة حسن العبارة وصحة الدلالة .

وقيل : البلاغة القوة على البيان مع حسن النظام .

وقال أرسطو : البلاغة حسن الاستعارة .

وقيل : البلاغة إهداء المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ ، وغير ذلك كثير .

وقد عرفها البلاغيون المتأخرون بقولهم : البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحة عباراته وقالوا : إن الفرق بين الفصاحة والبلاغة : أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ ، والبلاغة لا تكون إلا وصفاً للألفاظ مع المعاني ، وأن الفصاحة تكون وصفاً للكلمة والكلام والبلاغة لا تكون وصفاً إلا للكلام فحسب ، وأن فصاحة الكلام شرط في بلاغته ، فكل كلام

بليغ فصيح وليس كل فصيح بليغاً ، كالذي يقع فيه الحذف حين يجب الذكر . . . إلخ .

والآن ننتقل إلى بلاغة الكلام .

- ٢٣ -

بلاغة الكلام

بلاغة الكلام : مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحة ألفاظه .

والكلام البليغ : هو الذي يصوره الأديب بصورة تناسب أحوال المخاطبين .

والحال : أي المقام الذي ورد فيه الكلام - هي الأمر الحامل للمتكلم على أن يورد في كلامه شيئاً خاصاً ، زائداً على أصل المعنى .

ومقتضى الحال هو : ذلك الشيء الخاص الذي ورد في كلام المتكلم .

ومطابقة الكلام لمقتضى الحال : هي اشتماله على ذلك الشيء الخاص .

مثال ذلك : أن يقال لمنكر نجاح علي : « إن علياً لناجح » فإنكار المخاطب لنجاح علي « حال » لأنه أمر يحمل المتكلم على أن يورد في كلامه شيئاً خاصاً هو « التأكيد » محواً لهذا الإنكار ، كما في المثال المذكور .

والتأكيد - كما ترى - أمر زائد على أصل المعنى الذي هو ثبوت النجاح لعلي .

وصورة التأكيد - إن واللام - التي وردت في الكلام هي : « **مقتضى الحال** » إذ أن الحال اقتضتها ودعت إليها . واشتمال الكلام على صورة التأكيد هي : مطابقته لمقتضى الحال .

ومثل « الإنكار » « المدح » فهو حال تدعو المتكلم إلى أن يورد كلامه على صورة الإطناب : لأن مقام المدح ، يقتضي الإطالة في القول ، والبسط فيه كذلك ذكاء المخاطب حال تدعو المتكلم لأن يورد كلامه على صورة الإيجاز ، لأن مقام الذكاء يقتضي الاختصار في القول ، وكل من صور الإطناب والإيجاز مقتضى الحال .

واشتمال الكلام على صورة الإطناب أو الإيجاز مطابقة لهذا المقتضى .

وهكذا يقال في كل حال من أحوال الخطاب .

ـ ٢٤ ـ

بلاغة المتكلم

بلاغة المتكلم : هي ملكة راسخة في النفس يقتدر بها صاحبها على تأليف كلام بليغ مطابق لمقتضى الحال مع فصاحة ألفاظه .

وتلك غاية لن يصل إليها إلا من كان ذا طبع وذكاء يستطيع بهما الابتكار الفني والتوليد في المعاني .

ودرس اللغة العربية ، وأتقن آدابها ، وأصبح له حظ موفور منها ، وتمرس بأساليب الحكماء من فصحاء قومه .

وأطال الاختلاف إلى العلماء ، وعرض نتاجه الأدبي على ذوق الصفوة المختارة من أذكياء وأدباء عصره .

ـ ٢٥ ـ

طرفا البلاغة

يتفق البلاغيون على أن البلاغة لها طرفان : أعلى وأسفل ، وبينهما مراتب ـ تكاد تفوت الحصر ـ متفاوتة ، فمن الأسفل تبتدىء البلاغة : وهو

القدر الذي إذا نقص منه شيء التحق ذلك الكلام بأصوات العجماوات[1] ولم يخالفهم إلا الفخر الرازي فإنه أسقط ذلك الحد من البلاغة[2] .

وبيان ذلك : أن النظم أو الكلام إذا استوفى القواعد النحوية كان كلاماً عربياً . وأصبح موضعاً للبحث البلاغي ، أما إذا لم يستوف قواعده النحوية والصرفية فلا يسمى عربياً ، ومن ثم لا تبحث فيه البلاغة .

يبقى عندنا الكلام العربي أي المستوفي للقواعد النحوية والصرفية فمتى نقول عنه : إنه بليغ ؟ يوصف الكلام بالبلاغة إذا فصحت مفرداته وأفاد المعنى المراد منه ، بمعنى أن الكلام طابق مقتضى الحال ولم يكن غثاً ولا بارداً .

فإذا أخبرنا إنسان بأنه انتسب إلى كلية اللغة العربية ليتخرج فيها مدرساً لآداب اللغة فهذا كلام هادىء وجار على قواعد النحو والصرف وأفاد المعنى المراد منه ، ولكنه ليس فيه إثارة للخيال .

ولذلك بعض البلاغيين يجعله من الأسلوب البليغ وبعضهم يجعله من الأسلوب العادي الذي لا بلاغة فيه . وهذا الرأي نميل إليه .

أما إذا قال : سأسجن في فصول كلية اللغة العربية لأتخرج فيها شقياً للغة العربية . فهذا كلام صحيح من الناحية اللغوية وفيه مجاز ، ولكنه بعيد عن البلاغة ، لأنه غث بارد وسوقي ساقط تتقزز منه النفس ، وتنفر منه الطباع التي تعتقد أن مهمة المدرس شبيهة بمهمة الرسل .

أما إذا قال : انتسبت إلى روضة العلم لأقطف من ثمارها وأرشف من رحيقها ، أحلى سنوات عمري فأتخرج فيها رسولاً من رسل العلم والهدى والنور كان هذا الكلام بليغاً لأنه أثار الخيال ، واستعمل حاستي البصر

---

(١) انظر مفتاح العلوم للسكاكي ص ١٩٦ طبع الحلبي وبغية الإيضاح ص ٢٢ ج ١ .

(٢) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ص ١٢ مطبعة الآداب والمؤيد .

والذوق ، ووضح الصلة الطيبة بين رسالة المعلمين ورسالة الرسل عليهم أفضل الصلاة وأتم السلام .

- ٢٦ -

ويتفق البلاغيون على أن الأديب إذا استعمل القواعد البلاغية ، وحذق الاعتبارات المناسبة ووضع كل شيء في مكانه ، وصل إلى كلام بليغ وتقلب في مراتب النظم ولكنه لا يعلم نهايات تلك البلاغات والفصاحات بحيث لا يبقى بعدها فصاحة ولا بلاغة إلا علام الغيوب جل وعلا ، لأن المقامات والاعتبارات المناسبة لا يحيط بدقائقها وأسرارها إحاطة كاملة إلا الرحمن الرحيم .

- ٢٧ -

وحد الإعجاز عند السكاكي هو الطرف الأعلى من البلاغة وما يقرب منه أي من الطرف الأعلى .

لكن عبارة الخطيب القزويني وهو كما نعرف قام بتلخيص الجزء الثالث من كتاب مفتاح العلوم ـ يقول : « والبلاغة طرفان : أعلى إلية تنتهي : وهو حد الإعجاز وما يقرب منه»[١] وحد الإعجاز منتهاه لأن الحد في اللغة : منتهى الشيء ، وما يقرب من الإعجاز هو ما دونه من مراتب الإعجاز هذا إذا عطفنا « وما يقرب منه » على حد الإعجاز ، وعلى هذا يكون المعنى مخالفاً لما يفهم من عبارة السكاكي ومن هنا تكلفوا وجهاً آخراً للعطف ، فقالوا : إن « وما يقرب منه » معطوف على « وهو » الذي يعود على قوله : « أعلى إلية تنتهي البلاغة ». وجاء التكلف من وجود فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه في العبارة وهو : « حد الإعجاز » وكل ذلك لتكون عبارة الخطيب موافقة لعبارة السكاكي .

---

(١) انظر مفتاح العلوم للسكاكي ص ١٩٦ وانظر أيضاً بغية الإيضاح ح ١ ص ٢٢ .

تحدث الخطيب القزويني وتابعه البلاغيون من بعده - « عن الفصاحة والبلاغة » قبل الحديث عن علمي المعاني والبيان . وحجته أن « البلاغة والفصاحة » هما غاية لعلمي المعاني والبيان « والبلاغة والفصاحة » لهما تقدم بحسب الذهن ، فهما الضالة التي ينشدها الأديب والخطيب والكاتب ، وما عقد ائمة البيان الفصول ، ولا بوبوا الأبواب ، إلا ليقدموا للأديب قواعد ، وضوابط ، إذا روعيت في خطابة أو كتابة أو شعر أثارت الخيال وحركت الفكر ، وحفزت على العمل وأحدثت الأثر المطلوب للعمل الفني ، حينئذ نستطيع أن نصف العمل الفني بالفصاحة والبلاغة .

لذا رأى الخطيب القزويني ومن تابعه : أن تفصيل القول في البلاغة والفصاحة يمهد السبيل وينير الطريق ويقوي البصيرة عند الكلام في علمي المعاني والبيان .

أما السكاكي المتوفي سنة ٦٢٦هـ فإنما أخر الكلام في الفصاحة والبلاغة بعد أن استوفى الكلام في علمي المعاني والبيان نظراً إلى تأخر الغاية في الوجود ، وأن الشروع في علمي المعاني والبيان ، لا يتوقف على معرفة البلاغة والفصاحة معرفة مفصلة ، واكتفى بالإجمال المفاد من كلامه في مقدمة كتابه « مفتاح العلوم » .

وبعد . . . فمقامات الكلام مختلفة ومتباينة ، والأديب الناجح هو الذي يورد كلامه مطابقاً للمقام الذي يتكلم فيه وفي الباب الذي سيأتيك نبأه بعد حين دراسة وافية للمقامات وطرق تعبيرات البلغاء عنها . نرجو أن تثمر الثمرة المرجوة وأن ينفع الله بها .

الباب الأول

علم المعاني

ويشتمل على مقدمة وثمانية فصول :

المقدمة وتبحث في : تعريف علم المعاني ـ حصر أبواب علم المعاني ـ الخبر والإنشاء .

الفصل الاول ويبحث في : أحوال الإسناد الخبري .
الفصل الثاني ويبحث في : أحوال المسند إليه .
الفصل الثالث ويبحث في : أحوال المسند .
الفصل الرابع ويبحث في : أحوال متعلقات الفعل .
الفصل الخامس ويبحث في : القصير .
الفصل السادس ويبحث في : الإنشاء .
الفصل السابع ويبحث في : الفصل والوصل .
الفصل الثامن ويبحث في : الإيجاز والإطناب والمساواة .

مُقـدّمـة

علـم المعـاني

تعريفه : وهو علم يعرف به أحوال اللفظ العـربي التي بها يـطابق مقتضى الحال .

ذكرنا فيما سبق أن الأديب يتصرف في بناء العبارة أو الجملة ، فنراه يقدم ويؤخر ، ويحذف ويذكر ،و ويوجز ويطنب ، وقد يصل بين الجمل وقد يفصل بينهـا وقد يعـرض المغنى في أكثر من جملة ، وقـد يعرض الجملة في صـورة خبرية، ويعرض الأخرى في شكل أمر أو استفهام أو تمني أو نحوها .

وقد يعرف المسند إليه والمسنـد ، وقد ينكـرهما إلى غيـر ذلك من ألـوان التصـرف البلاغي ممـا ينـدرج تحت « علم المعـاني » كمـا سنعـرضـه عليك مفصلاً في الصفحات التالية .

ولكن يجب أن نشير بادىء ذي بـدء بأن هـذه التصرفـات التي تحدث في النظم أو في التراكيب لها دلالتها البلاغية . وأهدافها السامية « وعلم المعاني » الذي نحن بصدد بيـانه والـذي قلنا عنـه : إنه يبحث في أحـوال اللفظ أي في التـراكيب العربيـة ويبحث أيضاً في الاعتبـار المناسب . هـذا العلم له فـائـدة كبـرى إذْ الأُمة في حضـارتها ورقيهـا تعني أول ما تعني بكـلامها وسـلامته من السـوقي والعامي والـدخيل والمنحط ، كمـا تنشد دقـة ورقة تعبيـراته ، وسمـو معـانيه ، فـلا يمكن أن تستـوي الحـال في أمـة تصعـد إلى المجـد ـ فتـرتقي

بأسباب الحياة اليومية ، وتتكلم بلغة ركيكة خالية من الخيال الرقيق والجمال الفني الأصيل .

فهذا الفن « علم المعاني » يتتبع التراكيب ويدرسها ويعمل على رقيها ونظافتها ويجعلها تواكب حضارة الأمة ورقيها جانحاً إلى صدق الشعور وعمقه والاسهام في بناء الفرد والمجتمع .

حصر أبواب علم المعاني

وعلم المعاني ينحصر في ثمانية أبواب :

أولها : أحوال الاسناد الخبري ، ثانيها : أحوال المسند إليه ، وثالثها : أحوال المسند ، ورابعها : أحوال متعلقات الفعل ، وخامسها : القصر ، وسادسها : الانشاء ، وسابعها الفصل ، والوصل ، وثامنها : الانجاز والاطناب والمساواة .

والبلاغيون يوضحون وجه الحصر فيقولون : « ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشاء . لأن الكلام إما أن تكون لنسبته خارج تطابقه ، أولا يكون لها خارج[1] ، الأول الخبر ، والثاني الإنشاء .

ثم الخبر لا بد له من إسناد ومسند إليه ومسند ، وأحوال هذه الثلاثة هي الأبواب الثلاثة الأولى ، ثم المسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً أو متصلاً به أو في مغناه كاسم الفاعل ونحوه ، وهذا هو الباب الرابع ، ثم الإسناد والتعلق كل واحد منها إما بقصر أو غير قصر ، وهذا هو الباب الخامس والإنشاء وهو الباب السادس ، ثم الجملة إذاقورنت بأخرى فتكون الثانية إما معطوفة على الأولى أو غير معطوفة .

---

(١) سنوضح هذا بالتفصيل في الصفحات التالية .

وهذا هو الباب السابع ، ولفظ الكلام البليغ أما زائد على أصل المراد لفائدة أو غير زائد عليه وهذا هو الباب الثامن[1] :

هذه الأبواب الثمانية هي التي درج البلاغيون على البحث فيها والتركيز حولها ولكن أحب أن أذكرك بأن الشيخ عبد القاهر قد أشار بأن الفروق التي تحدث في النظم لا نهاية لها .

الخبر والإنشاء

يحتاج الأديب لنقل أو إظهار ما في نفسه من المعاني إلى الجملة الأدبية :

هذه الجملة لها ركنان : محكوم عليه أو مخبر عنه ، ويسمى « مسنداً إليه » وذلك كالفاعل ونائبه ، والمبتدأ الذي له خبر ، واسم (إن) واسم « كان وأخواتهما . والمفعول الأول من باب « ظن ») وأخواتها .

والركن الثاني : محكوم به أو مخبر به ويسمى « مسنداً » وذلك كالفعل ، وخبر المبتدأ ، وخبر « كان » وأخواتها ، وخبر « إن » وأخواتها ، والمبتدأ المكتفي بمرفوعه . واسم الفعل وما زاد على ذلك فهو قيد في الجملة ، كأدوات الشرط ، والنفي والنواسخ ، والمفعولات ، والحال والتمييز ، والتوابع ، وضمير الفصل ، فإذا قلنا : « سافر محمد اليوم إلى الاسكندرية طلباً للراحة كان « سافر » هو المسند و« محمد » هو المسند إليه وما بعد ذلك فهو قيد في الجملة ، وليس ركناً أساسياً .

هذه الجملة ، إن تضمنت أمراً له واقع يطابقه أو لا يطابقه فهي الجملة الخبرية ، وإن تضمنت أمراً لا واقع له يطابقه أو يخالفه فهي الجملة الإنشائية .

---

(١) انظر بغية الإيضاح ص ٢٩ ح ١ .

يقول سعد بن ناشب .

سأغسل عني العار بالسيف جالباً
على قضاء الله ما كان جالباً

وأذهل عن داري وأجعل هدمها
لعرضي من باقي المذمة حاجباً

ويصغر في عيني قلادي إذا انثنت
يميني بإدراك الذي كنت طالباً

فابن ناشب الشاعر الأموي يريد أن يخبرنا بأنه سيزيل العار عن نفسه باستعمال القوة ضد الأعداء ، وسوف يتناسى داره ، ويجعل هدمها حاجباً وواقياً لعرضه من العار إذا رآها دار هوان وذلة ، كما يقل في عينيه إنفاق المال القديم عند إدراك المطلوب .

وهذا الذي يعرضه علينا ابن ناشب في حديثه قد تضمن أحكاماً لها في حياتنا واقع ، وهذه الأحكام تكون صادقة ، إذا كان الواقع يوافقها ويؤيدها ، وتكون كاذبة إذا كان الواقع يخالفها ويجافيها .

ومثل هذا الأسلوب الذي يصح أن يوصف بالصدق أو الكذب لأنه يحتمل الأمرين ، يسمى : « الخبر » .

على أنه في بعض الأحيان قد يوصف الخبر بالصدق فحسب ، أو يوصف بالكذب ليس إلا ؛ ولكن ذلك لا لذاته من حيث هو كلام خبري ، وإنما باعتبار أسباب أخرى خارجة عن نطاق العبارة « تؤيد صدقه أو كذبه » .

فأخبار القرآن الكريم لا تحتمل إلا الصدق باعتبارها كلام الله المجيد وإن كانت تحتمل الصدق والكذب من حيث هي أخبار ، بصرف النظر عن قائلها .

ويقول ابن ناشب أيضاً :

فيـا لرزام رشحـوا بي مقـدمـاً   إلى الموت خواضاً إليه الكتائبا

فيالرزام : فيـآل . رزام أبو حي من تميم ، ورشحـوا بي : هيئوا وأعـدوا بإعدادي رجلاً مقدماً إلى الموت ، والمراد بالرجل نفسه كأنـه قال : أعـدوني والترشيح ، تـربية الشيء وتهيئتـه لما يـراد به ، والكتـائب الجيوش المجتمعـة واحدتها الكتيبة .

فهو يخاطبنا بأسلوب النداء والأمر قائلاً : يا بني رزام أعدوني لأعدائكم ، اقتحم جيـوشهم ، وأبدد جمـوعهم ، وأحرز لكم النصـر عليها ، وهـذا النداء الـذي تضمن طلباً لا يصـح أن يوصف أسلوبـه بالصـدق أو الكذب ، لأنـه لا واقع له يطابقه أو يخالفه .

ومثل النداء والأمر في تضمنهما الطلب : النهي والاستفهام والتمني فكـل هذه الأساليب تستدعي أموراً لا وجود لها وقت الطلب .

ومن ثمّ كـان الـطلب بصـوره المعـروفـة لا يحتمـل صـدقـاً ولا كـذبـاً ، والأسلوب الذي لا يصح أن يوصف بالصدق أو الكذب يسمى : « الانشاء » .

ومن هنـا نـوع البـلاغيـون الكـلام نـوعين : الأول : الخبـر ، والثـاني : الإنشاء .

وقالوا : إن الخبـر يفيد حصـول شيء أو عدم حصـوله ، ويصـح أن يقال لقائله : إنه صادق فيه أو كاذب ، فإن كان الكلام مـطابقاً للواقـع ، كان قـائله صادقاً ، وإن كان غير مطابق له كان قائله كاذباً .

أمـا الإنشاء : فـلا يفيد حصـول شيء أو عدم حصـوله ، بـل يفيد إيجـاد شيء ابتـداء ، فليس لمفهومـه واقع يـوافقه أو لا يـوافقه ، ولا يصـح أن يقـال لقائله : إنه صادق فيه أو كاذب .

الفَصْـل الأوّل

أحوال الأسناد الخبري

تعريف الإسناد :

الاسناد : ضم كلمة ، أو مـا يجري مجـراها ـ إلى كلمـة ، أو ما يجـري مجراها ـ ليفيـد هذا الضم الحكم بثبـوت مفهوم إحـداهما لمفهـوم الأخرى أو نفيه عنه .

فإذا قلنا : « الحق واضـح » ، والشمس ليست بغائبـة » نجد أننـا ضممنا كلمـة « واضـح » إلى « الحق » على وجـه يفيـد أن الـوضـوح ثـابت لمفهـوم « الحق » وفي المثال الثاني ضممنا » « غائبة » إلى « الشمس » على وجه يفيـد أن الغياب منفى عن « الشمس » .

ويسمى المحكوم به « واضح » و« بغائبة » مسنداً .

والمحكـوم عليه فيهمـا « الحق » و« الشمس » مسنداً إليـه وتسمى النسبـة بينهما « إسناداً خبرياً » .

والمراد بقوله : « أو ما يجري مجراها » الجملة الواقعة موقع المفرد ، بأن كانت مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو نائب فاعل .

ومن ثم قال البلاغيون : إن صور طرفي الاسناد الخبري أربع :

الصورة الأولى : أن يكون الطرفان مفردين حقيقة نحـو : محمد عـالم ،

وهدانا الله ، والفراغ مفسدة والحق فوق القوة ، فكل جملة من الجمل الأربع منها الطرفان مفردان حقيقة .

الصورة الثانية : أن يكون الطرفان جملتين جاريتين مجرى المفرد كقولنا : لا إله إلا الله يدخل قائلها الجنة .

الصورة الثالثة أن يكون المسند جملة جارية مجرى المفرد مثل زيد قام أبوه ، وأفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله . أي : كلمة التوحيد .

الصورة الرابعة : أن يكون المسند إليه جملة جارية مجرى المفرد نحو « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » أي : سماعك بالمعيدي خير من أن تراه .

هذا والحديث عن الإسناد الخبري يغني عن الاسناد الانشائي لأن الذي يحتاج إليه في الإسناد الإنشائي يعلم من أصله وهو الاسناد الخبري .

وتقديم الحديث عن الاسناد على طرفيه « المسند إليه والمسند أجدر بالتقديم : لأن الاسناد محل الفائدة ولأن مدار الصدق والكذب عليه ، ولأن طرفيه « المسند والمسند إليه » متفرعان عنه .

والبلاغيون يدرسون في أحوال الاسناد الخبري ثلاث مسائل : الأولى : أغراض الخبر ، والثانية : تأكيد الخبر وعدمه أو أضرب الخبر ، والثالثة : كون الاسناد الخبري حقيقة أو مجازاً مع بيان فائدة المجاز في الاسناد .

أغراض الخبر أو قصد المخبر بخبره :

المخبر أو المتكلم أو الأديب : هو الإنسان الجاد الذي يدلي بخبره قاصداً إعلامك بمضمون عبارته أو إخبارك بها بمحتواها وليس ذلك الإنسان الذي يلقى بالكلام دون قصد منه أو يتلفظ بالجملة الخبرية فحسب دون

غـرض مقصود ، والبـلاغيون يقـولون : إن قصـد المخبـر بخبره : إمـا إفـادة المخـاطب أو السامـع نفس الحكم : كقولنـا : زيـد نـاجـح لمن لا يعلم أنـه نـاجـح ، ويسمى هـذا فـائـدة الخبـر . وهي المقصـد الأول من الأسلوب الخبري .

وإما إفادة المخاطب أن المتكلم عالم بالحكم ، وذلك إذا كان المخاطب يعلم مضمون الكلام ، ولكنـه غير عـالـم بأن المتكلم يعلمـه أيضاً مثـل قولـك لمن ظهرت نتيجة نجاحه وقد علم بها : « أنت نجحت » فأنت لا تفيده حكماً بجهله ، ولكنك تفيده أنك عالم بالحكم .

ويسمى هذا الغرض « لازم الفائدة » .

وإفادة السامع « لازم الفائدة » هي المقصد الثاني من الخبر .

وكثيراً ما يخرج الخبر عن هذين المقصدين ليحقق أغراضاً تفسر لنا نفسية الأديب أو المتكلم ، وتثير السامع وتدعوه إلى المشاركة الواجدانية ولا نستطيع أن نحدد هذه الأغراض ، لأن الأديب إنسان حساس مـرهف الشعور يتـأثر بمـا يجـول في نفسه ومـا يقع حـولـه من أحـداث ، فـالمقـام والاعتبـار المنـاسب وأحـداث المجتمع التي تهـز النفوس تسيـطر على الأديب وتثيـر كـوامن نفسـه فينطق بالكلام البليغ ويحدث في النظم تصرفات تعبـر عما في نفسه وتتـرجم عن شعوره .

وإذا قرأنا هذا النتاج ووقفنا أمام هذه التصرفـات استطعنـا أن نفهم الأديب ومجتمعه والظروف التي أحاطت بهما . وإليـك بعض الأغراض البـلاغية التي خرج إليها الأسلوب الخبري والتي تفهم من السيـاق وقـرائن الأحـوال ، والمـرجـع في معـرفـة هـذه الأغراض الذوق الأدبي السليم والطبع العربي الأصيل .

تقـول الآية الكـريمة حكـايـة عن امـرأة عمـران : ﴿ . . . قَـالَتْ رَبِّ إِنِّي

وَضَعتُها أُنثَىٰ واللهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ. . .﴾[1] إنما قالت هذه المقالة لأنه لم يكن يقبل في النذر إلا الذكر دون الأنثى ، فهي لَمْ ترد بالخبر فائدته ولا لازم الفائدة لأن الله تعالى أعلم بذلك ، وإنما أرادت أن تظهر تحسرها وتحزنها لما فاتها من ذلك الذي كانت ترجوه وتقدره ، فقد كانت ترجو أن تلد ذكراً تهبه لخدمة بيت المقدس .

(والله أعلم بما وضعت) قرىء بضم التاء فيكون من جملة كلامها ويكون متصلاً بما قبله . وفيه معنى التسليم لله والخضوع والتنزيه له أن يخفى عليه شيء ، وقرأ الجمهور « وضعت » بسكون التاء فيكون من كلام الله سبحانه على جهة التعظيم لما وضعته والتفخيم لشأنه والتجليل لها حيث وقع منها التحسر والتحزن ، مع أن هذه الأنثى التي وضعتها سيجعلها الله وابنها آية للعالمين وعبرة للمعتبرين ، ويختصها بما لم يختص به أحداً . وقرأ ابن عباس (بما وضعت) بكسر التاء على أنه خطاب من الله سبحانه وتعالى لها : أي أنك لا تعلمين قدر هذا الموهوب ، وما علم الله فيه من الأمور التي تتقاصر عنها الأفهام وتتضافر عندها العقول[2] .

أرأيت الآن ما في النص من إيحاءات وما في التراكيب من ظلال اختص الله بها لغة قرآنه المجيد .

ومن كلام البشر قول الشاعر يرثي أخاه[3] :

أخ وأب بر وأم شفيقة
تفرق في الأبرار ما هو جامعه
سلوت به عن كل من كان قبله
وأذهلني عن كل من هو تابعه

---

(1) سورة آل عمران آية ٣٦ .
(2) انظر فتح القدر للشوكاني المجلد الاول : ص٣٣٤ ـ ٣٣٥ ، دار المعرفة .
(3) ديوان الحماسة لأبي تمام تعليق خفاجي ج ١ ص ٦٥٣ ، طبع صبيح .

فالشاعر يتحسر على فراق أخيه الذي كان جامعاً للأخلاق الكريمة التي قل أن تجتمع في رجل واحد ، فإنه كان أخاً في الولادة والمؤازرة ، وأباً في البر ، وأُمّاً في العطف والرأفة ، وكانت حياته خيراً كلها فلا يعلم رجلاً غيره ممن سلف حاز محاسن الأخلاق ، كما حيره فقده فلا يعلم رجلاً بعده يكون على مثاله .

وقال شوقي يرثي عمر المختار شهيد المسلمين والعرب :

خُيِّرْتَ فاخترت المبيتَ على الطوى
لم تبن جاهاً أو تلم ثراء

فشوقي يتحسر على فقد هذا البطل المغوار الذي ظل يقاتل الطليان في سبيل الذود عن وطنه وقومه بليبيا ، حتى قبضوا عليه وأعدموه شنقاً سنة ١٩٣١ م[١] .

وتقول الآية الكريمة حكاية عن زكريا عليه السلام : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً . . . ﴾[٢] فزكريا لم يرد بكلامه فائدة الخبر . ولا لازم الفائدة ، وإنما أراد إظهار ضعفه والخضوع والتخشع أمام ربه .

قال العلماء : يستحب للمرء أن يجمع في دعائه بين الخضوع ، وذكر نعم الله عليه كما فعل زكريا ، فإن في قوله (وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا) غاية الخضوع والتذلل وإظهار الضعف والقصور عن نيل مطالبه . وبلوغ مآربه ، وفي قوله (ولم أكن بدعائك رب شقياً) ذكر ما عوده الله من الإنعام عليه بإجابة أدعيته ، يقال : شقي بكذا : أي تعب فيه ولم يحصل مقصوده منه[٣] .

---

(١) الشوقيات شعر أحمد شوقي ج ١ ص ١٧ ، دار الكتاب العربي - بيروت .

(٢) سورة مريم من الآية ٤ .

(٣) فتح القدير المجلد الثالث ص٣٢١ .

وقال عوف بن محلمّ :

إن الثمانين ـ وبلغتها
قد أحوجت سمعي إلى ترجمان

فالشاعر لم يرد أن يفيد السامع فائدة الخبر ولا لازم الفائدة وإنما يريد إظهار ضعفه .

ويقول جرير يهجو الأخطل التغلبي :

إن الذي حرم المكارم تغلبا جعل النبوة والخلافة فينا
مضر أبي وأبو الملوك فهل لكم يا خزر تغلب من أب كأبينا

فجرير لا يريد أن يخبر الأخطل بأمجاد قبيلته ـ فالأخطل يعلم ذلك ـ وإنما القصد من هذا الشعر الفخر .

تقول لمن يؤذى أباه : « إنما هو أبوك » تريد أن توبخه على عدم امتثاله لما أمره الله به من حق رعاية الوالدين والإحسان إليهما وكما تقول للعاثر : « الشمس طالعة » تقصد من خبرك توبيخه وتأنيبه وتنبيهه ليرجع إلى الصواب ، وتقول الآية الكريمة : ﴿ **جَاءَ الحَقُّ وَزَهَقَ البَاطِلُ إنَّ البَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً** ﴾[1] .

المراد بالحق : الإسلام وقيل : القرآن ، والمراد بالباطل الشرك ولكن هذه الآية في الغالب نتلوها عند الفرح والسرور بمقدم والشماتة بمدبر .

ونقول : « جاء الصديق الأمين » تعبيراً عن فرحنا وسرورنا بمقدمه ، ويقولون : غادرنا العدو اللدود الخائن : شماتة برحيله عنا وراحة لنفوسنا بفراقه .

وتقول الآية الكريمة : ﴿**لا يَستَوي القاعِدُونَ مِنَ المُومِنينَ غيرُ أُولي**

---

(١) سورة الإسراء آية ٨١ .

الضَّرَرِ وَالمُجَاهِـدونَ فِي سَبِيلِ اللهِ بِـأموالِهِم وَأَنْفُسِهِم فَضَّـلَ اللهُ المُجَاهِـدينَ بِـأموَالِهِم وَأنفُسِهِم عَلَى القَـاعِـدينَ دَرَجَـةً وَكُـلاً وَعَـدَ اللهُ الحُسنَى وَفَضَّـلَ اللهُ المُجَاهِدينَ عَلَىٰ القَاعِدينَ أجراً عَظِيماً ﴾[1] .

الآيـة تذكـر التفاوت بين درجـات من قعـد عن الجهـاد من غيـر عـذر ، ودرجات من جاهد في سبيل الله بماله ونفسـه وإن كان معلومـاً ، لكن أراد الله سبحانه بهذا الإخبار تنشيط المجاهدين ليرغبوا ، وتبكيت القاعدين ليأنفوا .

ويقول زهير :

ومن يك ذا فضل فيبخل بفضله   على قـومه يستغن عنـه ويذمم

لا يـريد زهيـر الإخبار بمضمـون هـذا البيت فهـذا أمـر معلوم ولكنـه يريد النصح والإرشاد والاستجابة والمشاركة والاقتداء .

ويقول النابغة الذبياني يمدح النعمان بن المنذر :

فإنك شمس والملوك كـواكب   إذا طلعت لم يبد منهن كوكب

لا يريد أن يخبر النعمان بذلك ولكنه يريد المدح .

ويقول الرسول ﷺ : « عدل ساعة في حكومة خيـر من عبادة ستين سنـة » يريد بذلك الترغيب في العدل فهـو أساس المجتمـع وبه قـوام الدين وصـلاح حال العباد .

هـذا !! والأغراض التي يخرج إليها الأسلوب الخبـري متعددة ومتنـوعة وعلى المتلقي أن يتأمل كلام الأديب وسيقف بإذن الله ـ على خير كثير .

وقال البلاغيـون : إن الغرض الأول وهـو « فائـدة الخبر » يتحقق من ذات الخبر وما عداه من الأغراض يدل عليها الخبر دلالة تبعية ، فهي من مستتبعات الكلام ولا توصف بأنها حقيقة ولا مجاز ولا كناية .

---

(١) سورة النساء ، آية ٩٥ .

وقيل : إن « فائدة الخبر » ولازم الفائدة « حقيقة ، وما عداهما كناية ، بأن استعمل اللفظ في معناه الحقيقي لينتقل منه إلى لازمه وهو إظهار الضعف أو التحسر أو الفخر إلى غير ذلك .

وقيل : إن هذه الأغراض التي خرجت عن الأصل من قبيل المجاز المرسل ، حيث أن الكلام قد استعمل في معنى الفخر أو التحسر أو المدح مثلاً مجازاً مرسلاً من استعمال المركب في غير ما وضع له لعلاقة اللزوم .

ففي قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران : ﴿ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ ﴾ أريد بالخبر التحسر والتحزن ! لأنها كانت ترجو أن يكون المولود ذكراً تهبه لخدمة بيت المقدس فلما جاء أنثى خاب رجاؤها فتحسرت بهذا القول . وهذا مجاز مرسل علاقته اللزوم ، إذ يلزم من الأخبار بوقوع ضد ما كانت ترجو - إظهار تحسرها على فوات ما كانت تأمله وترجوه .

أضرب الخبر :

سبق أن ذكرنا أن التصرفات التي تحدث في النظم تعبر عما في نفس الأديب أدق تعبير وأتمه ، وكذلك تعبر أيضاً عن نفسية وأحوال المخاطبين وتكشف عن اهتمامات المجتمع الذي يعيش فيه كل من الأديب والمتلقي .

والبلاغيون حريصون على وضع المعالم الدقيقة التي تضبط هذه التصرفات أو طرق التعبير حتى يتلاقى المتلقي مع الأديب ، وتتم المشاركة الوجدانية التي تريدها ويحدث التأثير الأدبي السامي الذي تحدث به المحاكاة القويمة ، فتتحقق الثمرة المرجوة من الأدب الصادق ، وفي ظله ينهض الفرد ويسعد المجتمع .

والبلاغيون قالوا : إذا كان غرض المخبر بخبره إفادة المتلقي فائدة الخبر أو لازم الفائدة ، فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة .

فالمخبر يجب عليه أن يتأمل حال مخاطبه ، ويقف على أسرار نفسه قبل

أن يلقى إليه الخبر .

فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر والتردد فيه استغنى عن مؤكدات الحكم .

كقولنا لخالي الذهن : « الحق فوق القوة ، وأقبل النور » فيتمكن في ذهنه لمصادفته إياه خالياً .

وقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللهُ ذُو الفَضْلِ العَظِيمِ ﴾[1] .

ويسمى هذا الضرب ابتدائياً لأنه أول مراتب الكلام ، وهو الضرب الأول .

وإن كان المخاطب متصوراً لطرفي الحكم متردداً في إسناد أحدهما إلى الآخر طالباً له حسن تقويته بمؤكد ، كقولنا : إن الحق واضح أو لزيد عالم . ويسمى هذا الضرب طلبياً لسبقه بالطلب .

وإن كان حاكماً بخلافه وجب توكيده بحسب الإنكار ، فنقول : إن عمراً ناجح لمن ينكر نجاحه ولا يبالغ في إنكاره ، وإن عمراً لناجح لمن يبالغ في إنكاره .

تأمل قوله تعالى : ﴿ وَاضرِبْ لَهُم مَثَلاً أصحابَ القَريَةِ إذْ جَاءَهَا المُرسَلونَ * إذ أَرسَلنَا إلَيهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبوهُمَا فَعَزَّزنَا بِثالِثٍ فَقالوا إنَّا إلَيكُم مُرسَلونَ * قالوا مَا أَنتُم إلاَّ بَشَرٌ مِثلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحمَٰنُ مِنْ شَيءٍ إن أَنتُم إلاَّ تُكذِبُونَ * قَالُوا رَبُّنَا يَعلَمُ إنَّا إلَيكُم لَمُرسَلونَ ﴾[2] .

المرسلون • هم أصحاب عيسى عليه السلام . بعثهم إلى أهل أنطاكية

---

(١) سورة الجمعة ، آية ٤ .

(٢) سورة يس الآيات من ١٣ إلى ١٦ :

للدعاء إلى الله ، (فَقَالوا إنَّا إليكُم مُرسَلون) أي قال الثلاثة جميعاً ، وجاءوا بكلامهم هذا مؤكداً لسبق التكذيب للإثنين والتكذيب للإثنين تكذيب للثالث ، لأنهم أرسلوا جميعاً بشيء واحد ، وهو الدعاء إلى الله عز وجل ، ونلاحظ أن الجملة قد أكدت بمؤكدين اثنين (إنَّ واسمية الجملة) .

ثم تحكى الآيات جواب أهل انطاكية للرسل فتقول : « قالوا ما أنتم إلا بشر مثلنا » أي مشاركون لنا في البشرية ، فليس لكم مزية علينا تختصون بها . ثم صرحوا بجحود إنزال الكتب السماوية فقالوا : ﴿ وَما أنـزَلَ الرَّحمنُ مِن شَيءٍ ﴾ مما تدعونه أنتم ويدعيه غيركم ممن قبلكم من الرسل وأتباعهم ﴿ إنْ أنتُم إلاَّ تُكَذِبُونَ ﴾ أي ما أنتم إلا تكذبون في دعوى ما تدعون من ذلك ، فأجابهم الرسل باثبات رسالتهم بكلام مؤكد تأكيداً بليغاً لتكرر الإنكار من أهل أنطاكية ، وهو قولهم : ﴿ رَبُّنا يَعلَمُ إنَّا إليكم لَمُرسَلونَ ﴾ فأكدوا الجواب بالقسم الذي يفهم من قولهم : ﴿ رَبُّنا يَعلَمُ ﴾ وبإن وباللام واسمية الجملة .

ويسمى هذا الضرب إنكارياً لسبقه بالإنكار وهو الضرب الثالث .

ويسمى إخراج الكلام على هذه الوجوه الثلاثة :

وهو الخلو من التأكيد لخالي الذهن ، والتأكيد بمؤكد واحد استحساناً للمتردد والتأكيد بمؤكد أو أكثر وجوباً للمنكر بحسب درجات الانكار إخراجاً للكلام على مقتضى الظاهر .

وكثيراً ما يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر لدواع تستدعي ذلك ، ويسمى ذلك .

إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر :

ولكن الأديب يريد أن يحقق أغراضاً بلاغية تعبر عن نفسه وعن المخاطبين فتراه يتصرف في النظم ويحدث به أحوالاً تكون على خلاف ما

سطرنا لك ، ولا نستطيع أن نحكم بخطئها لصدورها ممن يوثق بعربيتهم ولأنها معظم الكلام البديع في القرآن والسنة ، والآداب العالية .

وتكون هذه الأحوال بتنزيل العالم منزلة غيره ، أو بتنزيل كل من الخالي والمتردد والمنكر منزلة صاحبه وتفصيل ذلك أنه :

١ ـ قد ينزل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل أي خالي الذهن لعدم جريه على مقتضى علمه الذي هو العمل ، فيلقى إليه الخبر كما يلقى إلى الجاهل بأحدهما :

نقول لتارك الصلاة العالم بوجوبها « الصلاة واجبة » فالمخاطب عالم بمضمون الخبر أي بوجوب الصلاة .

والمتكلم لا يريد أن يخبره به ، ولكنه يريد أن يلفت انتباهه ليؤدي هذا الركن العظيم فنزل منزلة الجاهل لعدم عمله بمقتضى علمه .

وهذا أسلوب ناجح في الدعوة إلى الله ، لأننا لو قلنا لتارك الصلاة : أنت لا تصلي ، فربما أخذته العزة بالاسم وولى مستكبراً كأن في أذنيه وقراً أما إذا أنزلناه منزلة الجاهل وألقينا إليه الخبر « الصلاة واجبة » حينما يسمع هذه العبارة ـ وهي لا تخدش كبرياءه سوف يفكر فيما هو عليه من عدم أداء الصلوات وعند ذلك سيحاسب نفسه ويؤنبها على ما جنته .

وكان هشام بن عبد الملك يحج فجاء علي زين العابدين يطوف بالبيت العتيق ، فالتف الناس حوله ، فانكزه هشام وسأل : من هذا ؟ فرد عليه الشاعر :

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته	والبيت يعرفه والحل والحرم
هذا ابن خير عباد الله كلهم	هذا التقي النقي الطاهر العلم
هذا ابن فاطمة إن كنت جاهله	بجده أنبياء الله قد ختموا

فهشـام يعلم مَنْ هـذا الـرجـل ؟ ولكنـه لمـا لم يؤد لـه واجب التبجلة والاحترام نزله الشاعر منزلة الجاهل به .

أورد الخطيب عقب هذا قـول السكاكي : « وإن شئت فعليك بكلام رب العزة : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لِمَنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ وَلَبِئْسَ مَـا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُم لَو كَانُوا يَعلَمُـونَ ﴾[1] كيف تجد صـدره يصف أهل الكتـاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي ، وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم .

ونظيره في النفي والإثبات ﴿ وَمَا رَمَيتَ إذْ رَمَيتَ وَلَكِنَّ اللهَ رَمَى ﴾[2] .

وقـوله تعـالى : ﴿ وَإنْ نَكَثُوا أَيمَـانَهُم مِنْ بَعْدِ عَهـدِهِم وَطَعَنُوا فِي دِينِكُم فَقَاتِلوا أَئِمَةَ الكُفرِ إنَّهُم لاَ أَيمانَ لَهُم لَعَلَّهُم يَنْتَهُونَ ﴾[3] .

ويعلق الخـطيب بقولـه : (وهذا لفـظه ، وفيه إيهـام أن الآيـة الأولى من أمثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل به لعـدم جريـه على موجب العلم والفرق بينهما ظاهر)[4] .

وأجيب عن السكـاكي بأن غـرضه التنـظير لتنـزيل العـالم بفائـدة الخبر ، ولازمها منزلة الجاهل لعدم جريه على مقتضى العلم ، نُظِّر لذلك بتنزيل العلم مطلقاً أعم من أن يكون بفائدة الخبر أو غيرها منزلة الجهل لمثل ما سبق .

ففي الآية الأولى وصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد وفي آخرها نجده قد نفى العلم عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم ووجه النفي أن « لو » حرف امتناع لامتناع أي : لو كانوا يعلمون قبح ما شروا أنفسهم وباعوها به من السحر ما شروه فقد أثبت لهم .

---

(١) سورة البقرة آية ١٠٢ .

(٢) سورة الأنفال آية ١٧ .

(٣) سورة التوبة آية ١٢ .

(٤) بغية الإيضاح ح ١ ص ٣٦ .

أولاً : العلم بقبح هذا الشراء ، ونفى عنهم في آخر الآية هذا العلم بتنزيله منزلة الجهل لعدم الجرى على مقتضاه .

وفي الآية الثانية : ﴿ وَمَا رَمَيتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ ﴾ نجده ترقى في هذا التنظير فأشار إلى زيادة التعميم بأن وجود الشيء سواء كان هو العلم أو غيره ينزل منزلة العدم .

وبيانه أن في هذه الآية إثبات الرمي ونفيه تنزيلاً للرمى منزلة عدمه ، لأن الأثر الذي ترتب عليه ليس من الرمي في نفسه ، وليس في طاقة البشر بل هو من صنع الله وحده ، لذلك قال الله تعالى عقيبه : (ولكن الله رمى) لأن المولى سبحانه هو الذي حقق المقصود من الرمي بقدرته وليس ذلك في مقدور البشر .

وفي الآية الثالثة : أثبت لأئمة الكفر في الآية أيمان ثم نفيت عنهم تنزيلاً لها منزلة العدم ، لأن شأن اليمين وحقها أن يبر بها صاحبها ، فمن لم يبر بيمينه هو ومن لم يحلفها سواء ، فهنا نزلت الأيمان منزلة عدمها لفقدان آثارها فما في الآية نظير لتنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل[1] .

وقد ينزل العالم بفائدة الخبر ولازم الفائدة منزلة السائل أو المتردد ، فيؤكد له الكلام بمؤكد واحد استحساناً ، كقولنا للعالم غير المواظب على الصلاة : (إن الصلاة واجبة) .

وقد ينزل منزلة المنكر لإصراره على عدم العمل بمقتضى علمه كقولنا للعالم المصر على ترك الصلاة : « إن الصلاة واجبة ، ولا يخفى علينا نجاح هذا الأسلوب في الدعوة إلى الله حيث يجد المخاطب فرصة للتأمل في حاله والرجوع إلى الحق .

---

(١) أنظر المفتاح ص ٧٤ والمطول ص ٤٦ ومحاضرات في البلاغة لأستاذنا د . محمود فرج العقدة ص ١٢ ، ١٣ .

وفي قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّكُم بَعدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴾[1] شاهد على ذلك فقد نزلت الآية علمهم بالموت ، وأنه حق على كل نفس منزلة جهلهم به حيث أنهم تمادوا في الغفلة والإعراض عن العمل لما بعد الموت حتى كأنهم يعتقدون أنهم خالدون لا يقترب منهم الموت .

ولذلك أكد إثبات الموت بثلاثة مؤكدات (إن . واللام ، واسمية الجملة) .

٢ ـ وقد ينزل غير السائل منزلة السائل إذا قدم إليه ما يلوح له بحكم الخبر ، فيستشرف له استشراف المتردد الطالب كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُم مُغْرَقُونَ ﴾[2] أي لا تخاطبني في تعجيل عقابهم ولا تطلب منا إمهالهم ، فإنه محكوم منا عليهم بالغرق وقد مضى به القضاء فلا سبيل إلى دفعه أو تأخيره .

فكأن نوحاً عليه السلام لما سمع « ولا تخاطبني في الذين ظلموا » أيقن أن عذاباً سيقع على قومه ، ولكن لا يعرف ما نوعه ؟ فكان مستشرفاً له فجاءت الجملة بعد ذلك مؤكدة استحساناً لتحسم الأمر عند نوح عليه السلام . ويصل الحكم الذي قضى الله به إلى نفس نوح بعد تهيئة وتمهيد .

وتقول الآية الكريمة : ﴿ وَمَا أُبَرِّىءُ نَفسي إِنَّ النَّفسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾[3] أي : وما أبرىء نفسي من سوء الظن لأن هذا الجنس من الأنفس البشرية شانه الأمر بالسوء لميله إلى الشهوات لكن رحمة ربي هي التي تكفها عن أن تكون أمارة بالسوء ، فسماع المخاطب غير السائل لعدم براءة النفس يجعله في موقف المنتظر أو السائل أو المتردد فيأتي الخبر مؤكداً وفي هذا مشاركة وإثارة .

---

(١) سورة المؤمنون ، آية ١٥ .

(٢) سورة هود ، آية ٣٧ .

(٣) سورة يوسف آية ٥٣ .

ومن أمثلة ذلك قول الشاعر :

فغنها وهي لك الفداء   إن غناء الإبل الحداء

والبيت لشاعر مجهول ، والضمير في قوله (فغنها) للإبل أي فغن لها ، والحداء بضم الحاء وكسرها مصدر « حدا الإبل » إذا ساقها وغنى لها ، والشاهد في أنه حين يقول : غنها ليشتد سيرها كان ذلك تلويحاً له بحكم الخبر وصار المقام مقام أن يتردد المخاطب ، ويرد على ذهنه سؤال . هل غناء الإبل هو : ما نعرف باسم الحداء ؟ فينزل المخاطب منزلة السائل الطالب فقيل : « إن غناء الإبل الحداء » ليزيل هذا التردد لما فيه من التأكيد .

والبلاغيون يتابعون عبد القاهر في إعجابه بهذا الأسلوب من الكلام ويرددون ما رواه في كتابه « دلائل الإعجاز » من أن سلوك هذه الطريقة شعبة من البلاغة فيها دقة وغموض ، روي عن الأصمعي أنه قال: كان أبو عمرو ابن العلاء وخلف الأحمر يأتيان بشاراً فيسلمان عليه بغاية الإعظام .

ثم يقولان : يا أبا معاذ ، ما أحدثت ؟ فيخبرهما وينشدهما ويكتبان عنه متواضعين له ، حتى يأتي وقت الزوال ، ثم ينصرفان ، فأتياه يوماً فقالا : ما هذه القصيدة التي أحدثتها في ابن قتيبة ؟ قال : هي التي بلغتكما . قالا : بلغنا أنك أكثرت فيها من الغريب .

قال : نعم ، إن ابن قتيبة يتباصر بالغريب ، فأحببت أن أورد عليه مالا يعرف ، قال : فأنشدناها يا أبا معاذ فأنشدهما :

بكرا صاحبي قبل الهجير

إن ذاك النجاح في التبكير

حتى فرغ منها ، فقال له خلف : لو قلت يا أبا معاذ مكان ـ إن ذاك النجاح ـ بكرا فالنجاح ، كان أحسن : فقال بشار : إنما بنيتها أعرابية وحشية ، فقلت : « إن ذاك النجاح » كما يقول الأعراب البدويون ، ولو

قلت : « بكرا فالنجاح » كان هذا من كلام المولدين ، ولا يشبه ذلك الكلام ولا يدخل في معنى القصيدة - « لأنه ليس فيه من دقة الإشارة إلى تنزيل غير السائل منزلة السائل ما في قوله : « إن ذاك النجاح » وإنما فيه تكرير الأمر بالتبكير لتأكيده على وجه ظاهر لا دقة فيه - فقام خلف فقبل بين عينيه ، فهل كان ما جرى بين خلف وبشار بمحضر من أبي عمرو بن العلاء ، وهم من فحولة هذا الفن إلا للطف المعنى لذلك وخفائه[1] .

٣ - وأحياناً نرى المتكلم قد نزل المخاطب غير المنكر منزلة المنكر إذا ظهر عليه شيء من أمارات الإنكار .

كقول حجل بن فضلة :

جاء شقيق عارضاً رمحه   إن بني عمك فيهم رماح

فشقيق لا ينكر أن في بني عمه رماحاً لأنه أعلم الناس بهم ، ولكن مجيئه هكذا مدلاً بشجاعته قد وضع رمحه عرضاً دليل على إعجاب شديد منه ، واعتقاد أنه لا يقوم إليه من بني عمه أحد ، كأنهم كلهم عزل ليس مع أحد منهم رمح .

فنزله الشاعر منزلة المنكر ، ولا يخفى ما في البيت من تهكم واستهزاء يثير الهمم ويحفز على ملاقاة العدو والنيل منه .

٤ - وكذلك ينزل المنكر منزلة المنكر إذا كان معه ما إن تأمله ارتدع عن الإنكار كما يقال لمنكر الإسلام : « الإسلام حق » فهذا الأسلوب فيه من الإيحاءات ، والظلال ما يعجز القلم عن تسطيره وإملائه .

اعتبارات النفي كاعتبارات الإثبات في التأكيد وعدمه .

١ - ففي الضرب الابتدائي تقول : « ما زيد قائم أو قائماً »، و« ليس زيد

---

(١) انظر دلائل الإعجاز ص ١٧٧، ١٧٨ تحقيق المراغي وانظر أيضاً بغية الإيضاح ج ١ ص ٤٠ .

قائماً » أو « ما ينطلق زيد » .

٢ ـ وفي الطلبي والإنكاري تأتي بمؤكد استحساناً في الأول ووجوباً في الثاني ، فتقول : « ما زيد بقائم » أو « ليس زيد بقائم »، أو « والله ليس زيد منطلقاً » أو « ما كان زيد ينطلق ، لأن « كان » تعطي تأكيداً .

وتقول لمن يبالغ في الإنكار : والله ما زيد بمنطلق ، أو ما إن ينطلق زيد ، أو « ما هو بمنطلق » وما كان زيد لينطلق .

ويخرج الكلام في النفي على مقتضى الظاهر وكذلك يخرج على خلاف مقتضى الظاهر كالإثبات ، ولا تصعب عليك الأمثلة .

مؤكدات الحكم

المراد بالتأكيد هنا تأكيد مضمون الخبر ، وهو : الحكم بانتفاء النسبة أو ثبوتها لا تأكيد المسند وحده ولا المسند إليه ، فلو قلت : زيد نفسه قائم ، فليس مما نحن فيه في شيء لأنه لا يلزم من تأكيد واحد من طرفي الإسناد تأكيد النسبة .

ومؤكدات الحكم كثيرة منها :

إنَّ : بكسر الهمزة وتشديد النون نحو : ﴿ إِنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[1] :

لام الابتداء : نحو : « لزيد عارف » .

نونا التوكيد : نحو اشربن اللبن وابتعدن عن الخمر .

القسم : نحو : ﴿ وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصنَامَكُم ﴾[2] .

---

(١) سورة البقرة ، آية ٢٠ .

(٢) سورة الأنبياء ، آية ٥٧ .

حروف التنبيه : نحو : ﴿ أَلَا إِنَّهُم هُمُ المُفسِدونَ ﴾[1] . ها أنتم قد أديتم واجبكم .

الحروف الزائدة نحو : ﴿ أَلَيسَ اللهُ بِكافٍ عَبدَهُ ﴾[2] .

ضمير الفصل نحو : العدل هو الأساس الصالح لرقي الدول .

تقديم الفاعل المعنوي . نحو : « زيد يقوم »، و« أنت لا تكذب » و« أنا قمت » .

الحقيقة العقلية والمجاز العقلي

إذا تأملنا المباحث البلاغية التي تعرضنا لها حتى الآن ، نجدها تأخذ بيد الناقد والأديب والمتلقي وتدعوهم للنظر في مبحث الفصاحة الذي يسلط أضواءه على مفردات النظم من حيث خفتها وعذوبتها وجزالتها ووضوحها ، وسلامتها اللغوية ، وللنظر في مبحث البلاغة وهو يبحث في التراكيب من حيث ورودها على المشهور من آراء النحويين ، ودلالتها الواضحة على المعنى المراد ، وفصاحة مفرداتها والتئامها مع جاراتها ثم النظر في إماطة اللثام عن تعريف علم المعاني : وهو : يختص بالبحث في التراكيب ومطابقتها لمقتضى الحال ، ثم تقسيم الأسلوب إلى خبري وإنشائي .

ثم بيان قصد المخبر بخبره ، والوقوف على تصرفات الأديب نحو الأساليب ليحقق أغراضاً بلاغية تكسب الكلام رونقاً وبهاء .

ثم بيان أحوال المخاطب وكيف نقدم له الخبر على قدر حاله ، وتصرفات الأديب حول أحوال المخاطبين ليعبر بها عن تجربته الشعرية التي استمدها من الواقع الذي يعيش فيه .

---

(١) سورة البقرة ، آية ١٢ .

(٢) سورة الزمر ، آية ٣٦ .

والآن ندرس تصرفات الأديب في النظم من حيث « الإسناد » الذي هو مناط الفائدة ومعقد الآمال من النظم العربي بعامة . وهو يطلق على الإسناد الخبري والإنشائي .

وقد درج البلاغيون على التعرض لمبحث الحقيقة العقلية أو الإسناد الحقيقي قبل التعرض للتجوز في الإسناد أو المجاز العقلي ، ومن ثم نقول :

الإسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي :

تعريف الحقيقة العقلية : هي إسناد الفعل أو ما في معناه إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر .

شرح التعريف : المراد من « الإسناد » : النسبة الحاصلة من ضم الفعل لما هو له ، سواء كانت النسبة إنشائية أو خبرية . والمراد من الفعل : لفظ الفعل الإصطلاحي . والمراد من قوله : « أو معناه » أي إسناد لفظ دال على معنى الفعل كالمصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، والظرف والجار والمجرور « والظرف إنما يكون فيه معنى الفعل إذا كان مستقراً لاستقرار معنى العامل فيه ، لا . إن كان لغواً[1] » فكل هذه الأنواع تدل على الحدث غير مقترن بزمن بخلاف الفعل فإنه يدل على حدث مقترن بزمن فهي تدل على جزء من معنى الفعل وهو الحدث ، ولا تدل على معنى الفعل كله - إلى ما هو له - أي إلى شيء ذلك الفعل أو ما في معناه لذلك الشيء الذي بنى الفعل أو ما في معناه له .

فإذا قلنا : ضرب زيد عمراً ، فقد أسندنا الفعل « ضرب » إلى فاعله الذي بنى له وهو « زيد » الذي قام بالفعل أو بعبارة أخرى : فقد أسندنا إلى زيد لفظ « ضرب » الدال على المعنى الذي هو وصف الفاعل ، وهذا الإسناد

---

(١) انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ٢٢٦ ضمن شروح التلخيص .

يسمى حقيقة عقلية وتقول الآية الكريمة : ﴿ إِنَّ اللهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الغَيثَ وَيَعلَمُ مَا فِي الأَرحَامِ ﴾[1] .

فكل من الفعل : « ينزل » و« يعلم » مسند إلى فاعله الحقيقي وهو « الله » وكل ما كان الإسناد فيه إلى فاعله الحقيقي يسمى حقيقة عقلية .

وقولنا : عند المتكلم « في الظاهر » قيد بمعنى : « عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله »، وهذا القيد ليدخل في الحقيقة العقلية الأقوال التي تطابق الاعتقاد دون الواقع . والتي لم تطابق الواقع ولا الاعتقاد .

أقسام الحقيقة العقلية

تنقسم الحقيقة العقلية باعتبار حال المتكلم والواقع إلى أربعة أقسام :

١ ـ ما يطابق فيها الإسناد الواقع والاعتقاد معاً : كقول المؤمن : (أنبت الله البقل) فإن إنبات البقل في الواقع لله تعالى . . وهو كذلك في اعتقاد المؤمن .

٢ ـ ما يطابق فيها الإسناد الاعتقاد دون الواقع : كقول الجاهل : « شفى الطبيب المريض » « وأنبت الربيع البقل » ، فإن الجاهل يعتقد أن شفاء المريض من الطبيب وأن إنبات البقل من الربيع ، ولكن الواقع أن الإنبات ، من الله والربيع ظرف له ، وأن شفاء المريض من الله وأن الطبيب سبب له ، ومنه قوله تعالى حكاية عن الدهر ﴿ وَمَا يُهلِكُنَا إِلَّا الدَّهرُ ﴾[2] .

٣ ـ ما يطابق فيها الإسناد الواقع دون الاعتقاد ، كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها عنه : « خالق الأفعال كلها هو الله تعالى » .

---

(١) سورة لقمان آية ٣٤ .

(٢) سورة الجاثية ، آية ٢٤ .

فإسناد خالق الأفعال إلى الله إسناد حقيقي ، وهو مطابق للواقع فقط دون الإعتقاد ، لأن المعتزلي لا يسند الأفعال الإختيارية إلى الله بل إلى العبد ، لأن المتكلم (أي المعتزلي) لم ينصب قرينة على أن الإسناد إلى غير ما هو له في اعتقاده ، والمخاطب لا يعرف الحال الخفية للمتكلم لأنه كما قلنا يخفيها ومن ثم لا يمكن حمل الإسناد على المجاز .

٤ ـ ما لا يطابق الإسناد الواقع ولا الاعتقاد : كالأقوال الكاذبة التي يكون القائل عالماً بها دون المخاطب كقولك : « نجح زيد ، وهو لم ينجح » فإنه من قبيل الإسناد الحقيقي ! لأن السامع لا يعلم أن هذا كذب ، والمتكلم الكاذب لا ينصب قرينة على أنه كاذب .

هذا هو الأصل ولا مجال لتصرفات الأديب في الحقيقة العقلية وإنما درسناها لكي نقف على التصرفات التي يحدثها الأديب في الأسناد وتسمى بالمجاز العقلي الذي سيأتيك نبأه بعد حين .

المجاز العقلي

أسلوب المجاز العقلي من الأساليب التي وقف أمامها العلماء منذ عصر التدوين .

فهذا سيبويه المتوفي سنة ١٨٠هـ يقول في قول الخنساء :

ترتع ما رتعت حتى إذا اذّكرت   فإنما هي إقبال وإدبار

فجعلها الإقبال والإدبار مجاز على سعة الكلام كقولك : نهارك صائم وليلك قائم[1] .

وتعرض لأسلوب المجاز العقلي من غير تسمية ـ أبو عبيدة معمر ابن المثنى المتوفي سنة ٢١٠هـ في كتابه « مجاز القرآن » يقول في قوله تعالى :

---

(١) كتاب سيبويه ج ١، ص ١٦٩ الطبعة الأولى نشر مكتبة المثنى ببغداد طبع بولاق .

﴿ وَالنَّهارَ مُبصِراً ﴾[1] : مجازه مجاز ما كان العمل والفعل فيه لغيره أي يبصر فيه ، ألا ترى أن البصر إنما هو في النهار ، والنهار لا يبصر ، كما أن النوم في الليل ، ولا ينام الليل ، فإذا نيم فيه قالوا : ليله نائم ونهاره صائم قال جرير :

لقد لمتنا يا أم غيلان في السرى

ونمت وما ليل المطي بنائم[2]

ويقول : وفي القرآن : ﴿ فِي عِيشَةٍ راضِيَةٍ ﴾[3] وإنما يرضى بها الذي يعيش فيها[4] .

وأما الفراء فقد وقف أمامه ، ووضحه ، ومثل له من القرآن ، والكلام العربي بدون تسمية .

يقول في قوله تعالى : ﴿ فَمَا رَبِحَت تِجَارَتُهُم ﴾[5] ربما قال قائل : كيف تربح التجارة ؟ وإنما يربح الرجل التاجر : وذلك من كلام العرب : ربح بيعك ، وخسر بيعك ، فحسن القول بذلك ، لأن الربح والخسران إنما يكونان في التجارة ، فعلم معناه . ومثله من كلام العرب : هذا ليل نائم ، ومثله من كتاب الله : ﴿ فَإِذَا عَزَمَ الأَمرُ ﴾[6] وإنما العزيمة للرجال .

ويشترط في حذف الفاعل الحقيقي ، وإسناد الفعل إلى غير من هو له أن يكون ذلك معلوماً لدى السامع ، ولذلك لا يجوز حذف الفاعل الحقيقي

---

(١) سورة النمل آية ٨٦ .

(٢) مجاز القرآن ح ٢ ص ٩٦ .

(٣) سورة القارعة آية ٧ .

(٤) مجاز القرآن ح ١ ص ٢٧٩ .

(٥) سورة البقرة آية ١٦ .

(٦) سورة محمد آية ٢١ .

وإقامة غيره مكانه في مثل « قد خسر عبدك » إذا كنت تريد أن تجعل العبد تجارة يقع فيها الربح والخسارة ، لأنه قد يكون العبد تاجراً ، فيربح أو يخسر ، فلا يعلم معناه إذا كان متجوزاً فيه . أما لو قال القائل : قد ربحت دراهمك ودنانيرك . وخسر بزك ورقيقك : كان جائزاً لدلالة بعضه على بعض .

وعرف الجاحظ المتوفي سنة ٢٥٥هـ أسلوب المجاز العقلي ولكن من غير تسمية ـ وهو إسناد الفعل إلى غير من هو له في الحقيقة ، ولن يضاربه الإعتقاد ما دام المتكلم به والسامع له على علم بلغة العرب وطرق التعبير فيها .

وعاب على بعض العلماء لقربهم بعهد الجاهلية الوثنية كراهتهم لأسلوب «المجاز العقلي» مع علمهم به . يقول الجاحظ : « وسمع الحسن رجلاً يقول : طلع سهيل ، وبرد الليل فكره ذلك ، وقال : إن سهيلاً لم يأت بحر ولا ببرد قط .

ولهذا الكلام مجاز ومذهب ، وقد كرهه الحسن كما ترى وكره مالك ابن أنس أن يقول الرجل للغيم والسحابة : ما أخلقها للمطر !

وهذا كلام مجازه قائم وقد كرهه ابن أنس . كأنهم من خوفهم عليهم العود في شيء من أمر الجاهلية ، احتاطوا في أمورهم ، فمنعوهم من الكلام الذي فيه أدنى متعلق .

وكره ابن عمر رضي الله عنهما قول القائل : أسلمت في كذا وكذا ، وقال : ليس الإسلام إلا لله عز وجل : وهذا الكلام مجازه عند الناس سهل وقد كرهه ابن عمر وهو أعلم بذلك[1] .

---

(١) الحيوان ح ١ ص ٣٤١ بتحقيق هارون .

يشير الجاحظ إلى مسألة خلق الأفعال التي شغلت المسلمين في عصره فأهل السنة يعتقدون أن الأفعال كلها مخلوقة لله والبلاغيون منهم ينتهون إلى أن الإسناد الحقيقي ليس باعتبار التأثير بل لأعم من التأثير ، كقولك :

« خلق الله السماء » و« قام زيد » فزيد غير مؤثر القيام بل القيام واقع بخلق الله تعالى : ولكن نسبة القيام إلى زيد حقيقة ، بمعنى : أن العرب إنما وضعت « قام » لفعل العبد الواقع بخلق الله تعالى : فالقيام معنى قائم بزيد ووصف له ، وله فيه كسب وتحصيل ، وهذا يكفي ليكون الإسناد حقيقياً .

وقول أهل السنة : إن خالق الأفعال كلها هو الله . وأنه سبحانه هو الفاعل الحقيقي لكل شيء لا يعني أن تكون كل الصور التي تسند فيها الأفعال لغير الله سبحانه صوراً مجازية ، لأن الحقيقة تطلق على الأمر المحقق المقابل للعدم وليس كلامنا فيه ، وتطلق على ما هو محل الأوضاع اللغوية ، وكلامنا فيه فالعرب لم تلاحظ في قام زيد غير نسبة القيام إليه ، وقد لاحظت العرب أن هناك أفعالاً لا تنسب إلا إلى العبد كالحركات ، بل لا يسوغ شرعاً إسناد الفعل إلى الله سبحانه وتعالى إذا كان غير لائق به وإن كان خالقاً له كالقيام والقعود .

وقد ذكر ابن السبكي أن الإسناد الحقيقي أقسام :

الأول : ما يراد وقوعه من فاعله حقيقة بمعنى التأثير ، وذلك يختص بالله تعالى كقولنا : خلق الله ، ورزق الله .

الثاني : ما يراد وقوعه حكماً مثل «قام زيد» .

الثالث : ما يراد به مجرد الاتصاف مثل : « مرض زيد » وكل ما لا كسب فيه مثل . « يرد الماء »[1] .

---

(١) عرس الأفراح شرح تلخيص المفتاح ج ١ ص ٢٢٨ .

كما أنكر قوم المجاز عامة وسنرى ابن قتيبة المتوفي سنة ٢٧٦ في كتابه « تأويل مشكل القرآن » يتعرض للمجاز بأنواعه المختلفة ويرد على الطاعنين على اللغة العربية والقرآن الكريم بالمجاز .

والقائلون بعدم جواز المجاز في أسلوب القرآن . شبهتهم أن المجاز أخ الكذب ، والقرآن منزه عنه ، وأن المتكلم لا يعدل إليه إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير وذلك محال على الله تعالى .

فيتهمهم ابن قتيبة بالجهل وسوء النظر ، ويوضح لهم أن المجاز ضرورة لغوية لا يستغنى عنها التعبير . يقول : « وأما الطاعنون على القرآن بالمجاز ، فإنهم زعموا أنه كذب ، لأن الجدار لا يريد[1] والقرية لا تسأل[2] ، وهذا من أشنع جهالاتهم ، وأدلها على سوء نظرهم ، وقلة أفهامهم ولو كان المجاز كذباً ، وكل فعل ينسب إلى غير الحيوان باطلاً - كان أكثر كلامنا فاسداً ، لأنا نقول : نبت البقل ، وطالت الشجرة وأينعت الثمرة ، وأقام الجبل ، ورخص السعر . ونقول : كان هذا الفعل منك في وقت كذا ، والفعل لم يكن وإنما كون . ونقول : كان الله ،وكان بمعنى : حدث ، والله عز وجل قبل كل شيء بلا غاية ، لم يحدث فيكون بعد أن لم يكن .

والله تعالى يقول : ﴿ فَإِذَا عَزَمَ الأَمرُ ﴾[3] وإنما يعزم عليه ويقول تعالى : ﴿ فَمَا رَبِحَت تِجَارَتُهُم ﴾[4] وإنما يربح فيها ويقول : ﴿ وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾[5] وإنما كذب به ولو قلنا للمنكر لقوله : ﴿جداراً يريد أن ينقض﴾ : كيف كنت أنت قائلاً في جدار على شفا انهيار : رأيت جداراً

---

(١) إشارة إلى قوله تعالى في سورة الكهف ﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ فَأَقَامَهُ ﴾آية ٧٧ .

(٢) إشارة إلى قوله تعالى في سورة يوسف : ﴿ وَاسأَلِ القَريَةَ التِي كُنَّا فِيهَا ﴾ آية ٨٢ .

(٣) سورة محمد آية ٢١ .

(٤) سورة البقرة آية ١٦ .

(٥) سورة يوسف آية ١٨ .

ماذا ؟ لم يجد بدأ من أن يقول : جداراً يهم أن ينقض ، أو يكاد أن ينقض أو يقارب أن ينقض ، وأياً ما قال فقد جعله فاعلاً ، ولا أحسبه يصل إلى هذا المعنى في شيء من لغات العجم إلا بمثل هذه الألفاظ[1] » .

وينتهي ابن قتيبة من الدفاع عن وقوع المجاز في القرآن كاشفاً عن المجاز العقلي ـ وإن لم يسمه .

وذكر المبرد المتوفي سنة ٢٨٥هـ أمثلة للمجاز العقلي ولم يسمه يقول :

في قول الشاعر :

حملت بـه في ليلة مـزءودة كـرها وعقـد نطاقهـا لم يحلل

مـزءودة : ذات زؤد . وهـو الفـزع ، فمن نصب مـزءودة فـإنما أراد : المـرأة ، ومن خفض فإنـه أراد الليلة ، وجعـل الليلة ذات فـزع ، لأنـه يفـزع فيها .

قال الله عز وجل : ﴿ بَل مَكرُ الَّليلِ والنَّهارِ ﴾[2] والمعنى بل مكركم في الليل والنهار .

وقال جرير :

لقد لمتنا يا أم غيلان في السُّرى ونمت ومـا ليـل المـطي بنـائم

وقال آخر :

فنام ليلي وتجلى همي[3] .

وابن فـارس المتـوفي سنـة ٣٩٢ هـ يقف أمام أسلوب المجـاز العقلي ويقول :

---

(١) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٩٩ ، ١٠٠ .

(٢) سورة سبأ آية ٣٣ .

(٣) الكامل للمبرد ح ١ ص ٧٩ نشر التجارية .

ومن سنن العرب إضافة الفعل إلى ما ليس فاعلاً في الحقيقة مثل : « جدار يريد أن ينقض » وهو في شعر العرب كثير وقال : المفعول يأتي بلفظ الفاعل ، تقول : سر كاتم ، أي : مكتوم ، وفي القرآن : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾[1] أي لا معصوم و﴿ عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾[2] أي مرضي بها ، و﴿ حَرَماً آمِناً ﴾[3] ، أي مأموناً فيه :[4]

وعرض له ابن جنى المتوفي سنة ٣٩٢ يقول في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً ﴾[5] أي غائراً ونحو قول الخنساء :

فإنما هي إقبال وإدبار

فإنما ساغ ذلك له ، لأنه أراد المبالغة ، وأن يجعله هو نفس الحدث لكثرة ذلك منه[6] .

وترى القاضي عبد الجبار الهمداني المتوفي سنة ٤١٥ يقف أمام هذا الأسلوب متأثراً بالاعتزال فيفسر « الإسناد » بما يتفق مع عقيدته[7] .

وأما الشيخ عبد القاهر الجرجاني المتوفي سنة ٤٧٤هـ فهو الذي سماه بالمجاز العقلي أو الحكمي وتحدث عنه بالتفصيل واعتبره كنزاً من كنوز البلاغة ، ومادة الشاعر المفلق ، والكاتب البليغ[8] .

وبعد أن وضحنا مسيرة أسلوب المجاز العقلي بين أيدي البلاغيين يتبين

---

(١) سورة هود آية ٤٣ .
(٢) سورة القارعة ، آية ٧ .
(٣) سورة القصص آية ٥٧ .
(٤) الصاحبي ص ١٧٥ ، ١٨٨ المؤيد ١٩١٠ .
(٥) سورة الملك آية ٣٠ .
(٦) الخصائص لابن جنى ح ٣ ص ١٨٩ دار الكتب .
(٧) انظر تنزيه القرآن عن المطاعن ص ٣ والمتشابه ص ٦٩ .
(٨) دلائل الإعجاز ص ٢٢٧ والأسرار ص ٤٤١ .

لنا أن المقصود بقول بعض الباحثين « أن المجاز العقلي من ابتكارات عبد القاهر[1] ـ أنه هو الذي أطلق عليه هذه التسمية ،وأكمل مباحثه .

تعريف المجاز العقلي :

قالوا في تعريفه : إنه إسناد الفعل ، أو معناه ، إلى ملابس له غير ما هو له ، بتأول .

ومعنى التعريف : أن يسند الأديب « الفعل » أو « معناه : أي المصدر واسم الفاعل واسم المفعول . .الخ » ـ « إلى ملابس له » أي إلى شيء بينه وبين الفعل أو معناه ملابسة وارتباط وتعلق ، ـ إلى غير ما هو له ـ أي أنه إذا أسند الأديب الفعل أو ما دل على معناه ـ للفاعل النحوي ، فإن كان مدلول ذلك الفاعل النحوي الذي أسند إليه الفعل أو معناه هو الفاعل الحقيقي ، كان الاسناد حقيقة ، وإلا كان مجازاً كما إذا كان الفاعل النحوي مصدراً أو ظرفاً أو سبباً أو مفعولاً[2] .

وخلاصة القول أن التجوز في الإسناد : أن يسند الأديب الفعل ، أو ما دل على معناه إلى غير الفاعل الحقيقي ، والبلاغيون يشترطون في التجوز أن تكون هناك علاقة وقرينة : وفي المجاز العقلي : إذا أسند الفعل إلى غير الفاعل الحقيقي فهم يحددون الأمور التي يسند الفعل أو معناه إليها ، فالذي يقوم مقام الفاعل الحقيقي إما أن يكون مصدر الفعل أو اسم فاعله أو اسم مفعوله أو زمانه أو مكانه أو سببه وهذه أمور يسميها البلاغيون ملابسات الفعل أي أنها بينها وبين الفعل تعلق وارتباط وعلاقة .

---

(١) انظر تمهيد في البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر د. طه حسين ص ٢٩ صدر كتاب نقد النثر المنسوب إلى قدامة بن جعفر الطبعة الرابعة وزارة المعارف العمومية وانظر أيضاً البلاغة تطور وتاريخ لشوقي ضيف ص ٢ ، ١٨٥ ، ٢٦٤ .

(٢) راجع حاشية الدسوقي ح ١ ص ٢٣٢ ضمن شروح التلخيص طبع االحلبي .

ولا بد أيضاً أن يكون في المجاز بعامة قرينة تدل على التجوز .

فقول المسلم : أنبت الربيع البقل ، فهنا « أنبت » فاعله الحقيقي هو « الله » سبحانه وتعالى : ولكن المسلم تجوز في الإسناد ، فأسند الفعل « أنبت » إلى « الربيع » للعلاقة التي بين الفعل والفاعل المجازي ، وهي الزمانية أو السببية والقرينة هنا أن الكلام صادر من مسلم يعتقد أن الإنبات من الله والربيع بعد الإسناد المجازي أصبح فاعلاً ، كما يقول النحويون ، ولكنه ليس فاعلاً على الحقيقة ، ولما كان بينه وبين الفعل علاقة الزمانية صح الإسناد على سبيل التجوز .

وإذا أسند الأديب « أنبت » إلى « الربيع » فهو يريد المبالغة في بيان أثر فصل الربيع على النبات .

ملابسات الفعل - أي علاقات المجاز العقلي -

للفعل ملابسات شتى : يلابس الفاعل ، والمفعول به ، والمصدر ، والزمان ، والمكان ، والسبب .

فعلاقات المجاز العقلي هي :

١ - المفعولية .
٢ - المصدرية .
٣ - الزمانية .
٤ - المكانية .
٥ - السببية .
٦ - الفاعلية .

١ - إسناد المبنى للفاعل إلى المفعول به .

تقول الآية الكريمة : ﴿ فَأَمَّا مَن ثَقُلَت مَوازِينهُ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ راضِيَةٍ ﴾

والموازين جمع موزون : وهو العمل الذي لـه وزن وخطر عنـد الله ، أو جمع ميزان ، وثقلها : رجحانها « فهو في عيشة راضية » : « فراضيـة » وصف مشبه للفعـل هو اسم فـاعل ، وقـد أسند هـذا الوصف المبني للفـاعـل إلى ضميـر « عيشـة » ، والعيشة في الحقيقـة مفعول للرضـا ، فهي مـرضيـة لا راضيـة ، فإسناد راضية إلى « ضمير العيشة على سبيل المجاز العقلي مبالغـة في النعيم الذي أعده الله للمؤمنين فـرضوا بـه وسعدوا لـدرجة أن هـذه العيشة أصبحت راضية بصاحبها وإن كان الأصل أن يرضى بها صاحبها .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ خُلِقَ مِن مَاءٍ دَافِقٍ ﴾ فقد أصبح المـدفوق دافقـاً مبالغة في سرعة اندفاعه .

ومنه : سر كاتم » أي مكتوم - والعلاقة في كل ذلك المفعولية .

لأن الفاعل المجازي كان أصله مفعولاً .

ومنه قول الحطيئة يهجو الزبرقان بن بدر :

دع المكـارم لا تـرحـل لبغيتهـا
واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

فالشاعر يهجو الزبرقان ويقول له : دع المكارم فلست أهلاً لهـا ، وأقم في البيت دون سعي فمثلك لا ينفع لمعالي الأمور .

« فـالطاعم ، والكـاسي » إسمـا فـاعـل - أي فيهمـا معنى الفعـل - واسم الفاعل ، كما نعرف في دراستنا النحويـة - حقه أن يسنـد إلى الفاعـل ، ولكنه أسند هنا إلى ضمير المفعول به وهو الزبرقـان وهو في الحقيقـة مفعول بـه لأنه المطعوم والمكسو كما يريد الشاعر . والذي سوغ هذا الإسناد المجازي علاقة المفعولية .

٢ ـ إسناد المبنى للفاعل إلى المصدر :

ـ مثال قولهم : فلان ثارت ثورته ، وجد جده : وسحر سحره فقد أسند الأديب في كل هذه الأمثلة ما حقه أن يسند إلى الفاعل ـ إلى المصدر .

والأصل : ثار فلان ثورة ، وجد الجاد جداً ، وسحر الساحر سحراً فحذف الفاعل الأصلي وهو الثائر ، والجاد ، والساحر ، وأسند الفعل إلى الثورة والجد والسحر . إسناداً مجازياً للمبالغة في ثورته وجده وسحره والعلاقة في كل هذه الإسنادات المصدرية .

ومن المشهور في ذلك قول أبي فراس الحمداني :

سيذكرني قومي إذا جدّ جدّهم
وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر

فالشاعر أسند الفعل : « جده » إلى « جدهم » والجد ليس هو الفاعل الحقيقي ، وإنما الفاعل الحقيقي هو القوم فالأصل : « جد القوم جدهم »، ومن هنا نراه قد تجوز في الإسناد بحذف الفاعل الحقيقي « القوم » وإسناد الفعل « جد » إلى مصدره « جدهم »، والذي سوغ هذا الإسناد علاقة المصدرية على سبيل المجاز العقلي للمبالغة فيما ينزل بالقوم من أمور جسام فيعدون لها أقصى ما يستطيعون ويسرعون إلى دعوة الغائب عنهم خاصة إذا كان من المدافعين عن الأحساب الذائدين عن الحمى .

٣ ـ إسناد المبني للفاعل إلى الزمان :

وذلك مثل : نهاره صائم ، وليله قائم ، فقد أسند الصوم إلى ضمير النهار ، والقيام إلى ضمير الليل على سبيل المجاز العقلي للمبالغة في تمام الصيام وحسن القيام بوضوح أهدافهما في سلوك المسلم الصائم والقائم ، والحقيقة أن الصائم هم الناس في النهار والقائم هم الناس في الليل :

ومن ذلك قول طرفة :

ستبـدي لك الأيـام ما كنت جـاهـلاً
ويـأتيـك بـالأخبـار من لم تـزود

فقد أسند الفعل « ستبدي » إلى زمانه « الأيام » على سبيل المجاز العقلي لعلاقة الزمانية ، والأصل سيبدي الله لك في الأيام .

٤ ـ إسناد المبني للفاعل إلى المكان :

يقولون : نهر جار ، وطريق سائر ، فيسندون الجرى إلى النهر ، والسير إلى الطريق ، والأصل : نهـر جار مـاؤه فيه ، لأن الجـاري هو المـاء لا النهر الـذي هو مكـان جريـه ، وطريق سـائر أهله فيـه ، لأن الطريق لا تسيـر وإنما الناس هم الذين يسيرون .

كل ذلك على سبيل المجاز العقلي مبـالغة في قـوة فيضان المـاء ، وشدة ازدحام الطريق فيخيل للسامع أن النهر هو الذي يجـري وأن الطريق هـو الذي يسير ، والعلاقـة المكانيـة والقرينـة التي دلت على هذا المجـاز استحالـة وقوع الجري من النهر والسير من الطريق .

ومن ذلك قول الشاعر :

ملكنـا فكان العفـو منا سجيـة فلما ملكتم سال بـالدم أبـطح

فـالشاعـر أسند الفعـل : « سال » إلى « أبـطح » وهو المسيـل الواسـع ، والمكان لا يسيل ، وإنما يسيل فيـه الدم المـراق ـ على سبيل المجـاز العقلي مبالغة في كثرة الدماء التي تراق من جـراء الحكم الظالم والشـاعر يفـرغ ما في نفسـه بالتهـويـل والتخيـل حتى يتصـور القـارىء فظاعـة الـظلم فيعمـل على مقاومته .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَوَلَم نُمَكِّن لَهُم حَرَمًا آمِنًا ﴾(١) وحقيقته حرماً آمناً ،

---

(١) سورة القصص آية ٥٧ .

أهله فيه ، فإسناد الأمن إلى الحرم مجاز عقلي مبالغة في كمال نعمة الأمن التي تفضل الله بها على سكان حرمه .

٥ ـ **إسناد المبنى للفاعل إلى السبب :**

نقول : بنى الأمير المدينة ، وحقيقته بنى العمال المدينة بأمر الأمير . فإسناد « البناء » إلى « الأمير » : مجاز عقلي للإشارة إلى أن بناء المدينة كان بأمر « الأمير » ، وأنه اهتم بها وتابع بناءها ، أو جعلها لنفسه ومثل هذه المدن تلقى عناية كبيرة وتنسيقاً لطيفاً ومنه قول الشاعر :

فلا تسأليني واسألي عن خليقتي
إذا رد عافي القدر من يستعيرها

وعافي القدر : المرق الذي يبقى في القدر ، فيكون سبباً في رد من يستعيرها فإسناد الرد إلى عافي القدر من الإسناد إلى السبب ، وهذا كناية عن شدة الحال ، التي تمنع إعارة القدر لتلك البقية .

وقيل : إن عافي القدر هو : الضيف ، والمعنى أن المستعير يرى الضيف والقدر منصوبة له فلا يطلبها . والعلاقة السببية أي رد المعير القدر بسبب بقية المرق التي توجد في القدر والأصل : إذا رد صاحب القدر من يستعيرها بسبب عافيها . والبيت كناية عن شدة الكرم ، أو عن شدة الجدب[1] .

وعليه قوله تعالى : ﴿ وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَىٰ تَنفَعُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[2] .

والأصل : فإن الذكرى ينفع الله بسببها المؤمنين .

ومن ذلك قولهم : سرتني رؤيتك ، وحقيقته : سرني الله بسبب رؤيتك ، وقولهم ، جاءت بي محبتك ، وحقيقته ، جئت بسبب محبتك .

---

(١) بغية الإيضاح ح ١ ص ٤٨ ، ٤٩ بتصرف .

(٢) سورة الذاريات آية ٥٥ .

ومن ذلك قول أبي نواس :

يزيدك وجهه حسناً إذا ما زدته نظراً

وحقيقته . يزيدك الله حسناً في وجهه بسبب ما أودعه الله فيه من دقائق الحسن والجمال .

ومن الأمثلة المشهورة في ذلك قولهم ، « سيل مفعم » فمفعم اسم مفعول يرفع « نائب فاعل » ، ونائب الفاعل كما نعرف في دراستنا النحوية - هو في الأصل مفعول به .

والمفعم هو المملوء ، والسيل في الحقيقة مالىء للوادي ، والوادي في الحقيقة هو الذي يفعم أي يمتلىء بالماء .

وحقيقة الكلام . « أفعم السيل الوادي » ولكن الأديب تجوز في الإسناد ، وذلك بإسناده « مفعم » إلى « السيل » فجعل الفاعل « السيل » نائب فاعل أي جعله مفعولاً به ، فقال : « سيل مفعم » أي سيل مملوء ، على سبيل المجاز العقلي لعلاقة الفاعلية .

وذلك مبالغة في شدة فيضان الماء في الوادي ، فقد تخيل المتكلم أن الماء هو الذي امتلأ . لا الوادي ليعبر عن إحساسه بكثرة الماء ، فالماء مصدر الحياة . قال تعالى : « ﴿ وجَعَلنَا مِنَ المَاءِ كُلَ شَيءٍ حَي ﴾فالأديب إذا رأى هذا الخير اهتزت نفسه فرحاً وجاشت عاطفته ، وعبر عن هذا الإحساس بإسناد « مفعم » إلى السيل فجعله مفعولاً به بدلاً من المفعول به الحقيقي الذي هو « الوادي » .

وتقول الآية الكريمة : ﴿جَنَّاتُ عَدنٍ الَّتي وَعَدَ الرَّحمَنُ عِبَادَهُ بِالغَيبِ إنَّهُ كَانَ وَعدُهُ مَأتِيَّاً ﴾[1] فهي توضح الجنة بأنها جنات عدن التي وعد بها الرحمن

(١) سورة مريم آية ٦١ .

عباده المؤمنين العاملين الصالحين وهي غائبة عنهم لكنهم آمنوا بها ، إن الرحمن كان وعده منجزاً لا يتخلف ، فلفظ « مأتياً » اسم مفعول أسند إلى الفاعل وهو الوعد لأنه هو الذي يأتي ، على سبيل المجاز العقلي لعلاقة الفاعلية مبالغة في تحقيق إنجاز ما وعد الله به عباده المؤمنين وكان حق « مأتياً » أن يسند إلى صاحب الوعد لأنه هو المفعول الحقيقي ، فحقيقة التركيب : « إنه كان وعده مأتياً صاحبه » أي أن الوعد أتى صاحبه .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ حِجَاباً مَسْتُوراً ﴾[1] يقول الله لنبيه ﷺ : (وإذا قرأت . أيها النبي القرآن الناطق بالبراهين الدالة على الحق ، جعلنا بمقتضى حكمتنا في الإضلال والهداية بينك وبين المشركين الذين ينكرون البعث حجاباً يمنعهم عن الحق بوضع الغشاوة على عيونهم ، وأغطية على قلوبهم كراهة أن يفقهوه على حقيقته ، وفي آذانهم صمماً فلا يسمعونه سماع انتفاع ، وكل هذا بيان لشدة جحودهم وقسوة قلوبهم .

والشاهد في الآية لفظ « مستوراً » فمستور اسم مفعول ، أسند إلى ضمير الحجاب على سبيل المجاز العقلي لعلاقة الفاعلية ، مبالغة في شدة جحودهم وقسوة قلوبهم ـ وتوضيح المجاز : ان « حجاباً مستوراً » حقيقته : « حجاباً يستر ما وراءه » ففاعل الستر هو ضمير الحجاب . وفي الآية الكريمة صار الفاعل « الحجاب » نائباً للفاعل أي مفعولاً به ، لأن « مستوراً » اسم مفعول بني لنائب الفاعل الذي هو في الأصل مفعول به .

فيكون « مستوراً » أسند إلى غير ما بني له ، باسناده إلى الفاعل « الحجاب » بدلاً من أن يسند إلى ما وراء الحجاب .

وهذه الملابسات المجازية التي مرت عليك كما تكون مع الإثبات تكون

---

(١) سورة الإسراء آية ٤٥ .

مع النفي ، ولنضرب لذلك مثلاً : قال الشاعر :

لقد لمتنا يا أم غيلان في السرى ونمت ما ليل المطي بنائم

والشاهد في البيت قوله : « وما ليل المطي بنائم » فالإسناد منفي - وهو مجاز عقلي قطعاً - والبلاغيون يؤكدونه بقولهم : « إن الوصف لا ينفي عن شيء حتى يتصور ثبوته له ، ومعنى ذلك أننا نقول في : « وما ليل المطي بنائم » « ليل المطي ساهر » والمجاز في هذا واضح ، إذ أن قول الشاعر : وما ليل المطي بنائم ، مجاز عقلي لعلاقة الزمانية لأن « الليل » المسند إلى « بنائم » ليس هو الفاعل حقيقة ولكنه زمان النوم .

وملابسات المجاز العقلي كما تقع في الخبر تقع في الإنشاء فالخبر أصل الإنشاء وقد نبه الخطيب على ذلك فقال : وهو غير مختص بالخبر بل يجري في الإنشاء كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ فِرعَونُ يَا هَامَانُ ٱبنِ لِي صَرحاً ﴾[1] والمجاز العقلي في نسبة البناء لهامان ، وليس هو الذي يفعله وإنما يأمر به ، لأنه كان وزيراً لفرعون .

وقوله تعالى : ﴿ فَأَوقِد لِي يَا هَامَانُ عَلَى ٱلطِّينِ فَٱجعَل لِّي صَرحاً ﴾[2] فالإسناد في الإنشاء ، والمجاز العقلي في نسبة الإيقاد لهامان لأنه سببه .

وقال تعالى : ﴿ فَلَا يُخرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلجَنَّةِ فَتَشقَى ﴾[3] ، والمجاز العقلي في نسبة الإخراج لإبليس لأنه سببه[4] :

---

(١) سورة غافر آية ٣٦ .

(٢) سورة القصص ، آية ٣٨ .

(٣) سورة طه ، آية ١١٧ .

(٤) أنظر بغية الإيضاح ، ج ١ ص ٥٦ .

صور أخرى للمجاز العقلي

مر بنا أن المجاز العقلي يرد في إسناد الفعل المبني للمعلوم إلى غير الفاعل الحقيقي ، وله خمس صور هي : إسناده إلى المفعول به ، وإلى الزمان وإلى المكان ، وإلى المصدر وإلى السبب :

كما مر بنا أيضاً أنه يرد في إسناد الفعل المبني للمجهول إلى الفاعل ، وكان حقه أن يسند إلى نائب الفاعل الذي هو في الأصل مفعول به .

وللمجاز العقلي صور أخرى هي :

١ ـ النسبة الإضافية : وهي إضافة المصدر إلى غير ما حقه أن يضاف إليه كقوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾[١] أصل المكر في كلام العرب الخديعة والحيلة ، يقال : مكر به إذا خدعه واحتال عليه . والإسناد الحقيقي هو : بل مكر الناس في الليل والنهار ، ففي الآية الكريمة نجد أن لفظ « مكر » كان حقه أن يضاف إلى لفظ « الناس » .

فالنظم الكريم حذف منه لفظ « الناس » وأضيف « مكر » إلي الليل من إضافة المصدر إلى زمانه أي إلى غير ما حقه أن يضاف إليه على سبيل المجاز العقلي والعلاقة زمانية ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ﴾[٢] وأصله : وإن خفتم شقاق الزوجين في الحالة التي بينهما ، ومعنى الشقاق أن كل واحد منهما يأخذ شقا غير شق صاحبه : أي ناحية غير ناحيته ، وأضيف الشقاق إلى الظرف « بين » على سبيل المجاز العقلي والعلاقة زمانية .

٢ ـ النسبة الإيقاعية : أي بين الفعل المتعدي ومفعوله بمعنى أن الفعل المتعدي يقع على غير ما حقه أن يقع عليه لعلاقة مع قرينة تمنع أن يكون

---

(١) سورة سبأ ، آية ٣٣ .

(٢) سورة النساء آية ٣٥ .

إيقاع الفعل على مفعوله حقيقة وسميت : « نسبة إيقاعية » ، لأن الفعل المتعدي واقع على مفعوله المجازي وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ ﴾[1] أي المشركين وأصله : ولا تطيعوا المسرفين بسبب أمرهم . فقد وقع الفعل « تطيعوا » على « أمر » على سبيل المجاز العقلي لعلاقة السببية لأن الطاعة لا تقع على الأمر وإنما تقع على صاحب الأمر .

٣ ـ الإسناد بين المبتدأ والخبر ، وقد أورد له الشيخ عبد القاهر الجرجاني مثالاً[2] وهو : قول الخنساء تصف الناقة :

ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت فإنما هي إقبال وإدبار

يقول : « وذاك أنها لم ترد ـ أي الخنساء ـ من الإقبال والإدبار غير معناهما فتكون قد تجوزت في نفس الكلمة ، وإنما تجوزت في أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر ولغلبة ذاك عليها واتصاله بها ، وأنه لم يكن لها غيرهما كأنها قد تجسمت من الإقبال والإدبار .

وإنما كان يكون المجاز في نفس الكلمة لو أنها كانت قد استعارت الإقبال والإدبار لمعنى غير معناهما الذي وضع له في اللغة ، ومعلوم أن ليس الاستعارة مما أرادته في شيء .

وأعلم أن ليس بالوجه أن يعد هذا على الإطلاق معد ما حذف منه المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامة مثل قوله عز وجل : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾[3] .

وإن كنا نراهم يذكرونه حيث يذكرون حذف المضاف ويقولون : إنه في تقرير « فإنما هي ذات إقبال وإدبار » ذاك لأن المضاف المحذوف من نحو

---

(١) سورة الشعراء ، آية ١٥١ .

(٢) دلائل الاعجاز ص ١٩٧ ـ ١٩٨ تصحيح المراغي .

(٣) سورة يوسف آية ٨٢ .

الآية الكريمة وتقديره « واسأل أهل القرية » - في سبيل ما يحذف من اللفظ ويراد في المعنى ، كمثل أن تحذف خبر المبتدأ أو المبتدأ إذا دل الدليل عليه إلى سائر ما إذا حذف كان في حكم المنطوق به ، وليس الأمر كذلك في بيت الخنساء لأنا إذا جعلنا المعنى فيه الآن كالمعنى إذا نحن قلنا : فإنما هي ذات إقبال وإدبار ، أفسدنا الشعر على أنفسنا وخرجنا إلى شيء مغسول[1] وإلى كلام عامي مرذول[2] .

فواضح من كلام عبد القاهر أنه يرفض أن يكون الكلام على حذف مضاف ، والتقدير « فإنما هي ذات إقبال وإدبار » ، أو أن يكون الكلام على تأويل المصدر باسم الفاعل أي فإنما هي مقبلة ومدبرة ، لأن كلا التقديرين يفسد الشعر كما يقول عبد القاهر ، وإنما الشعر يتطلب المبالغة ولا تأتي المبالغة إلا إذا جعلنا الإسناد مجازياً فجعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كأنها تجسمت من الإقبال والإدبار .

فإسناد الإقبال والإدبار للناقة من قبيل المجاز العقلي للمبالغة في وصفها بالسرعة وللتخييل بأنها نفس الحركة ، والقرينة : استحالة أن يخبر بالإقبال والإدبار عن الناقة على سبيل الحقيقة لأنهما حركتان ، ويتضح الأخبار بهما عن الناقة على سبيل التجوز .

أقسام المجاز العقلي
باعتبار حال المتكلم والواقع

ينقسم المجاز العقلي باعتبار حال المتكلم والواقع - إلى أربعة أقسام هي :

---

(١) مغسول : ليس فيه طلاوة وحلاوة .

(٢) دلائل الإعجاز ص ١٩٧ ، ١٩٨ .

١ ـ ما طابق الواقع والاعتقاد معاً كقول المؤمن : « أنبت الله البقل » المخاطب يعتقد أن المتكلم يضيف الإنبات للربيع ، وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد ، فيكون مجازاً لأن علمه باعتقاد المخاطب قرينة صارفة للاسناد عن ظاهره .

٢ ـ ما طابق الواقع فقط كقول المعتزلي : « خلق الله الأفعال كلها » لمن يعرف حاله ، ويعتقد أن المخاطب عالماً بحاله ، فيكون ذلك قرينة صارفة للإسناد عن ظاهره .

٣ ـ ما طابق الاعتقاد فقط كقول الجاهل : « أنبت الربيع البقل » لمن يعتقد أن ذلك القائل يضيف الإنبات لله ، وعلم ذلك القائل باعتقاده .

٤ ـ ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد كقولك ، جاء زيد ، وأنت تعلم أنه يجيء وأظهرت للمخاطب الكذب ونصبت قرينة على إرادة الكذب[1] .

قرينة المجاز العقلي

القرينة ، هي الأمر الذي يوضح أن إسناد الفعل أو ما في معناه ـ إسناد إلى غير ما حقه أن يسند إليه أي هي الدليل الذي ينصبه المتكلم ليعرف السامع أن الاسناد مجاز عقلي .

وهي نوعان : **لفظية ومعنوية** .

١ ـ فالقرينة اللفظية : هي لفظ يوجد في الكلام يصرف الإسناد عن ظاهره ، ويدل على أن المتكلم أراد التجوز في الإسناد ومن المشهور في ذلك قول أبي النجم العجلي :

قد أصبحت أم الخيار تدّعي

علـيَّ ذنبـاً كـله لم أصنـع

---

(١) حاشية الدسوقي ج ١ ص ٢٣٢ ضمن شروح التلخيص .

من أن رأت رأسي كرأس الأصلع ... ميز عنه قنزعاً عن قنزع
جذب الليالي ابطئي أو أسرعي

أفناه قيل الله للشمس أطلعي ... حتى إذا واراك أفق فارجعي

فالشاعر قد أسند الفعل « ميز » إلى « جذب الليالي » إسناداً مجازياً من إسناد الفعل إلى السبب أو الزمن ، وقرينة المجاز لفظية وهي : « قيل الله » في إسناد إفناء شعر الرأس إلى الله ، فهذا دليل على أن القائل مؤمن متجوز في كلامه الأول ، وأن إسناد « ميز » إلى « جذب الليالي » مجاز عقلي .

والقنزع : الشعر المجتمع في نواحي الرأس ، والأصلع : الذي سقط شعر مقدم رأسه .

ومثله قول الصلتان العبدي :

أشاب الصغير وأفنى الكبير ... كر الغداة ومر العشي
نروح ونغدو لحاجاتنا ... وحاجة من عاش لا تنقضي
تموت مع المرء حاجاته ... وتبقى له حاجة ما بقي
ألم تر لقمان أوصى ابنه ... وأوصيت عمراً ، ونعم الوصي
فملتنا أننا مسلمون ... على دين صدّيقنا والنبي

فالشاعر أسند الفعل « أشاب » و« أفني » إلى « كر الغداة ومر العشي » وهو إسناد مجازي من إسناد الفعل إلى السبب أو الزمن ، والقرينة الدالة على أن الإسناد مجازي ذكرها الشاعر في البيتين الأخيرين ، فمراده بوصية لقمان قوله تعالى : ﴿ يَا بُنَيِّ لَا تُشرِك بِاللهِ إنَّ الشِّرْكَ لَظُلمٌ عَظِيمٌ ﴾[1] .

أي أنه موحد ، وكذلك البيت الثاني ، وهي قرينة لفظية دلت على أن إسناد « الإشابة والإفناء » إلى تعاقب الليل والنهار إسناداً مجازياً .

---

(١) سورة لقمان ، آية ١٣ .

وتقول : « شيبني الفراق ، وهزتني الأيام والله وحده هو المستعان به ».

فإسناد « الشيب » إلى « الفراق » و« الهز » إلى « الأيام » إسناد مجازي والقرينة لفظية وهي قوله « والله وحده هو المستعان به » .

٢ ـ والقرينة المعنوية : هي أمر غير لفظي يدل على أن الإسناد مجاز عقلي وذلك أحد أمرين :

الأمر الأول : أن يكون صدور المسند من المسند إليه ـ أو قيامه به مستحيلاً عقلاً أو عادة .

(أ) فالمستحيل عادة كقوله تعالى حكاية عن فرعون : ﴿ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُم وَيَسْتَحِي نِسَاءَهُم ﴾[1] .

فإسناد « يذبح » إلى ضمير فرعون مجاز عقلي لعلاقة السببية ، لأن فرعون نفسه لم « يذبح » وإنما أعوانه هم الذين كانوا يذبحون بأمره ، فهو سبب « للتذبيح » والقرينة معنوية لاستحالة صدور هذا الفعل من فرعون عادة وإن أمكن ذلك عقلاً .

ومثله قولنا : « هزم الأمير جيش الأعداء » فإسناد هزيمة الأعداء إلى الأمير مجاز عقلي من إسناد الفعل إلى سببه الآمر ، والقرينة معنوية وهي : استحالة صدور الفعل من الفاعل المذكور عادة وإن أمكن عقلاً .

(ب) والمستحيل عقلاً مثل قول الشاعر :

إذا المرء لم يحتل وقد جد جده
أضاع وقاسى أمره وهو مدبر

فإسناد الفعل « جدّ » إلى مصدره « جدّه » والاجتهاد لا يقع من نفسه ،

---

(١) سورة القصص ، آية ٤ .

وإنما يقع من صاحبه ، ففيه مجاز عقلي علاقته المصدرية ، والقرينة معنوية وهي استحالة قيام الفعل « جد » بمصدره (جده) استحالة عقلية .

وتقول : « محبتك جاءت بي إليك » فاسناد المجيء إلى ضمير المحبة مجاز عقلي علاقته السببية والقرينة معنوية ، إذ يستحيل عقلاً قيام المجيء بالمحبة .

الأمر الثاني : أن يكون الكلام صادراً من الموحد :

مثاله : ما ورد في الحديث « وإن مما ينبت الربيع ما يقتل حبطاً أو يلم » حبطاً أي انتفاخاً ، ويلم : يقارب ، فهذا الكلام صادر من سيد الموحدين ـ ﷺ ـ فصدوره منه قرينة على أنه لا يريد بإسناد الإنبات إلى الربيع حقيقته وظاهره ، ولا بإسناد « القتل » إلى ما ينبته الربيع حقيقته وظاهره ، بل أراد من إسناد « الإنبات » إلى « الربيع » التجوز في الإسناد لعلاقة السببية أو الزمانية ، وأراد من إسناد « القتل » إلى ما ينبته الربيع التجوز في الإسناد أيضاً لعلاقة السببية والقرينة في كل منهما معنوية لصدور الكلام من سيد الموحدين ﷺ .

أقسام المجاز العقلي
باعتبار حقيقة طرفية ومجازيتهما

ينقسم المجاز العقلي بهذا الإعتبار إلى أربعة أقسام :

القسم الأول : أن يكون المسند والمسند إليه حقيقتين لغويتين كقولنا : « أنبت الربيع البقل » فكل من الطرفين أي المسند « أنبت » والمسند إليه « الربيع » مستعمل فيما وضع له .

والمجاز في الإسناد والكلام من مؤمن .

ومثله قول الشاعر :

وشيب أيام الفراق مفارقي وأنشرن نفسي فوق حيث تكون

والمعنى : ضاق الشاعر بالفراق حتى بلغت روحه الحلقوم .

وقوله :

أشاب الصغير وأفنى الكبير كر الغداة ومر العشي .

فالمجاز العقلي واقع في إثبات الشيب فعلاً « للأيام » و« لكر الليالي » وهو الذي أزيل عن وضعه الذي ينبغي أن يكون فيه ، لأن من حق هذا الإثبات ، أعني إثبات الشيب فعلاً لا يقع إلا مع أسماء الله تعالى ، فليس يصح وجود الشيب فعلاً لغير القديم ـ سبحانه ـ وقد وجه في البيتين كما ترى إلى الأيام والليالي ، وذلك ما لا يثبت له فعل بوجه لا للشيب ولا لغير الشيب . وأما المسند « الشيب » فلم يقع فيه مجاز ، لأنه موجود كما ترى .

ومثله إذا قلنا : « سرني الخبر وسرني لقاؤك » فالمجاز في الإثبات دون المثبت ، لأن المثبت هو السرور ، وهو حاصل على حقيقته[1] .

ومثله قول رؤية بن العجاج . فنام ليلي وتجلى همي . فقد أسند الفعل « نام » وهو مبني للفاعل إلى الزمن ، وهو « ليلي » إسناداً مجازياً لعلاقة الزمانية والقرينة أن الليل لا ينام وإنما الإنسان هو الذي ينام فيه ـ وكل من « نام » و« ليل » مستعمل فيما وضع له أي حقيقة لغوية ، والمجاز إنما هو في الإسناد وإسناد النوم إلى الليل للمبالغة فيما يتحمله الشاعر في أثناء الليل من السهر والضجر وتذكر الهموم وطول الليل عليه .

القسم الثاني : أن يكون الطرفان (المسند والمسند إليه) مجازين لغويين أي أنهما مستعملان في غير ما وضع له .

وذلك مثل : « أحيا الأرض شباب الزمان » فإن الإحياء والشباب

---

(١) أسرار البلاغة للجرجاني تحقيق رشيد رضا ص٢٠١ .

مستعملان مجازاً في الإنبات والربيع .

القسم الثالث : أن يكون المسند حقيقة لغوية والمسند إليه مجازاً لغوياً . كقولنا : « أنبت البقل شباب الزمان فالمسند الذي هو « إنبات البقل » حقيقة ، والمسند إليه الذي هو شباب الزمان مجازي .

وعليه قول الرجل لصاحبه : « هدانا نبراس من الله فالمسند (هدى) حقيقة ، والمسند إليه (نبراس من الله) مجازي والأصل : هدانا كتاب من الله .

القسم الرابع : أن يكون المسند مجازاً لغوياً والمسند إليه حقيقة لغوية كقولنا : أحيا الأرض الربيع فالمسند الذي هو « أحيا » مجاز ، والمسند إليه الذي هو « الربيع » حقيقة . وعليه قول أبي الطيب :

وتحيى له المثل الصوارم والقنا   ويقتل ما تحيى التبسم والجدا

يصف الشاعر ممدوحه بالشجاعة والكرم ، فبالشجاعة وقوة البأس يحصل على المال وبالكرم يفرقه على الضعفاء والمساكين وكل من يقصده .

فقد أسند الشاعر المسند « تحيى » إلى « الصوارم » على سبيل المجاز العقلي ، كما أسند المسند « تقتل » إلى « التبسم » على سبيل المجاز العقلي أيضاً وكل من « يحيى » و« تقتل » مستعمل في غير ما وضع له .

فقد استعار « الإحياء » للحصول على المال من الأعداء بقوة السلاح ، كما استعار « القتل » لبذل المال وتفريقه على المحتاجين .

ثم أسند « الإحياء » إلى « الصوارم » و« القتل » إلى « التبسم » وكل منهما حقيقة لغوية مع التجوز في الإسناد لعلاقة السببية . ومثله : « أهلك الناس الدينار والدرهم » فالمسند « أهلك » مجاز عن الفتنة و« الدرهم والدينار » حقيقة لغوية ، إسناد « أهلك » إلى « الدينار والدرهم » مجاز عقلي

علاقته السببية ولا يخفى عليك أن السر البلاغي في كل هذه الأمثلة هو المبالغة مع التخييل والتجسيم والتصوير الذي يدعو الفكر للعمل والتعمق واستنباط المعنى .

وقوع المجاز العقلي
في القرآن الكريم

تجد هذا العنوان في كتب البلاغة قديمها وحديثها ولعل هذا أثر من آثار إنكار وقوع المجاز في القرآن الكريم .

ولكن المجاز العقلي في القرآن كثير وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُلِيَت عَلَيهِم آيَاتُه زَادَتهُم إِيمَاناً ﴾[1] فإن اسناد زيادة الإيمان إلى الآيات مجاز من باب الإسناد إلى السبب العادي لأن الزيادة فعل الله عز وجل والآيات يزاد بها عادة[2] .

وكما في قوله تعالى : ﴿ يُذَبِّح أَبنَاءَهُم ﴾[3] فإن فيه إسناد التذبيح إلى فرعون وهو سبب آمر والذي قام بالذبح حقيقة هم أعوانه وأتباعه .

ومثله قوله تعالى : ﴿ يَنْزِع عَنهُمَا لِبَاسَهُمَا ﴾[4] فاسناد نزع اللباس عن آدم وحواء - لابليس على سبيل المجاز العقلي وهو في الحقيقة لله عز وجل ، وإبليس سبب بوسوسته ومقاسمته لهما إنه لهما لمن الناصحين .

ومثله قوله تعالى : ﴿ يَوماً يَجْعَل الوِلْدَان شيباً ﴾[5] نسب جعل الولدان

---

(١) سورة الأنفال آية ٢ .

(٢) مواهب الفتاح شرح تلخيص المفتاح لأبي يعقوب المغربي ح ١ ص ٢٥٢ ضمن شروح التلخيص .

(٣) سورة القصص آية ٤ .

(٤) سورة الأعراف ، آية ٢٧ .

(٥) سورة المزمل آية ١٧ .

شيباً ـ جمع أشيب ـ إلى « اليوم » مجازاً ، لأن الضمير في « يجعل » لليوم من باب الإسناد إلى الزمان .

والجعل في الحقيقة لله تعالى وجعل الولدان شيباً كناية عن تفاقم أهوال يوم القيامة .

وكقوله تعالى : ﴿ وَأَخرَجَتِ الأَرضُ أَثقَالَها ﴾[1] أسند « الإخراج » إلى « الأرض » مجازاً ، والإخراج في الحقيقة لله تعالى من باب الإسناد إلى الملابس الذي هو المكان .

استلزام المجاز العقلي الحقيقة

يرى الخطيب القزويني أن الفعل المبني للفاعل في المجاز العقلي واجب أن يكون له فاعل في التقدير إذا أسند إليه صار الإسناد حقيقة ، غير أن هذا الفاعل الحقيقي تارة يكون واضحاً يدركه المتلقي بيسر وسهولة .

كما في قوله تعالى : ﴿ فَمَا رَبِحَت تِجَارَتهمْ ﴾[2] فإسناد الربح إلى التجارة مجاز عقلي ، والمسند إليه في الحقيقة ظاهر ، وهم أهلها ، والأصل « فما ربحوا في تجارتهم ، فالتجارة لما كانت سبب الربح أسند إليها على سبيل المجاز العقلي والعلاقة السببية والرابح في الحقيقة هم أصحابها .

وتارة يكون المسند إليه الحقيقي خفياً لا يدرك إلا بالتأمل وطول النظر ذلك مثل قولنا : سرتني رؤ يتك ، أي سرني الله وقت رؤ يتك وهو من الاسناد إلى الظرف إسناداً مجازياً أو من الإسناد إلى السبب أي سرني الله بسبب رؤ يتك ، ومثله قول أبي نواس :

يزيدك وجهه حسناً إذا ما زدته نظراً

---

(١) سورة الزلزلة آية ٢ .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٦ .

أي يزيدك الله حسناً في وجهه ، فإسناد الزيادة إلى الوجه مجاز عقلي من الإسناد إلى السبب والفاعل الحقيقي هو الله تعالى وخفاء المسند إليه أي الفاعل الحقيقي من جهة عرف الاستعمال حيث كثر في استعمالهم إسناد مثل هذه الأفعال إلى الفاعل المجازي ، واهمال إسنادها إلى الفاعل الحقيقي لهذا السبب خص الفاعل الحقيقي ، بحيث بعد عن الخطور بالبال عند الاستعمال ، وإذا أردته لا يتأتى إلا بالتأمل وتذكر الحقيقة الثابتة التي تقرر أن الله تعالى خالق الأفعال كلها .

ويرى الشيخ عبد القاهر الجرجاني أن من أساليب المجاز العقلي ما يمكنك أن ترجع بالاسناد إلى الفاعل الحقيقي مثل « نام ليلي وتجلى همي.» فمن السهل أن نقول : « نمت في ليلى » وفي قوله تعالى : ﴿ فَمَا رَبِحت تِجَارَتْهُم ﴾ تقول : « فما ربحوا في تجارتهم » وفي قول الشاعر :

تجوب له الظلماء عين كأنها
زجاجة شرب غير ملأى ولا صفر

يريد الشاعر أن يصف الجمل بأنه يهتدي بنور عينه في الظلماء ويمكنه بها أن يخرقها ويمضي فيها ، ولولاها لكانت الظلماء كالسد الذي لا يجد السائر شيئاً يفرجه به ويجعل لنفسه فيه سبيلاً ، والأصل يجوب الجمل بعينه .

هناك أساليب من المجاز العقلي لم يألفها الاستعمال مسندة إلى ما حقها أن تسند إليه .

أي لم تأت مسندة إلى الفاعل الحقيقي في العرف الاستعمالي في الأدب بعامة . من ذلك قولنا :

« أقدمني بلدك حق لي عليك » فإن الإقدام هنا مسند إلى الحق ، والحق ليس فاعل الإقدام ، وإنما هو داع إليه فالإسناد مجاز عقلي لعلاقة السببية ونلاحظ أننا لم نستعمل الإسناد الحقيقي في قولنا « أقدمني بلدك حق لي

عليك » ولكننا أحياناً نستعمل الإسناد الحقيقي في مثل ربح الناس في تجارتهم .

ومثله قول الشاعر :

وصيرني هواك وبي | لحيني يضرب المثل

وقوله :

يزيدك وجهه حسناً | إذا ما زدته نظراً

يقول عبد القاهر : إنك لا تستطيع أن تزعم أن لصيرني فاعلاً قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى كما فعل ذلك في « ربحت تجارتهم » .

ولا تستطيع كذلك أن تقدر « ليزيد » في قوله : يزيدك وجهه : فاعلاً غير الوجه » .

ومعنى البيت الأول : أن الهوى صير الشاعر مثلاً يضرب في هلاك المحبة فأسند الفعل « صيرني » إلى « هواك » . ومعلوم أن الذي صيره مثلاً ليس الهوى ، وإنما الهوى سبب في هذه الصيرورة ولم يعرف في الاستعمال العرفي إسناد حقيقي لهذه الصيغة .

ومعنى البيت الثاني : أراد أن محاسن وجهه لا تتناهى فكلما أزددت تأملاً ظهرت لك آيات من الحسن . فأسند الشاعر « الزيادة » إلى « الوجه » والوجه ليس فاعلاً زيادة الحسن لمن يتأمل ، وإنما هو سبب هذه الزيادة ولم يجر الاستعمال العرفي باسناد حقيقي لمثل هذه الصيغة .

وبالتأمل نرى أنه لا خلاف بين عبد القاهر والخطيب ، لأن الشيخ عبد القاهر لا ينكر « أن كل فعل لا بد له من فاعل » ولكنه يقول : هناك تراكيب جرت في لسانهم على أسلوب المجاز العقلي ولم نرها جارية على أسلوب الحقيقة .

إنكار السكاكي للمجاز العقلي

أنكر السكاكي وجود المجاز العقلي في الكلام ، وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية فيقول في « أنبت الربيع البقل » : إن الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وإسناد الإنبات إلى الربيع قرينة الاستعارة .

فعلى هذا يكون إنبات الإنبات الذي هو القرينة حقيقياً ، فلا يكون المجاز في الإسناد . وتقول في إجرائها شبهنا الفاعل المجازي الذي هو « الربيع » بالفاعل الحقيقي الذي هو « الله » فاعل الإنبات ثم نحذف المشبه به لفظ « الله » ونرمز له بشيء من لوازمه وهو هنا « الإنبات » ونقيم المشبه « الربيع » مقامه ثم نثبت « الإنبات » إلى « الربيع » على سبيل الاستعارة بالكناية ، وإثبات « الإنبات » إلى « الربيع » استعارة تخيلية .

وعلى هذا يخرج السكاكي صور المجاز العقلي من علم « المعاني » إلى علم « البيان » والذي دفعه إلى ذلك ـ كما قال ـ الرغبة في تقليل الأقسام ومن أجل هذه الرغبة أنكر الاستعارة التبعية أيضاً .

لكن الخطيب القزويني[1] استنكر ما ذهب إليه السكاكي وأثبت المجاز العقلي وجعله من علم « المعاني » لانطباق تعريف علم المعاني عليه فالحقيقة العقلية والمجاز العقلي حالان من أحوال اللفظ العربي .

وبهذا نكون قد انتهينا من معالجة أحوال الإسناد الخبري وننتقل إلى معالجة أجزاء الجملة ونبدأ بالركن الأول فيها وهو المسند إليه .

---

(١) راجع ردود الخطيب على السكاكي في كتاب بغية الإيضاح حـ ١ .

الفصل الثاني

أحوال المسند إليه

سبق أن عرفنا أن الجملة تتكون من جزءين أساسيين هما . « المسند إليه والمسند » .

والمسند إليه يسمى محكوماً عليه وهو : المبتدأ أو الفاعل ونائبه ، أو اسم كان وإن ، أو المفعول الأول من باب « ظن » وأخواتها .

والمسند إليه حينما يجوز ذكره أو حذفه من الكلام ، ترى الأديب يؤثر ذكره تارة ، ويؤثر حذفه تارة أخرى .

وحينما يجوز له تقديم المسند إليه أو تأخيره ، تراه في مكان يؤثر التقديم وفي مكان آخر يؤثر التأخير ، والأديب يفعل ذلك ليعبر عما في نفسه بطريق الإيجاز والإيحاء والإشارة والتلميح .

وهذه التصرفات التي يحدثها الأديب في « النظم » بعامة ، تحمل المتلقي على التفكير ، ليقف على دلالات التراكيب ، ويعيش في ظلالها ، فيرتبط بالأديب ، ويستبطن المعنى ، ويتأثر به ، وتلك ثمرة الأدب الحي .

وإذا تصرف الأديب في (المسند إليه) بأن ذكره أو حذفه ، أو عرفه أو نكره ، أو قدمه أو أخره ترى البلاغيين يطلقون على هذه التصرفات : « أحوال المسند إليه » التي نقوم الآن بمعالجتها ، ونبدأ بالأغراض التي يقصدها الأديب من حذف المسند إليه .

حذف المسند إليه

يحذف الأديب « المسند إليه » من الكلام عند إمكان ذكره أو حذفه تلبية لحاجات أحس بها يقصد من ورائها تقوية المعنى ووصوله إلى قارئه أو سامعه في صورة مؤثرة ومقنعة .

وحذف « المسند إليه » يتوقف على أمرين :

أحدهما : وجود ما يدل على المحذوف من قرينة .

والآخر : وجود المرجح للحذف على الذكر وهذا المرجح هو هدف الأديب ليحقق أغراضاً بلاغية تكسب الكلام قوة وجمالاً .

وإليك بعض الأغراض البلاغية لحذف المسند إليه .

١ ـ الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر .

وبيان ذلك : أن ما قامت عليه القرينة وظهر عند المخاطب فذكره يعد عبثاً ، والأديب يجب أن يبتعد عن العبث ، وقولنا : « بناء على الظاهر » ، لأن الواقع أن « المسند إليه » ركن من الجملة فذكره ليس عبثاً ، لكن الأديب إذا ذكره يعد عبثاً بمقتضى البلاغة إذا كان حذفه يحقق غرضاً بلاغياً .

مثال ذلك قول سعد الغنوي يرثي أخاه[١] :

لعمري لئن كانت أصابت منية ... أخي والمنايا للرجال شعوب

لقد عجمت مني المنية ماجداً ... عروقاً لريب الدهر حين يريب

فتى الحرب إن حاربت كان سمامها ... وفي السلم مفضال اليدين وهوب

جموع خلال الخير من كل جانب ... إذا حل مكروه بهن ذهوب

---

(١) جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام للقرشي القسم الأول ص ٦٩٢ ـ ٧٠٤ تحقيق البجاوي نشر نهضة مصر ، وانظر أيضاً مختارات ابن الشجري ص ١٠٩ ، ١١٠ .

والتقدير : هو فتى الحرب ، وهو جموع خلال الخير ، فحذف المسند إليه لدلالة الكلام السابق عليه وبلاغة هذا الحذف كما يقول الشيخ عبد القاهر : أنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبن »[1] .

ويقول عبد القاهر : « ومن المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ القطع والاستئناف يبدءون بذكر الرجل (ويقومون) بعض أمره ، ثم يدعون الكلام الأول ، ويستأنفون كلاماً آخر ، وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ مثال ذلك قول عمرو بن معد بكر بن الزبيدي :

وعلمت أني يوم ذا ... كَ منازل كعبا ونهدا[2]

قوم إذا لبسوا الحد ... يد تنمّروا حلقاً وقدا[3]

وقول المرى :

هم حلوا من الشرف المعلىّ ... ومن حسب العشيرة حيث شاءوا

بناة مكارم وأساة كلم ... دماؤهُمُ من الكلب الشفاء[4]

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٩٥ .

(٢) كعب ونهد قبيلتان ، وأراد بالأولى بنو الحارث من مذحج والثانية من قضاعة من اليمن ، وكانت بينه وبينهم حروب .

(٣) تنمر : تشبه بالنمر في خلقه أو خلقه ، أو فيهما ، والحلق : حلق الدروع ويعبر بها عن الدروع نفسها ، والقد جلد يلبس في الحرب : وهو الياب وكأنّ لونَ الحديد ولون ذلك الجلد يختلف اختلاف لون النمر .

(٤) تزعم العرب أن الرجل إذا أصيب بالكلب ، أتوا برجل شريف يقطر لهم من دم أصبعه ، فيسقون المريض فيبرأ (ص ٩٧ الدلائل) .

والتقدير : هم قوم ، وهم بناة ، فحذف المسند إليه لدلالة الكلام السابق عليه .

ويقول عبد القاهر بعد أن ذكر أمثلة لحذف المسند إليه ما نصه : « فتأمل الآن هذه الأبيات كلها واستقرها واحداً واحداً وانظر إلى موقعها من نفسك ، وإلى ما تجده من اللطف والظرف إذا أنت مررت بموضع الحذف منها ، ثم قلبت النفس عما تجد ، وألطفت النظر عما تحس به ، ثم تكلف أن ترد ما حذف الشاعر ، وأن تخرجه إلى لفظك وتوقعه في سمعك فإنك تعلم أن الذي قلت كما قلت ، وأن رب حذف هو قلادة الجيد ، وقاعدة التجويد (١)

وحينما يحترز الأديب عن العبث فيحذف المسند إليه فذلك إيجاز ، والإيجاز هو البلاغة ، لأنه يعتمد على ذكاء القارىء والسامع ، وعلى إثارة حسه وتنشيط خياله ، حتى يدرك باللمحة ، ويفهم بالقرينة وذلك دليل على قوة اللغة وحيويتها وأثرها في تربية المهارات .

٢ ـ ضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب سآمة أو توجع كقول الشاعر :

قال لي : كيف أنت ؟ قلت عليل   سهر دائم وحزن طويل

والتقدير : أنا عليل ، وحالي سهر طويل . فحذف المسند إليه فدلّ الحذف على أن الأديب الشاعر نظف كلامه من التطويل بدون فائدة كما أنه عبر عن شيء بين جوانحه وهو الضيق والسآمة والضجر ، ولو عبر عن هذا بالألفاظ لطال الكلام ، ولكان أساء الظن بعقل وذكاء المتلقي ولحرمه من المتعة التي يحس بها حينما يكشف الأسرار والمعاني التي وراء الايحاءات والرموز .

---

(١) الدلائل ص ٩٩ .

وقد يكون ضيق المقام لخوف فوات فرصة كقول مَنْ يُنبّه فرق الإنقاذ غريق . غريق أو : حريق . حريق . يريد القائل : هذا غريق أو هذا حريق ، فانظر وتأمل أسرار اللغة حينما تسمع هذه الجملة القصيرة وقد حذف المسند إليه ، وتراها تثير همتك ونشاطك وتحرك منك جميع الجوارح لتستعد لواجبات البطولة ونداء الإخوة والإنسانية ، وكل ذلك حدث من حذف المسند إليه ، وأصبحت العبارة كبرقية قصيرة جداً تحرك الهمم وتهز المشاعر .

٣ ـ أن يقصد تخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ كقولنا : قائم ، في جواب كيف زيد ؟ فحذفنا المسند إليه ، والتقدير : زيد قائم . وكان حذف المسند إليه فيه تخييل العدول إلى أقوى الدليلين ، لأنك لو قلت : زيد قائم أو هو قائم مثلاً : لكان الكلام دالاً على المسند إليه بلفظه ، ولو قلت : قائم فحذفت المسند إليه . لعرفه المتلقي بالعقل الذي يفهم أن السؤال كالمعاد في الجواب .

فالدليلان هما : دليل العقل ، ودليل اللفظ ، وأقواهما دليل العقل لأن دلالته معنوية ، وعمل العقل من مميزات اللغة .

٤ ـ ويحذف المسند إليه عند وجود القرينة ، إذا أراد الأديب أن يصونه عن الألسنة تعظيماً له مثال ذلك قول أبي الأسود الدؤلي يمدح عمرو ابن سعيد العاصي :

سأشكر عمراً إن تراخت منيتي
أيادي لم تمنن وإن هي جلت

فتىً غير محجوب الغنى عن صديقه
ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت

فالشاعر في البيت الثاني حذف المسند إليه إذا التقدير : هو فتى ، وواضح أن الغرض من حذفه التعظيم والإيجاز . والأولى أن يدل على هذا

الرجل العظيم بصفاته الكريمة فقد وصفه بالبذل والسخاء والوفاء لأصدقائه ثم وصفه بالحزم والرجولة والقوة .

وقول أبي الطمحان القيني . وقيل : للقيظ بن زرارة .

أضاءت لهم أحسابهم ووجوههم
دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه
نجوم سماء كلما انقض كوكب
بدا كوكب تأوى إليه كواكبه

والجزع : خرز فيه بياض وسواد ، والشاهد قوله نجوم سماء : فحذف المسند إليه . إذ التقدير : هم نجوم سماء ، وبلاغته أن الشاعر رأى من عظمة هؤلاء الناس أن يطوى ذكر ضميرهم ويدل عليهم بصفاتهم ، ولا تنسى أن في البيت إيجازاً ، ومحافظة على الوزن أيضاً .

وحذف الأسماء لحبها أو تعظيماً لشأنها وارد مثله في الأساليب العربية تأمل قول الشاعر :

وإياك واسم العامرية إنني أغار عليها من فم المتكلم

فهذا الشاعر لا يسمح لأحد أن ينطق باسم « العامرية » خوفاً من غيرته الشديدة ووراء الغيرة ـ عادة ـ وله ومحبة .

وأحياناً يحذف الشاعر المسند إليه تحقيراً لشأنه وصوناً للسان عن ذكره مثال ذلك قول بعض العرب في ابن عم له موسر سأله فمنعه .

وقال : كم أعطيك ما لي وأنت تنفقه فيما لا يعنيك ، فتركه حتى اجتمع القوم في ناديهم وهو فيهم ، فشكاه إلى القوم وذمه ، فوثب إليه ابن عمه فلطمه ، فأنشأ يقول :

سريع إلى ابن العمِّ يلطم وجهه
وليس إلى داعي الندى بسريع

حريص على الدنيا مضيع لدينه
وليس لما في بيته بمضيع

حذف المسند إليه في البيتين إذْ التقدير : هو سريع ، وهو حريص ، والحذف فيه لصون اللسان عن المحذوف تحقيراً له وفيه إيجاز واحتراز عن العبث .

وفي معنى صون اللسان عن ذكر المسند إليه يقول الشاعر :

لقد علمت بأنهم نجس   وإذا ذكرتهم غسلت فمي

وتقول الآية الكريمة : ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾[1] فتحذف المسند إليه تحقيراً له والتقدير : هم صم . وكذلك قوله : ﴿ وَمَا أَدرَاكَ مَا هِي نَارٌ حَامِيَة ﴾[2] . والتقدير : هي نار حامية ، والمسند إليه في الآيتين أصبح كالمتعين ، فلا حاجة لذكره .

٥ ـ وقد يحذف الأديب المسند إليه ليختبر ذكاء المخاطب : أيتنبه إليه لقيام القرينة الدالة ، أم لا يتنبه إلا بالتصريح ؟ ـ مثال ذلك : أن يحضر إليك شخصان تربطك بأحدهما صلة صداقة ، فتقول لآخر يعلم بهذه الصلة : « غادر خائن » على تقدير : « الصديق غادر » فتحذف المسند إليه لتختبر ذكاء السامع ، أيتنبه إلى أن المسند إليه هو « الصديق » بقرينة ذكر « الغدر والخيانة » ، إذ هما المناسبان لمعنى الصداقة ، أم لا يتنبه ؟ .

وأحياناً يحذف الأديب المسند إليه ، ليختبر مقدار ذكاء المخاطب أيتنبه لهذا المحذوف لقرينة خفية دالة عليه ، أم لا يتنبه ؟ ومثال ذلك أن يأتي إليك شخصان ـ تجمعك بهما صداقة ـ غير أن أحدهما أقدم صحبة من الآخر ،

---

(١) سورة البقرة آية ١٨ .
(٢) سورة القارعة آية ١٠ ، ١١ .

فتقول لآخر على علم بهذه الصلة : « جدير بالوفاء » ، تريد : أقدمهما صحبة فتترك ذكره اختياراً لمبلغ تنبه المخاطب : أيتنبه إلى المحذوف للقرينة الخفية . . أم لا يتنبه ؟ .

وفي هذا الحذف ايجاز ومعه الاحتراز عن العبث .

٦ ـ وأحياناً يحذف المتكلم المسند إليه ليتأتى له الإنكار عند الحاجة . مثال ذلك أن يحضر إليك عدد من الناس فيهم خصم لك فتقول لآخر يعلم بتلك الخصومة : « لئيم فاجر : « لئيم فاجر » تعني هذا الخصم فتحذف المسند إليه إذ التقدير : فلان لئيم فاجر وذلك ليتأتى لك الإنكار عند لومه إياك على سبه فتقول له : ما قصدتك .

٧ ـ وقد يحذف المسند إليه إذا كان متعيناً فلا حاجة لذكره . والمسند إليه تعينه القرينة في ثلاثة مواطن .

(أ) إذا كان المسند لا يصلح إلا له ، مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ **عَالِمُ الغَيبِ والشَّهادَة الكَبِير المُتَعَال** ﴾[1] تريد الله سبحانه ، إذ أن علم الغيب والشهادة وصف خاص بالله تعالى ، لا يكون لغيره .

ومنه قوله : ﴿ **يُخرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيتِ وَيُخرِجُ المَيِّتَ مِن الحَيّ وَيُحيِي الأَرضَ بَعدَ مَوتِها** ﴾[2] وقوله تعالى : ﴿ **تُولِج الَّليلَ فِي النَّهارِ وَتُولِجُ النَّهارَ فِي الَّليلِ** ﴾[3] فكل هذه الجمل حذف فيها المسند إليه لتعينه : لأن المسند لا يصلح إلا له سبحانه وتعالى .

وفي هذه الأساليب دليل وإقرار بوجوده جل وعلا ، وتأكيد إنفراده بالمسند .

---

(١) سورة الرعد آية ٩ .

(٢) سورة الروم ، آية ١٩ .

(٣) سورة آل عمران آية ٢٧ .

(ب) وقد يحذف المتكلم المسند إليه لتعينه ادعاء وذلك مبالغة في وصفه بالمسند مثل أن نقول : « عادل في حكومته » تريد عمر الفاروق الخليفة الثاني فتحذفه لتعينه وذلك للمبالغة بأن صفة العدالة بلغت فيه حد الكمال .

(ح) وقد يحذف المسند إليه لتعينه وذلك إذا كان معهوداً لدى المخاطبين ، كقولك عن شخص معهود لك ولمخاطبك « حضر » فأنت ومخاطبك تنتظر ان شخصاً معهوداً لكما ، فلا داعي لذكره لتعينه بالقرينة وفي الحذف إيجاز واحتراز عن العبث أيضاً .

٨ ـ وقد يحذف الأديب المسند إليه محافظة على وزن أو سجع ، أو قافية .

مثال المحافظة على الوزن قول الشاعر :

على أنني راض بأن أحمل الهوى
وأخلص منه لا علي ولا ليا

والتقدير : لا على شيء ولا لي شيء فقد حذف الشاعر المسند إليه فيهما وهو لفظ « شيء » لأن في ذكره إخلالاً بوزن البيت ، وهذا من مميزات اللغة العربية حيث تساعد الشاعر والكاتب في نتاجهما الأدبي .

ومثال حذف المسند إليه للمحافظة على السجع قولهم : من كرم أصله وصل حبله » بالبناء للمفعول والتقدير : « وصل الناس حبله » فلو ذكر المسند إليه لكانت الفاصلة الأولى « أصله » مرفوعة وكانت الفاصلة الثانية « حبله » منصوبة ، وعند ذلك يختل السجع .

ومثال الحذف للمحافظة على القافية قول لبيد :

وما المال والأهلون إلا ودائع
ولا بد يوماً أن ترد الودائع

التقدير : أن يرد الله الودائع ، حذف فيه المسند إليه محافظة على الوزن والقافية ، لأن القافية « الودائع » لو لم يحذف المسند إليه لكانت منصوبة ، وقافية القصيدة مرفوعة .

٩ ـ تعجيل المسرة بالمسند ، كقولنا : « دينار » أي هذا دينار فحذف المسند إليه ، لأن المتكلم يريد أن يدخل السرور على قلب المتكلم .

١٠ ـ وقد يحذف الأديب الفاعل ويقيم مقامه المفعول به فيصير نائب فاعل وذلك للأغراض الآتية :

(أ) الخوف على الفاعل أي المسند إليه الحقيقي مثل « قتل فلان » أي قتل فلان فلاناً .

(ب) أو الخوف منه : مثل سُرِق المتاع ، والأصل سَرَق اللص المتاع .

(ج) أو الجهل به نحو قُتِل اللص أي قَتَل فلان اللص .

(د) وقد يحذف المسند إليه للعلم به مثل قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلاةُ فَانتَشِرُوا فِي الأَرْضِ ﴾[1] والتقدير فإذا قضيتم الصلاة :

١١ ـ اتباع الاستعمال الوارد :

إذا تأملنا بعض الأساليب العربية سنجد أن المسند إليه جاء محذوفاً فيها مثل « رمية من غير رام » أي هي رمية من غير رام .

و« قضية ولا أبا حسن لها » والتقدير : هذه قضية . .

وهذه الأساليب من عيون الأدب العربي وردت على هذه الصورة ليَحتذى بها الأدباء في شعرهم والناثرين في نثرهم .

١٢ ـ وقد يتحقق حذف المسند إليه بعض الأغراض الأخرى مثل قوله

---

(١) سورة الجمعة ، آية ١٠ .

تعالى : ﴿ فَلولاَ إذَا بَلَغَتِ الحُلقُوم ﴾[1] .

فحـذف المسند إليـه « النفس » : وفي ذلـك إشـارة إلى أنهـا إذا وصلت الحلقوم فإنها تنذر صاحبها بترك الحياة الدنيا ، وأنه أصبح أثراً بعد عين .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَغلبُوا هُنالِكَ وَانقَلبُوا صَاغِرِينَ ﴾[2] .

وفي ذلك إشارة إلى أن الفاعل الحقيقي هو « الله » سبحانـه وليس موسى وإلا كان أسند إليه .

ذكر المسند إليه

يذكر المسند إليه لأغراض بلاغية كثيرة منها .

١ ـ كـون ذكـر المسنـد إليـه هـو الأصـل ، ولا مقتضى للعـدول عنـه ، والمخاطب يعلم أن ذكره ليس عبثاً . بيان ذلك : حينما توجد قرينة في الكلام تدل على المسند إليه تجد الأديب يذكره إذا وجدت مرجحات الذكـر ، وتجده يحذفه إذا وجـدت مرجحـات الحذف فـإذا لم توجـد مرجحـات للحذف كـان الرجوع إلى الأصـل من مرجحـات الذكـر وللأديب أن يـذكر المسنـد إليه مـع وجـود القرينـة ، لكن الاحتراز من العبث وهـو من مرجحـات الحذف مـوجود دائماً مع القرينة الدالة على المسند إليه لكن لا تلزم مراعاته دائماً ، فقد يكون الكلام مع مخاطب يعلم أن ذكر المسند إليه مع وجود القرينة الدالة عليـه ليس عبثاً .

مثال ذلك قولنا : حضر محمد جواباً لمن سأل أحضر محمـد ؟ فجائـز أن تقـول في الجواب : نعم « حضـر » وتحـذف المسنـد إليـه « محمـد » لكن لا

---

(١) سورة الواقعة ، آية ٨٣ .

(٢) سورة الأعراف ، آية ١١٩ .

توجد مرجحات للحذف ولذلك قلنا في الجواب : حضر محمد . فرجعنا إلى الأصل وهو ذكر المسند إليه « محمد » . لأنه لا مقتضى للعدول عنه .

٢ ـ الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل « أبو الطيب نعم الشاعر » وهذا عندما تعقد ندوة لتقويم شعر أبي الطيب فإن الحديث يتشعب ويتناول كثيراً من الشعراء القدماء والمحدثين ، وعلى الرغم من تحديد موضوع الندوة وهو « تقويم شعر أبي الطيب » إلا أننا نجد أنفسنا مضطرين إلى ذكر المسند إليه عندما نعلن الحكم فنقول مثلاً « أبو الطيب نعم الشاعر » وذلك بسبب ما جرى خلال الندوة .

٣ ـ التنبيه على غباوة السامع ، وأنه لا يفهم إلا بالتصريح كما تقول لإنسان مسلم : « القرآن كلام الله » ، و« رسولنا محمد ﷺ يقول : كذا وكذا » .

ويقول البائع مثلاً للمشترى : التفاحة بعشرين قرشاً : والتفاحتان بأربعين قرشاً .

فذكر المسند إليه في هذه المثل (القرآن ، ومحمد ، وجملة : « التفاحتان بأربعين قرشاً » كل هذا تعريض بغباوة السامع :

٤ ـ زيادة التقرير والإيضاح حتى يتمكن الحكم في ذهن السامع مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ **أَلم * ذَلِكَ الكِتَابُ لَا رَيبَ فِيهِ هُدىً لِلمُتَّقِين * الذِينَ يُؤمِنُونَ بِالغيبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقنَاهُم يُنْفِقُون * وَالذِينَ يُؤمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِليكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبلِكَ وَبالآخِرةِ هُم يُوقِنونَ * أُولَئِكَ على هُدىً مِنْ رَبِّهِم وأُولَئِكَ هُمُ المُفْلِحونَ** ﴾[1] .

---

(١) سورة البقرة ، الآيات ١ ـ ٥ .

هـذه الآيـات ذكـرت القـرآن الكـريم ، وأنـه هـداية عـظيمـة للمتقين ، والمؤمنين الذين جمعوا بين التقـوى والإيمان بـالغيب ، والإتيان بـالفرائض ، والإيمان بما أنـزل على رسول الله ﷺ وعلى من قبله من الأنبيـاء عليهم الصلاة والسلام . والأساليب العالية لا بد أن تعقب الموصـوف الذي وصف بـأوصاف عـظيمة ـ بـاسم الإشـارة كمـا في الآيـات الشريفـة ـ (أولئـك) ليعلو النـظم ويسمو ، ولزيادة في التقريـر والإيضاح يكـرر أو يذكـر المسند إليـه مرة أخـرى فتقول الآية ﴿ **وأولئك هم المفلحون** ﴾ .

ونقول في كلامنا : الطلاب الذين ذاكروا دروسهم ، وثابروا هؤلاء أفـادوا وهؤلاء نجحـوا . فكان من الممكن أن نقـول : « هؤلاء أفـادوا ونجحـوا » : ولكن زيادة في التقرير والايضاح ذكرنا المسند إليه « هؤلاء نجحوا » .

٥ ـ إظهار تعظيم المسند إليه أو إهانته كقولنا :

« القهـار يصون عبـاده » فتذكـر المسنـد إليـه « القهـار » ولفظ « القهـار » بالذات لعظم هذا الاسم .

وتقول : « اللعين إبليس » فتذكر المسند إليـه لإهانتـه لما يـدل عليه هـذا الاسم من الحقارة .

٦ ـ التبرك بذكر المسند إليـه : كجوابـك على من سألـك هل الله يـرضى هذا ؟ فتقول : نعم الله يرضاه :

وهل محمد ﷺ نبيكم ؟ فتقول : نعم محمد نبينا .

فتـذكر المسنـد إليه في المثالين (الله ، محمد ﷺ) وقـد قامت القـرينة عليهمـا كما هـو واضح من السؤال ، وذلـك للتبرك لأنهـا أسماء تمس حبـات قلوب المؤمنين .

٧ ـ الاستلذاذ بذكر المسند إليه . وهذا كثير في شعـر الغزل والنسيب والمـدح

ومن المشهور في ذلك قول الشاعر :

بالله يا ظبيات القاع قلنا لنا ليلايَ منكن أم ليلى من البشر

فذكر المسند إليه وهو « ليلى » مرة ثانية للاستلذاذ بذكرها عند المحبين وكان يمكن حذفها .

٨ ـ بسط الكلام وإطالته بذكر المسند إليه حين يحسن الإطناب ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى * قَالَ هِيَ عَصَايَ ﴾[1] فقد ذكر موسى عليه السلام المسند إليه في (هي عصايَ) وكان يمكن في غير النظم القرآني أن يقول : (عصاى) فقط لقيام القرينة الدالة على المسند إليه ، وذلك لبسط الكلام وإطالته لتقرير حقيقة ثابتة عن النبيين ، وهي : أن الله اصطنعهم لنفسه ، وأيدهم برحمته فمهما كان جلال الموقف ، تراهم رابطي الجأش ثابتي القلب ، لا يذهب عنهم الكلام .

ومن أجل هذا زاد في الجواب فقال : ﴿ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ ﴾[2] .

٩ ـ يذكر المسند إليه للتسجيل على السامع حتى لا يتأتى له الإنكار ومنه قول الفرزدق في علي بن الحسين رضي الله عنهما حين أنكر هشام بن عبد الملك معرفته :

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته والبيت يعرفه والحل والحرم

هذا ابن خير عباد الله كلهم هذا التقي النقي الطاهر العلم

هذا ابن فاطمة إن كنت جاهله بجده أنبياء الله قد ختموا

وليس قولك هذا بضائره العرب تعرف من أنكرت والعجم

فذكر المسند إليه « هذا » ، وكان يمكن حذفه بعد البيت الأول ، لوجود

---

(١) سورة طه ، آية ١٧ ، ١٨ .

(٢) سورة طه ، الآية ١٨ .

القرينة الدالة عليه ـ وذلك للتسجيل على السامع حتى لا يتأتى له الإنكار . فقد روى ـ كما أشرنا فيما سبق ـ : أن علي بن الحسين طاف يوماً بالبيت فالتف الناس حوله ، فرآه هشام بن عبد الملك الخليفة الأموي ، فسأل عنه متجاهلاً إياه ، فأنشد الفرزدق هذه الأبيات للتسجيل على الخليفة ودفعاً لإنكاره وتجاهله .

١٠ ـ وأحياناً يذكر المتكلم المسند إليه ، ويقصد من وراء ذلك الإرهاب والتخويف يقول مثلاً : أمير المؤمنين يأمرك بكذا ، أو عميد الكلية قرر فصل كل من يحاول الغش . وقد يكون في ذلك ما يدعو إلى الطاعة والامتثال .

١١ ـ إظهار التعجب من المسند إليه ، إذا كان الخبر غريباً مثل « محمد يقاوم الأسد » « ومحمد يحمل كذا طناً من الحديد » .

وغير ذلك من الأغراض التي تأتي من تصرف الأديب في نظمه .

وهكذا ترى الأديب ، ينتقي ألفاظه ، ويكون له من وراء كل لفظ قصد وهدف .

ويأتي القارىء والنقاد بعد الأديب ، فيتحسسان الألفاظ والإسنادات والتراكيب ، ويقرءون ما وراءها ، ذاك ليستبطن المعنى ويتأثر به ، وهذا ليحكم له أو عليه .

تعريف المسند إليه

من تصرفات الأديب التي تحدث في « النظم » أنه يعمد إلى المسند إليه فيأتي به معرّفاً بأحد أنواع المعارف ، ليحقق بذلك أغراضاً بلاغية تؤكد المعنى وتقويه .

وقد ذكر البلاغيون : أن المقام إذا اقتضى التعريف ، فأتى المتكلم

بالمسند إليه معرّفاً كانت الفائدة أتم .

بيان ذلك : أن الغرض من الإخبار - كما مر - إفادة المخاطب الحكم أو لازمه ولازم الحكم هو : أيضاً حكم ، لأن المتكلم كما يحكم في الأول بوقوع النسبة بين الطرفين ، يحكم هنا بأنه عالم بوقوع النسبة .

ولا شك أن احتمال تحقق الحكم كلما كان بعيداً من الذهن كان الإعلام به أكبر فائدة ، وكلما كان أقرب كانت الفائدة أضعف .

وبُعْده بحسب تخصيص المسند إليه والمسند ، فكلما ازدادا تخصيصاً ازداد الحكم بُعداً ، وكلما ازدادا عموماً ازداد الحكم قرباً . وإن شئت فاعتبر حال الحكم في قولنا : « شيء ما موجود » يعني أن الفائدة فيه ضعيفة ، لأن كل إنسان يعلم بوجود شيء ما ، فيكون الحكم قريباً ، ومن ثم تكون الفائدة ضعيفة بخلافها في قولنا : « زيد حافظ للتوراة » فليس كل إنسان يعلم حصول حفظ معين من إنسان معين ، فيكون الحكم بعيداً ، ومن ثم تكون الفائدة أتم وأقوى . والمراد بتخصيص المسند إليه : كماله بالتعريف .

والنكرة وإن أمكن أن تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك : « أعبد إلهاً خلق السماء والأرض » و« لقيت رجلاً سلم عليك اليوم وحده قبل كل أحد » لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لأنه وضعي بخلاف النكرة[1] .

وبحثنا الذي سيعرض عليك سيدرس إيثار الأديب لنوع من أنواع المعارف دون غيره ، أو إيثار التعريف على التنكير .

والتعريف يكون بالإضمار أو بالعلمية أو بالموصولية أو بالإشارة ، أو بأل ، أو بالإضافة إلى أحد المعارف .

---

(١) راجع المطول لسعد الدين التفتازاني ص ٧٠ ، وراجع أيضاً بغية الإيضاح ج ١ ص ٧٠ ، وعروس الأفراح للسبكي ص ٢٨٧ ج ١ ضمن شروح التلخيص .

والأديب هو الذي يعرف متى يأتي بالمسند إليه معرّفاً بأحد أنواع المعارف دون غيره ، وفي الصفحات التالية عرض لبعض الأغراض البلاغية التي يحققها الأديب من تعريف المسند إليه .

تعريف المسند إليه بالإضمار

إذا اقتضى المقام إيراد المسند إليه معرّفاً بالإضمار فذلك يكون لأحد أسباب :

١ ـ أن يكون المقام مقام التعبير عن المتكلم من حيث أنه متكلم وذلك مثل قولك : « أنا ضربت » والشاهد في أنا والتاء ، والبلاغيون يجمعون بينهما إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون ضمير المتكلم منفصلاً مثل « أنا » أو متصلاً مثل « التاء » والمثال يدل دلالة واضحة وقوية على المسند إليه حيث عبر بضمير المتكلم المراد النص عليه .

وقد يحقق تعريف المسند إليه بضمير المتكلم أغراضاً أخرى إضافة إلى تمام الفائدة ، وذلك يأتي في مثل . قول النبيﷺ : « أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب » .

فواضح فيه الاعتداد بالنفس مع الفخر وتمام الفائدة . لإيراد المسند إليه إلى ذهن المخاطب بضمير المتكلم .

ومنه قول بشار بن برد :

أَنا المُرَعَّثُ لا أَخْفَى عَلَى أَحَدٍ
ذَرَّت بي الشمس للقاصي وللداني

والمرعث : المقرط ، وكان بشار يلقب بالمرعث لرعثة كانت له في صغره ، ذرت : طلعت ، وهو كناية عن شهرته ، والشاهد في قوله : « أنا » حيث جاء المسند إليه معرّفاً بضمير المتكلم ، وفيه فخر واعتداد بالنفس .

٢ ـ أن يكون المقام مقام التعبير عن المخاطب من حيث إنه مخاطب ومن المشهور في ذلك قول أمامة الخثعمية تخاطب ابن الدمينة الشاعر :

وأنت الذي أخلفتني ما وعدتني
وأشمَتَّ بي من كان فيك يلوم

فالشاعرة تلوم نفسها على سماعها لوعود هذا الرجل ، وتتجسم مشكلتها في داخل نفسها ، فتصوغها شعراً يقطر أسى ولوعة ، وتتخيل أو تتحقق أن هذا الرجل موجود أمامها وحاضر مجلسها فتوجه إليه الخطاب .

وهذا يحدث كثيراً عند من يحب أو يكره ، تراه يتخيل أن مطلوبه جالس أمامه ، فيخاطبه خطاب الحاضر وفي ذلك إفراغ لنفس الأديب أو المتكلم وتهدئة لعواطفه الثائرة .

وأصل الخطاب أن يكون مع حاضر معين لكن المتكلم قد يترك الخطاب مع معين إلى غير معين ليعم الخطاب كل مخاطب كقولنا : « فلان لئيم إن أكرمته أهانك ، وإن أحسنت إليه أساء لك » ، فلا تريد مخاطباً بعينه بل تريد : إن أكرم أو أحسن إليه ، فعرض هذا الأسلوب في صورة الخطاب أفاد العموم ، وأن سوء معاملته لا يختص بواحد دون آخر .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَو تَرىٰ إِذِ المُجرِمونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِم عِندَ رَبِّهِم ﴾[1] فهذا الخطاب لم يقصد به مخاطب معين هو فلان مثلاً ، وإنما المراد أن حالهم تناهت في الظهور بحيث لا يختص بها راء دون راء ، بل كان من أمكن منه الرؤية يتناوله الخطاب .

وفي الآية ما يشعر بأن حال المجرمين يوم القيامة واضحة لكل الناس لا تخفى على أحد .

---

(١) سورة السجدة ، آية ١٢ .

ومن هذا الباب قول الشاعر :

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته
وإن أنت أكـرمت اللئيم تمـرّدا

فالخطاب في البيت لا يختص به مخاطب معين بل هو ملك لكل الأجيال تعرض عليهم هذه الحكمة في كل زمان ومكان .

وذلك بشرط أن يكون المخاطِب به صالحاً لأن يخاطب به كل أحد ، فإن لم يكن فلا ، كقوله تعالى : ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحَىٰ إِلَيكَ ﴾ فالخطاب خاص برسـول الله ﷺ .

٣ ـ أن يكون المقام مقام التعبير عن الغـائب من حيث إنه غـائب ، وذلك لتقدم ما يرجع إليه المسند إليه لفظاً كقول الشاعر :

من البيض الـوجوه بني سنـان | لو انك تستضيء بهم أضـاءوا
هم حلوا من الشـرف المعلى | ومن حسب العشيرة حيث شاءوا

فالشاهد في البيت الثاني : حيث ورد المسند إليه ضمير الغائب ، وتحس في هـذا الضمير الامتـلاء ، والفخـامـة ، والإيمـاء إلى علو درجـة هؤلاء الممدوحين .

وَأحيـاناً يكـون مرجـع الضمير في حكم الملفـوظ به ، وذلـك مثل قـولـه تعالى : ﴿ أعدِلُوا هو أقرَبُ لِلتَّقوَىٰ ﴾[1] .

والشـاهد في الآيـة الضمير « هـو » فإنـه يـرجـع إلى العـدل المفهـوم من (اعدلوا) فالعدل أقرب للتقوى التي أمرتم بها غير مرة ، أي : أقرب لأن تتقوا الله . أو لأن تتقوا النار .

وأحياناً يكون للمرجع قرينة تدل عليه ، وذلك مثـل قولـه تعالى : ﴿ حَتىٰ

(١) سورة المائدة ، آية ٨ .

تَوَارَت بِالحِجَابِ ﴾[1] فإن قرينة ذكر العشي والتواري بالحجاب مع سياق الكلام الدال على فوات وقت الصلاة يدل على أن المعاد للشمس .

وإما أن يكون المرجع قد تقدم حكماً بأن لا يدل عليه شيء مما ذكر لكن قدم نكتة كضمير « رب » الشأن . فإن التقدم فيهما لازم للضمير لنكتته وهي البيان بعد الإيهام لكن حكم الضمير التأخر ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعمِي الأَبصَارَ ﴾[2] فلا يخفى عليك ما في ضمير الغائب من الإيحاءات البلاغية .

تعريف المسند إليه بالعلمية

المراد بالعلم هنا « علم الشخص » وقدم العلم على بقية المعارف ، لأنه أعرف منها .

وترى الأديب يأتي بالمسند إليه معرّفاً بالعلمية وذلك لأن المقام مقام التعبير بالعلم ، وايراد المسند إليه معرفاً بالعلمية يحقق أغراضاً بلاغية منها :

١ ـ إحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء باسم مختص به ، وذلك مثل قوله تعالى : (قل هو الله أحد) على أن يكون لفظ الجلالة (الله) مبتدأ ثانياً ، والمعنى : أي الشأن الله أحد ، فهذا المقام مقام الرد على الملحدين وتوضيح التوحيد لهم ، والعلمية أنسب بهذا المقام دون سائر المعارف .

ومن إيراد المسند إليه علماً ، قول مالك بن عويمر من قصيدة في رثاء أبيه :

أبو مالك قاصر فقره على نفسه ومشيع غناه

---

(١) سورة ص آية ٣٢ .

(٢) سورة الحج ، آية ٤٦ .

فهذا الفقيد الذي كان لا يمد يده للناس في ساعة فقره وكان يبذل عطاياه للناس أيام غناه ـ بالإضافة إلى أنه أبو الشاعر .

هذه العاطفة القوية التي أجج نارها عصامية هذا الرجل وكرمه وأبوته للشاعر ، لا يعبر عنها إلا « العلم » أي النص عليه باسمه المشخص المحدد ؛ ليعلن للناس بأنه فرد في محاسنه لا يدانيه أحد من الناس ، ولا يوجد مثله .

ومثله قول الشاعر :

الله يعلم ما تركت قتالهم   حتى عَلَوا فرسي بأشقر مزبد

البيت للحارث بن هشام في الاعتذار عن فراره عن أخيه أبي جهل يوم بدر ، والأشقر : لون يؤخذ من الأحمر والأصفر . والمزبد : الذي له زبد .

يعتذر الشاعر بأنه لم يفر إلا بعد أن جرح ، فسال الدم على فرسه . وغرض البيت الاعتذار ، وهو يخرج من القلب فيحمل مشاعر الشاعر كلها ، فيقدم المسند إليه على خبره الفعلي ، فهذا التصرف الذي أحدثه الشاعر أعطى الأسلوب كل الثقة وكل الفخامة والهيبة والوقار .

وفي القرآن الكريم عند الأمور الخاصة بالمولى جل وعلا يأتي لفظ الجلالة معرفاً بالعلمية ومقدماً على خبره الفعلي يقول تعالى : ﴿ **اللهُ يَعلَم مَا تَحمِل كُل أُنثَىٰ** ﴾[1] ويقول : ﴿ **اللهُ أعلمُ حَيثُ يجعَل رِسالَتَهُ** ﴾[2] ويقول ﴿ **اللهُ الَّذي رَفَعَ السَّمٰواتِ** ﴾[3] .

(١) ـ ويأتي الأديب بالمسند إليه معرّفاً بالعلمية لقصد تعظيمه أو إهانته ،

---

(١) سورة الرعد ، آية ٨ .

(٢) سورة الأنعام ، آية ١٢٤ .

(٣) سورة الرعد ، آية ٢ .

كما في الكنى والألقاب المحمودة أو المذمومة ، مثل : أبو الخير جارك ، وأبو المعالي حضر ، فواضح أن المتكلم حينما يأتي بالمسند إليه معرفاً فإنما يقصد إفادة غرض ، كتعظيم المسند إليه في المثالين السابقين .

وإذا أراد إهانة المسند إليه قال : أبو الجهل صديقك وأنف الناقة ذهب .

٣ ـ التبرك بالمسند إليه مثل الله ربنا : ومحمد نبينا .

٤ ـ الاستلذاذ بالمسند إليه ، وهذا كثير في شعر الغزل والنسيب والمدح ، ترى الشاعر يذكر المسند إليه باسمه العلم ، ويكرر ليفرغ ما في نفسه من الوجد والصبابة ، والمشهور في ذلك قول قيس بن الملوح :

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن أم ليلى من البشر

٥ ـ ويأتي المسند إليه معرّفاً بالعلمية لقصد التفاؤل أو التطير مثل : « سعد في دارك » لا شك أن كلمة سعد توحي بالبشر والإيناس وتدخل التفاؤل والاطمئنان على قلب من يسمعها .

أما إذا قال القائل : السفاح في دارك ـ فمن غير شك تنقبض النفس وتتقزز وتتشاءم وتتطير .

تعريف المسند إليه بالموصولية

يأتي المسند إليه معرّفاً بالموصولية ، ليحقق أغراضاً بلاغية منها :

١ ـ أن يكون المخاطب لا يعلم من أحوال المسند إليه غير الصلة كقولك : الرجل الذي كان معنا أمس رجل صالح » فجاء المسند إليه معرفاً باسم الموصول « الذي » استطعنا بواسطة صلته أن نعرف من هذا الرجل ؟

٢ ـ من المعلوم أن أهل اللغة الأصليين كانوا يستهجنون التصريح بكل ما هو قبيح ، ولذلك كثرت عندهم الكنايات والتلميحات والرموز .

وترى اسم الموصول يؤدي دوراً هاماً في هذا المجال ، فيعبر به المتكلم العربي عن كل ما يستقزز فيقول مثلاً : « الذي يخرج من السبيلين ناقض للوضوء » فيطوي ذكره صراحة ، لقذارته تنزيهاً للسان المتكلم ، وحماية لسمع المخاطب .

٣ ـ زيادة التقرير . يحتمل ثلاثة أوجه . تقرير الغرض المسوق له الكلام ، وليس مسنداً ولا مسنداً إليه ، وتقرير المسند ، وتقرير المسند إليه وقوله تعالى : ﴿ وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِ ﴾[1] محتمل للكل ، فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف عليه السلام ـ وبعده عن تهمة الفحشاء وما ذكر في صلة الموصول (التي هو في بيتها) أشد تحقيقاً وتقريراً لتلك النزاهة مما لو قيل : ((وراودته امرأة العزيز)) لأن امتناع يوسف عليه السلام عن الفحشاء ، وهو في بيتها ، ومتمكناً وآمناً معها ، يدل دلالة واضحة على نزاهة يوسف عليه السلام ـ ونهاية في الطهارة باطناً وظاهراً[2] .

وفي الآية أيضاً تقرير المراودة التي هي المسند ، لما يفيده وجوده في بيتها ،

٤ ـ يؤتى بالمسند إليه معرفاً باسم الموصول قصداً لتفخيم والتهويل وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾[3] ففي اسم الموصول ابهام وفيه من التهويل ما لا يخفى .

ويأتي المفعول به معرفاً بالموصولية ليحقق اغراضاً بلاغية . اقرأ قول الشاعر دريد بن الصمة :

---

(١) سورة يوسف ، آية ٢٣ .

(٢) راجع مواهب الفتاحا للمغربي ص ٣٠٥ .

(٣) سورة طه ، آية ٧٨ .

صبا ما صبا حتى علا الشيب رأسه   فلما علاه قال للباطل ابعدا

فأنت تحس ما في اسم الموصول وصلته (ما صبا) من التهويل والتفخيم ما يملأ عليك حواسك .

ويقول أبو نواس :

ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم   وأسمت سرح اللحظ حيث أساموا
وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه   فإذا عصارة كل ذاك أثام

تهز بالدلو في البئر : إذا ضرب بها في الماء لتمتلىء ، ويقال « أسام الماشية » إذا أخرجها إلى المرعى . السرح في الأصل : ذهاب الماشية إلى المرعى ، والعصارة : المراد بها هنا الثمرة أو النتيجة ، والشاهد في قوله : « ما بلغ امرؤ بشبابه » لأنه مفعول به[1] ، وقد أورده الشاعر معرّفاً بالموصولية ، ولا يخفى عليك دور الموصول في تفخيم المعنى المراد .

٥ ـ ويأتي الأديب بالمسند إليه معرّفاً بالموصولية لينبه المخاطب على خطته وذلك كقول عَبدَةَ بن الطبيب :

إن الذين ترونهم إخوانكم   يشفى غليل صدورهم أن تصرعوا

والغليل : العطش الشديد أو الحقد ، والشاهد في أن الموصول في البيت أفاد من تخطئهم في ظنهم ما لا يفيده : إن قوم فلان يشفى .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُم ﴾[2] فجاء المسند إليه معرّفاً بالموصولية (الذين تدعون من دون الله) وفي ذلك تنبيه على خطأ المخاصبين في دعوتهم غير الله .

---

(١) راجع بغية الإيضاح جـ١ ص ٧٦ .

(٢) سورة الأعراف ، آية ١٩٤ .

٦ ـ أن يقصد الإيماء إلى وجه بناء الخبر ، ومعناه أن يكون في صلة الموصول ما يدل على الخبر ، بحيث لو تأمل السامع « الموصول وصلته » في أول الكلام عرف الخبر ، وتلك ميزة فذّة من مميزات اللغة حيث تلزم القارىء بالتأمل وتشحذ فكره وتجعله يتابع الكلام من أوله إلى آخره .

والدستور في ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الذِينَ يَستَكبِرونَ عَن عِبادَتي سَيدخُلونَ جُهنَّمَ دَاخِرينَ ﴾[1] فإن الاستكبار الذي دلت عليه الصلة (يستكبرون عن عبادتي) أوحى بأن الخبر هو جملة : (سيدخلون جهنم داخرين) أي ذليلين .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الذِينَ آمَنُوا وَعَمِلوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتُ النَعِيمِ ﴾[2] وعند تلاوة الموصول وصلته (الذين آمنوا وعملو الصالحات) ، نفهم أن نوع الخبر هو : ثواب من عند الله لهؤلاء المؤمنين العاملين للصالحات فإذا انتهى الكلام كانت نهايته تحقيقاً لما فهم من الموصول وصلته ، وذلك واضح في قوله جل وعلا : (لهم جنات النعيم) .

٧ ـ وربما جعل الإيماء إلى وجه بناء الخبر ذريعة ووسيلة إلى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر كقول الفرزدق :

إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائمه أعز وأطول

يفتخر الشاعر بأنه من بيت شرف وعز ومجد ـ وسمك : بمعنى رفع وتعريف المسند إليه بالموصولية (الذي سمك السماء) هذه الصلة لم تكشف عن الخبر فحسب ، بل أشعرتنا بأن الخبر عظيم ، ولذلك جاء قوله : (أعز وأطول) تحقيقاً لما أحسسناه من وحي الصلة .

---

(١) سورة غافر ، آية ٦٠ .

(٢) سورة لقمان ، آية ٨.

٨ ـ وربما جعل الإيماء إلى نوع الخبر ذريعة إلى تعظيم شأن غير الخبر ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيباً كَانُوا هُم الخَاسِرينَ ﴾[(١)] فالموصول وصلته (الذين كذبوا شعيباً) يدل على الخبر ، وهو الخسران للمكذبين . وأيضاً فيه تعظيم لسيدنا شعيب عليه السلام ـ وهو ليس خبراً ، وذلك لأن خسرانهم وقع بسبب تكذيبهم له .

٩ ـ وربما جعل الإيماء إلى نوع الخبر ذريعة إلى الإهانة لشأنه كقولك : « إن الذي لا يحسن النحو ألف فيه » أو شأن غيره ، كقولك : « إن الذي يتبع الشيطان خاسر » فالصلة تفيد أن الخبر من نوع الخسران ، والخسران ذريعة إلى تحقير الشيطان ـ وهو ليس خبراً .

١٠ ـ وقد يجعل الإيماء إلى نوع الخبر ذريعة إلى تحقيق الخبر وتثبيته ، كقول عَبدَةَ بن الطبيب :

إن التي ضربت بيتاً مهاجرة ... بكوفة الجند غالت ودها غول

ففي صلة الموصول ما يحقق الخبر ويثبته . فالتي تترك حبيبها وتهاجر وتقيم بكوفة الجند بعيداً عنه ، لا شك أنها قررت الهجر ، وانقطاع المحبة وزوالها .

وضرب البيت شد حباله بالأوتاد ، وهو كناية عن الإقامة ، وغالت أهلكت كأكلت ، والغول : المهلك .

١١ ـ وقد يؤتى بالمسند إليه معرّفاً بالموصولية ، لتشويق السامع إلى الخبر ليتمكن في ذهنه ، وذلك إذا كانت الصلة تتضمن أمراً غريباً . كقول أبي العلاء المعري :

والذي حارت البرية فيه ... حيوان مستحدث من جماد

(١) سورة الأعراف ، آية ٩٢ .

فعندما نقرأ صلة الموصول (حارت البرية فيه) ، نجدها أمراً غريباً يشوّق المتلقي إلى معرفة من أوقع الناس في هذه الحيرة ، فإذا وصل إلى الخبر ، وعرف أنه « الحيوان » أي : الإنسان الذي خلق من طين ، تمكن الخبر في نفسه ، لمجيئه بعد تهيئة وتمهيد وتشويق .

تعريف المسند إليه باسم الإشارة

وترى الأديب يتأنق في عبارته ، فيأتي بالمسند إليه معرفاً باسم الإشارة ، بما فيه من قوة وتحديد وتعيين ، وإفراغ للنفس مما تحس به . وإليك بعض الأغراض :

١ ـ تمييز المسند إليه أكمل تمييز بإحضاره في ذهن السامع بوساطة اسم الإشارة ، ونحن نعرف أن المشار إليه يجب أن يكون محسوساً ، وذلك مثل قول ابن الرومي في مدح أبي الصقر الشيباني :

هذا أبو الصقر فرداً في محاسنه   من نسل شيبان بين الضال والسَّلم

الضال : شجر السِّدر البري . والسَّلم : شجر ذو شوك .

وقوله : « بين الضال والسلم » كناية عن عزهم ، لأن هذه الأشجار بالبادية . وهي مجد العرب وعزهم .

وترى الشاعر قد أتى بالمسند إليه معرّفاً باسم الإشارة ، فسلط الأضواء عليه من كل جانب ، وكأنه يتحدى أن يكون له ضريب أو نظير .

ومثله قول الشاعر :

أولئك قوم إنْ بَنَوا أحسنوا البُنا   وإن عاهدوا أوفوا وإن عقدوا شدوا

والبُنا بضم الباء : لبناء الشرف ، وبكسرها لبناء العمران . وعقدوا :

أبرموا أمراً من أمورهم .

فالشاعر : أتى بالمسند إليه معرّفاً باسم الإشارة : ليحدد الممدوحين ويميزهم أكمل تمييز .

ومنه أيضاً قول الشاعر :

وإذا تأمل شخص ضيف مقبل ... متسربل سربال ليل أغبر

أومأ إلى الكوماء هذا طارق ... نحرتني الأعداء إن لم تنحري

أو ما : تخفيف أو ما بمعنى أشار ، والكوماء : الناقة الضخمة .

والبيتان في المدح ، وتحس أن تعريف المسند إليه باسم الاشارة في قوله : (هذا طارق) إفراغ لما في الشاعر من عاطفة متأججة تجاه صفة الكرم ، وإن كان بعض النقاد يقولون : إن قوله : (تأمل) فيه نقص أدبي والصواب أن يقول : (تخيل أو توهم[1]) وبيان ذلك : أن المدح يقتضي المبالغة وكلما كان الشاعر مبالغاً في وصف ممدوحه بصفة من الصفات كان أنجح - ولفظ (تأمل) تفيد أن الممدوح لا يذبح إلا بعد التحقيق من وجود الضيف ، ومن هنا يأتي الشك في كمال صفة الكرم فيه ، أما إذا قال : (توهم) فيفهم منها أن صفة الكرم قد كملت فيه ، لدرجة أنه إذا تخيل ، أو توهم شخص ضيف ، ذهب إلى ماله ، وذبح أنفسه قياماً بحق صفة الكرم .

وأنشد قول الملتمس :

ولا يقيم على ضيم يراد به ... إلا الأذلان غير الحي والوتد

هذا على الخسف مربوط برمته ... وذا يشج فلا يرثي له أحد

فالمسند إليه (هذا ، وذا) تحس منهما التعيين والتحديد وكأنك ترى المشار إليهما أمامك الآن .

---

(١) عروس الأفراح ، ص ٣١٤ ج ١ .

٢ ـ يؤتى بالمسند إليه معرفاً باسم الاشارة للقصد بأن السامع غبي لا يتميز الشيء عنده إلا بالحس . كقول الفرزدق :

أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعتنا يا جرير المجامع

البيت في هجاء جرير . وآباء الفرزدق غائبون لموتهم . ولكن الشاعر يقدر وجودهم ، ويبالغ في ذلك بالإشارة إليهم ، وجرير يعلم آباء الفرزدق ويحفظهم فرداً فرداً ، فتعريف المسند إليه باسم الإشارة (أولئك آبائي) تعريض بغباوة جرير ، وكأنه لا يعلم آباء الفرزدق إلا إذا رآهم رأي العين ، والأمر في : « فجئني بمثلهم » للتعجيز .

٣ ـ ويأتي المسند إليه معرفاً باسم الإشارة لبيان حاله في القرب والبعد أو التوسط وذلك مثل قولك : « هذا زيد » في بيان حال القريب ، وفي بيان حال البعد : ذلك زيد . وفي بيان حال التوسط : « ذاك زيد » .

٤ ـ أن يقصد تحقيره بالقرب . تأمل قول الله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَآكَ الَّذِينَ كَفَروا إن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُواً * أَهٰذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُم ﴾[1] وقوله : ﴿ أَهٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً ﴾[2] وقوله تعالى : ﴿ وَمَا هٰذِهِ الحياةُ الدُّنيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ ﴾[3] تجد أن المسند إليه جاء معرفاً باسم الإشارة في الآيات .

وتحس منه في الآية الأولى ما كان يضمره الكفرة لرسول الله وكذلك الآية الثانية . وفي الآية الثالثة تحقير للدنيا على الرغم من طول أبعادها ولكنها لحقارتها ونهايتها المحتومة تجدها في نظر من يعرف حقيقة الموت ـ حقيرة قصيرة لا قيمة لها .

---

(١) سورة الأنبياء ، آية ٣٦ .

(٢) سورة الفرقان ، ٤١ .

(٣) سورة العنكبوت ، آية ٦٤ .

ويأتي المجرور معرفاً باسم الإشارة للدلالة على التحقير أيضاً وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ ماذا أراد الله بهذا مثلاً) .

٥ ـ القصد إلى تعظيم المسند إليه بالتعبير عنه باسم الإشارة الموضوع البعيد ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ آلَم ذَلِكَ الكِتَابُ ﴾ فذلك للبعيد وهو إشارة إلى القرآن الكريم ـ والقرآن بين أيدينا ، وقريب منا ، ولكن الآية تتحدث عن منزلة القرآن الكريم ، وأنه في نهاية الكمال وقد فاق جميع الكتب المنزلة ، فأوجزت هذه المعاني كلها وعبرت عنها باسم الإشارة الموضوع للبعيد إيماء إلى بعد منزلة القرآن الكريم .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَذلِكُنَّ الذِي لُمتُنَّنِي فِيهِ ﴾[1] لم تقل هذا وهو حاضر رفعاً لمنزلته في الحسن ، وتمهيداً للعذر في الافتتان[2] به .

٦ ـ القصد إلى تعظيم المسند إليه بالتعبير عنه باسم الإشارة الموضوع للقريب ، تأمل قوله تعالى : (إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم) نجد اسم الإشارة يعبر عما نكنه نحو كتاب ربنا من قربه لنفوسنا وتدبرنا لآياته وعملنا بوحيه وتوجيهاته .

٧ ـ القصد إلى تحقير المسند إليه بالتعبير عنه باسم الأشارة الموضوع للبعيد : وذلك مثل قولك : ذلك اللغين وشى بي عند فلان ، فتشير إليه باسم الإشارة الموضوع للبعيد ، لتحرمه من القرب منك ، وفي ذلك تحقير له .

٨ ـ القصد إلى التنبيه بأن المشار إليه المعقب بأوصاف جدير من أجل تلك الأوصاف بما يذكر بعد اسم الإشار ، وذلك مثل قول حاتم الطائي .

---

(١) سورة يوسف آية ٣٢ .

(٢) بغية الإيضاح ج ١ ص ٨٠ .

لله صعلوك يساور همه ويمضي على الأحداث والدهر مقدماً[1]
فتى طلبات لا يرى الخمص ترحة ولا شبعة إن نالها عُدَّ مغنماً[2]
إذا ما رأى يوماً مكارم أعرضت تيمم كبراهن ثمت صمما[3]
يرى رمحه ونبله ومجنه وذا شطب عضب الضريبة مخذماً[4]
وأحناءَ سرجٍ قاترٍ ولجامَهُ عتاد أخي هيجا ، وطرفاً مسوّماً[5]
فذلك إن يهلك فحسنى ثناؤه وإن عاش لم يقعد ضعيفاً مذمماً[6]

فترى الشاعر قد ذكر خصالاً فاضلة من المضاء إلى الأحداث مقدماً ، والصبر على ألم الجوع ، والأنفة من أن يعد الشبعة مغنماً ، وتيمم كبرى المكرمات ، والتأهب للحرب بأدواتها . ثم عقب ذلك بقوله : « فذلك » فأفاد أنه جدير بالعيشة الكريمة إن بقي على قيد الحياة ، وإن مات ـ فسيكون له ذكرى طيبة وثناء حسن .

---

(1) الصعلوك : الفقير ، يساور : يواثب .
(2) الخمص : الجوع .
(3) أعرضت : بمعنى ظهرت ، وتيمم بمعنى : قصد .
(4) المجن : الترس ، وشطب السيف : الخطوط في متنه . وضريبته : حده . والعضب : القاطع . والمخذم : القاطع بسرعة .
(5) أحناء السرج : جمع حنو : وهو اسم لكل من قربوسه المقدم والمؤخر . القاتر : الجيد الوقوع على الظهر ، وهيجا : مقصور هيجاء وهو الحرب ، والطرف : الجواد الكريم الأصل ، والمسوم : الذي يرسل ليرعى أو للإغارة .
(6) الحسنى : اسم للإنسان .

تعريف المسند إليه « بأل » أو « باللام »

من التصرفات الدقيقة التي يحدثها الأديب في « النظم » ـ أن تأتي عبارته ، وقد عرف فيها المسند إليه بأل ، وتعريف المسند إليه « بأل » فيه من الدقة والتلميح والإشارة والجلال ، ما يدعو إلى دراسة « أل » والوقوف على أسرارها .

فمن خصائصها أنها تشير إلى شيء ـ في الأسلوب ـ ذكر قبلها على أي صورة كان ، فتربط الأسلوب بعضه ببعض فتجعله حياً ، وتوقظ ذهن القارىء ، وتحركه ، وتشحذه ، وتقوى همته .

وتراها أداة مفضلة للموازنة بين جنس وجنس ، إذا أنت عجزت عن الموازنة التفصيلية بين فرد وفرد لاستحالة الاستقراء أو خوف الوقوع في محظور مثلاً ، كما تجعل أسلوب الكاتب يعتمد على ذكاء القارىء ومعلوماته الحية بنفسه ، وبغيره وبشئون الحياة ، وهنا يتجلى أثر الأدب الحي الصادق في الفرد والمجتمع ، وفي الصفحات التالية وضع لك البلاغيون نبراساً تسير على هديه ـ عند قراءة الأدب ودراسته وفهمه ونقده ـ نعرضه لك في إيجاز مفيد .

ذكر البلاغيون : أن المتكلم يأتي بالمسند إليه معرفاً بأل لغرضين :

الغرض الأول ـ أن يكون تعريف المسند إليه بأل للإشارة إلى شيء من أفراد الحقيقة واحداً كان أو أكثر ـ معهود بين المتكلم والمخاطب ، وتسمى :

لام العهد الخارجي ، وتأتي على ثلاثة أنواع :

أ ـ لام العهد الخارجي الصريحي : وهي التي يتقدم لدخولها ذكر صريح في الكلام .

تأمل قول الله تعالى : ﴿ اللهُ نُورُ السَّمٰواتِ والأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمُشْكَاةٍ

﴿فِيهَا مِصبَاحُ المِصبَاحُ فِي زُجاجةٍ الزُجَاجَةُ كَأَنَّها كَوكَبٌ دُرِّيٌّ﴾[1] فكل من لفظي (المصباح : والزجاجة) مسند إليه وقد جاء كل منهما معرفاً « بأل » للإشارة بها إلى معهود خارجاً عهداً صريحاً لتقدم ذكره صراحة في قوله : « فيها مصباح » وفي قوله : « في زجاجة » .

وتقول : « أديت خدمة لمجتمعي فأثمرت الخدمة وأينعت » . فلفظ « الخدمة » مسند إليه ، وقد عرف « بأل » للإشارة بها إلى معهود خارجاً عهداً صريحاً لتقدم ذكره صراحة في قوله : « قدمت لمجتمعي خدمة » .

(ب) لام العهد الخارجي الكنائي : وهي التي يتقدم لمدخولها ذكر كنائي ، كما في قوله تعالى : ﴿رَبِ إني نَذَرتُ لَكَ مَا فِي بَطنِي مُحرَّراً فَتَقَبلْ مِنِّي إنَّكَ أنتَ السَّميعُ العَليمُ * فَلَمَّا وَضَعَتها قَالَت رَبِ إنِي وَضَعتها أُنثَى وَاللهُ أعلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى﴾[2] فلفظ « الذكر » مسند إليه ، وقد عرف « بال » للإشارة بها إلى معهود خارجاً عهداً كنائياً لتقدم ذكره كناية في قوله تعالى : حكاية عن أم مريم (رب إني نذرت لك ما في بطني محرراً فتقبل مني) . فإن لفظ (ما) مبهم . يعم - بحسب وضعه - الذكور والأناث لكن التحرير : وهو أن يعتق الولد ليكون وقفاً على خدمة بيت المقدس ، كان خاصاً بالذكور ، فلفظ « ما » حينئذ كناية عن « الذَّكَر » : باعتبار اختصاص التحرير بالذكور دون الإناث ، لأنهن عورة لا يناسبهن الانكشاف الحاصل بالخدمة . وليس المراد بالكناية هنا « الكناية المعلومة » بل المراد استعمال المبهم في معين بقرينة فأشبه الكناية »[3] .

(ج) لام العهد الخارجي العلمي : وهي التي لا يتقدم لمدخولها ذكر

---

(١) سورة النور آية ٣٥ .

(٢) سورة آل عمران ، آية ٣٦ ، ٣٧ .

(٣) مواهب الفتاح ح ١ ص ٣٢٢ .

مطلقاً ـ لا صريحاً ولا كناية ـ ولكن للمخاطب علم به :

إما بحضور المشار إليه بذاته كقولك لداخل البيت : « أغلق الباب » ولمن يجلس معك : « اليوم ربيع » فكل من لفظي « الباب » و« اليوم » مسند إليه ، وقد جاء معرفاً « بأل لـلإشارة إلى معلوم للمخاطب بطريق الحضور ولذاك تسمى «اللام» هنا لام العهد الحضوري .

وإما بعلم المخاطب له فقط : نحو قولنا : « خرج الأمير » إذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد ، والمخاطب يعلم ذلك وتسمى لام العهد الخارجي العلمي فقط . ولا يخفى عليك ما في هذه الأمثلة من الإيجاز والايحاء والفكر وترابط المعنى بين المتلقي والمتكلم .

الغرض الثاني : أن يكون تعريف المسند إليه « بأل » للإشارة بها إلى نفس الحقيقة ، وتسمى :

١ ـ **لام الحقيقة أو لام الجنس** : وهي التي يكون مدخولها مراداً به الحقيقة نفسها ، دون ما ينطوي تحتها من أفراد ، كقولهم : « الرجل خير من المرأة » أي أن حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة . فأنت تحس بدور التعريف « بأل » في الموازنة والمفاضلة ، وأنها أغنت عن الاستقراء والتفصيل إذ لا يستطيع المتكلم أن يعد أفراد الجنس فرداً فرداً ، ويستقري مميّزاتهم ثم يحكم على كل فرد من الجنسين فرداً فرداً . وهذا لا ينافي أن بعض أفراد حقيقة المرأة ـ مثلاً ـ خير من بعض أفراد حقيقة الرجل ، وفي هذا إيجاز وإيحاء ظاهر .

وتقول : « الحرير أفضل من القطن » أي حقيقة الحرير أفضل من حقيقة القطن .

ومنه قول أبي العلاء المعري :

والخِلُّ كالماء يبدي لي ضمائره   مع الصفاء ، ويخفيها مع الكدر

والخـل : الصديق . وضمـائره : مـا يضمره من المـودة وغيرهـا . وليس المراد هنا خل معهود معلوم ولكن المراد : جنس الخل .

والمعنى : أن الصديق يبدي لك ما يضمره إذا صفا لـك ، أما إذا جفـاك فإنك لا ترى منه شيئاً ، فهو كالماء تستشف ما تحته عند صفائه ، ولا ترى مـا تحته عند كدره ، فالحكم بـالتشبيه على حقيقتي المـاء والخل ، لا على خـل بعينه ، أو ماء بعينه .

٢ ـ لام العهـد الذهني : وهي أن يـأتي المعرف بـلام الحقيقة أو الجنس مراداً به فرد مبهم من أفراد الحقيقة باعتبار عهديته في الذهن لاشتمال الحقيقـة عليـه لقرينـة دالة على ذلـك : كقولـك : « ادخل السـوق » وليس بينـك وبين مخاطبك سوق معهود في الخارج . وعليه قول الشاعر :

ولقــد أمــر على اللئيم يسبنـي   فمضيت ثمتَ قـلت لا يعـنيـني

فالشاعر يصف نفسه بأنه كريم النفس واسع الصدر ، لا تغمز قناته سفاهة الجاهل ولا لؤم اللئيم . والشاهد في لفظ « اللئيم » فليس المراد به : حقيقتـه لاستحالة المرور على ما لا وجود له خارج الأعيان ، وليس المراد به فرداً معيناً منه ، إذ لا عهـد لـه بـه ، فتعين أن يكـون المـراد فـرداً غيـر معين من أفـراد الحقيقة .

وتقول الآية الكريمة : ﴿ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنتُم عَنهُ غَافِلُونَ ﴾[1] فلفظ « الذئب » مسند إليـه وهو معـرف « بأل » والمراد بـه فرداً مـا من أفراد حقيقة الذئاب .

٣ ـ لام الاستغراق وهي : المراد بمدخولها جميع الأفراد المندرجـة تحت الحقيقة وعند قيام القرينة الدالة على ذلك ، وسميت لام الاستغراق لاستيعابها جميع الأفراد .

---

(١) سورة يوسف ، آية ١٣ .

وهي نوعان : لام الاستغراق الحقيقي ، ولام الاستغراق العرفي .

(أ) لام الاستغراق الحقيقي : وهي التي يكون مدخولها مراداً به كل فرد مما يتناوله اللفظ وضعاً . وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ إنَّ الإنسانَ لَفي خُسر ﴾[1] فإن لفظ « الإنسان » وهو مسند إليه جاء معرفاً « بأل » والمراد به جميع الأفراد التي يتناولها بحسب الوضع ، ولذلك جاء الاستثناء بعد في قوله : ﴿ إلاَّ الذِينَ آمَنُوا وَعَمِلوا الصَّالِحاتِ ﴾[2] إذ أن الاستثناء يقتضي العموم لدخول المستثنى في المستثنى منه .

وتقول : « الغيب يعلمه الله » وتريد جميع الأفراد التي يتناولها لفظ « الغيب » بحسب الوضع .

أي كل أفراد الغيب لا تخفى على الله ، والقرينة الدالة على ذلك : استحالة أن يقتصر علمه تعالى على بعض الغيوب دون بعض .

(ب) لام الاستغراق العرفي : وهي التي يكون مدخولها مراداً به كل فرد مما يتناوله اللفظ عرفاً وذلك مثل قول القائل : « امتثل الطلاب أمر العميد » ، فإن المراد جميع الأفراد التي يتناولها لفظ « الطلاب » بحسب العرف ، أي طلاب كلية العميد لا طلاب الكليات بأسرها إذْ ليس في طاقة العميد أن يمد سلطانه على طلاب الكليات الأخرى عادة .

تعريف المسند إليه بالإضافة

وترى المتكلم يورد المسند إليه ، وقد عرفه بالإضافة وذلك ليحقق أغراضاً بلاغية منها :

---

(١) سورة العصر ، آية ٢ .
(٢) سورة العصر ، آية ٣ .

١ ـ أن تكون الإضافة أخصر طريق إلى إحضاره في ذهن السامع وذلك أن تقول : « كتابي مفيد » ، « وسيارتي سريعة » فلا شك أن لفظ « سيارتي » أخصر من قول القائل : السيارة التي أملكها ، وفي الإضافة اعتزاز بما تملك حيث أضفته إلى نفسك دون حرج .

ومن المشهور في ذلك قول جعفر بن علبة الحارثي :

هواي مع الركب اليماني مصعد جنيب وجسماني بمكة موثق

فالشاعر كان مسجوناً بمكة في جناية ، فزارته محبوبته مع ركب من قومها . فلما رحلت قال فيها : هذا البيت ، وهواي : أي الذي أحبه ، والمصعد : الذي أبعد في السير . جنيب : المستتبع من « جنب البعير » إذا قاده إلى جنبه .

والشاهد لفظ « هواي » فقد عَرّفه بالإضافة لأنه أخصر طريق لإحضاره إلى ذهن السامع ، والاختصار يدل على نفسية الشاعر حيث يضيق بالسجن من ناحية ، ويشتد ولهه وأساه على فراق حبيبته من ناحية أخرى ، والايجاز شاهد على ذلك ، وفيه المحافظة على وزن الشعر أيضاً .

٢ ـ أن يكون تعريف المسند إليه بالإضافة متضمناً تعظيم شأن المضاف إليه ، أو المضاف أو غيرهما :

فالمضاف مثل : « خادم الخليفة قادم فأكرمه » فلفظ « خادم » مسند إليه ، وقد عرف بالإضافة ، ولا يخفى عليك ما أفادته الإضافة زيادة على التعريف ـ فقد عظمت شأن المضاف أي الخادم .

والمضاف إليه ، مثل : خادمي فعل كذا وكذا ـ فأنت تحس أن هذا المتكلم يريد أن يعظم شأن نفسه ، وأنه يتخذ لنفسه خادماً .

وأما غير المضاف إليه والمضاف . فمثل قولك : « خادم السلطان زار

فلاناً » فأنت بلا شك ، تريد تعظيم هذا الشخص بأن خادم السلطان يزوره ، وبجوار التعظيم نحس بالإيجاز .

٣ ـ أن يكون تعريف المسند إليه بالاضافة متضمناً تحقير شأن المضاف والمضاف إليه أو غيرهما :

فالمضاف كقولك : « خادم الحجام حضر » والمضاف إليه ، مثل : ضارب زيد حضر .

وأما غيرهما : ولد اللص جليس زيد ، ففي هذه المثل بجانب الإيجاز ـ تحقير لزيد .

٤ ـ أن يكون تعريف المسند إليه بالإضافة يغني عن تفصيل متعسر أو متعذر أو مرجوح لجهة .

فالمتعسر مثل : « أهل الكنانة كرام » فإنه يتعسر على الإنسان أن يذكرهم فرداً فرداً ومنه قول الشاعر :

بنو مطر يوم اللقاء كأنهم　　أُسُود لها في غِيلَ خَفَّان أشبلُ(١)

والمتعذر مثل قادة الجيوش حضروا ، فإنه يتعذر على المذيع ـ مثلاً ـ أن يفصل خوفاً من الإحراج في تقديم البعض على البعض بدون مقتض لذلك .

والمرجوح لجهة مثل قول الحارث بن وعلة الجرمي :

قومي هم قتلوا أميم أخي　　فإذا رميت يصيبني سهمي

« فأميم » منادي مرخم ، وكانت تحضه على الأخذ بثأر أخيه ممن قتله من

---

(١) البيت لمروان بن أبي حفصة في مدح معن بن زائدة ، وبنو مطر قومه ، بطن من شيبان ، والغيل : الشجر المجتمع ، وخفان : مأسدة قرب الكوفة . والأشبل : أولاد الأسود ، والشاهد في قوله « بنو مطر » لإغناء الإضافة فيه عن تفصيل متعسر .

قومه ـ والشاهد في قوله : (قومي) لاغناء الإضافة عن تفصيل تركه أرجح لجهة ، هي . خوف تنفيرهم منه وإثارة الفتن بين قومه ، ولا يخفى عليك ما في الإضافة من تحسر يكتمه الشاعر في حشاياه وتأنيب وتبكيت لقومه حيث امتدت أيديهم على قتل واحد منهم .

٥ ـ أن يكون تعريف المسند إليه بالإضافة يتضمن اعتباراً لطيفاً كقول الشاعر :

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل أذاعت غزلها في القرائب

فالشاعر أضاف الكوكب الخرقاء للإشارة إلى أن هذه المرأة طبعها الإهمال والكسل ، فلا تنجز لباس الشتاء إلا في وقت متأخر .

إلى غير ذلك من الأغراض التي لا تخفى على صاحب الذوق السليم والطبع العربي الأصيل .

تنكير المسند إليه

ومن التصرفات التي يحدثها الأديب في « النظم » تنكير المسند إليه ، ليحقق أغراضاً بلاغية منها :

١ ـ يأتي المسند إليه منكراً للقصد إلى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِن أَقصَى المَدِينَةِ يَسعَى ﴾[1] فلفظ « رجل » مسند إليه وجاء نكرة لأن القصد منه إلى فرد غير معين ، فمواقف الرجولة التي من شيمها قول كلمة الحق مطلوبة في كل زمان ومكان ومن جميع أفراد الجنس ، ولذا جاء التنكير للدلالة على أنه فرد منتشر غير معين ولا محدد .

---

(١) سورة القصص ، آية ٢٠ .

وفي التنكيـر أيضـاً « تعـظيم وتعجب » يحس بهمـا مـن يعيش في المجتمعات الفاسدة التي يعز فيها قول كلمة الحق والعمل لها .

ومنه ـ في غير باب المسند إليه ـ قوله تعالى : ﴿ ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً رَجُلاً فِيهِ شُرَكاءُ متشاكسون ورَجُلاً سَلَماً لِرجُلٍ هَل يَستَويانِ مَثلاً ﴾[1] .

٢ ـ أن يراد من تنكير المسند إليه نـوع مخالف لـلأنواع المعهـودة كقولـه تعالى : ﴿وَعَلَى أبصَارِهِم غِشَاوَة ﴾[2] أي : نوع خاص من الغشاوة لا يتعارفه الناس بحيث يغطي مـا لا يغطيه شيء من الغشاوات وتحس في التنكيـر للفظ « غشاوة » التعظيم كما أحس بذلك السكاكي .

ومنـه ـ في غير بـاب المسند إليـه ـ قولـه تعـالى : ﴿ وَلَتجِـدَنَّهُم أحـرَص النَّـاسِ عَلى حَيَاة ﴾[3] أي نـوع من أنواع الحيـاة يكـون في المستقبـل ، لأن الحرص لا يكون إلا على شيء مستقبل .

وتقول الآية الكـريمة : ﴿ وَاللهُ خَلقَ كُـلَّ دَابَة مِن مَـاءٍ ﴾[4] فالتنكيـر فيها يحتمل النوعية بمعنى خلق كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع الماء ـ ويحتمـل الإفـراد ، أي خلق كـل فـرد من أفـراد الـدواب من فـرد من أفـراد النطف .

٣ ـ أَن يُنكر المسند إليه للتعظيم أي أنه أعظم من أنْ يُعْـرَف وَيعَيَّن كقول الشاعر :

لــه هِمم لا منتهى لكبـارهـا   وهمته الصغرى أجل من الدهر

أي همم عظيمة الشأن رفيعة المقام .

---

(١) سورة الزمر ، آية ٢٩ .

(٢) سورة البقرة ، آية ٧ .

(٣) سورة البقرة ، آية ٩٦ .

(٤) سورة النور ، آية ٤٥ .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَكُم فِي القَصاصِ حَيَاة ﴾[1] أي حياة عظيمة .

٤ ـ أن ينكر المسند إليه للتحقير بمعنى انحطاط شأنه إلى حد لا يمكن أن يعرف وذلك مثل : « لك عدو لا يعتد به » أي عدو حقير لا قيمة له ، ولا يعرفه أحد .

وقد اجتمع التعظيم والتحقير في قول ابن أبي السمط :

فتى لا يبالي المدلجون بنوره   إلى بابه ألا تضيء الكواكب
له حاجب عن كل أمر يشينه   وليس له عن طالب العرف حاجب

التنكير في حاجب الأول للتعظيم ، وفي الثاني للتحقير ، لأن مقام المدح يقتضي أن الحاجب أي المانع عن كل ما يشين لا بد أن يكون عظيماً ، وليس له أي حاجب عن المعروف والإحسان ، ولو كان حقيراً فنيل إحسانه ومعروفه مبذول لكل الناس .

٥ ـ وقد يقصد بالتنكير : إفادة معنى التكثير ، بمعنى أن هذا الشيء كثير حتى أنه لا يحتاج لتعريف ، وذلك مثل قولهم : « إن له لإبلا » ، و« إن له لغنماً » فمقام هذا الكلام يقتضي أن المراد « إبلاً كثيرة وغنماً » ، والتنكير يشعر بأن هذا أمر لا يمكن الإحاطة به لكثرته .

ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لِفِرعَونَ أَئِنَّ لَنا لأَجراً ﴾[2] فواضح أن السحرة يريدون أجراً كبيراً من فرعون إذا هم غلبوا موسي عليه السلام

٦ ـ وقد يقصد بالتنكير إفادة معنى التقليل وذلك قوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللهُ المُؤمنينَ وَالمُؤمنَاتِ جَنَّاتٍ تجرِي مِن تَحتِها الأنهارُ خَالِدين فِيها وَمَساكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدنٍ وَرِضْوانٌ مِن اللهِ أكبَرُ ﴾[3] .

---

(١) سورة البقرة ، آية ١٧٩ .
(٢) سورة الشعراء ، آية ٤١ .
(٣) سورة التوبة ، آية ٧٢ .

أي وشيء «ما» من رضوانه أكبر من ذلك كله ، لأن رضياه سبب كل سعادة وفلاح ، ولأن العبد إذا علم أن مولاه راض عنه فهو أكبر في نفسه مما وراءه من النعم[1] .

فالتنكير في « رضوان » للتقليل ، أي أقل قدر من رضاء الله خير للإنسان من الدنيا وما فيها ، ولا يخفى عليك ما في ذلك من التعظيم لرضاء الله .

وقد جاء التنكير للتعظيم والتكثير والفرق بينهما : أن التكثير ينظر فيه إلى الكميات والمقادير ، والتعظيم ينظر فيه إلى علو الشأن وكذلك الفرق بين التقليل والتحقير .

تأمل قوله تعالى لنبيه : ﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِن قَبْلِكَ ﴾[2] فلفظ « رسل » مسند إليه ورد منكراً لإفادة التكثير والتعظيم ومعناه : رسل ذوو عدد كثير ، وذوو شأن عظيم . وقد يكون التنكير للتحقير والتقليل معاً نحو : وصلني منه شيء ، أي حقير قليل .

٧ - وقد يأتي المسند إليه منكراً ، لأن المقام يمنع من التعريف كقول الشاعر :

إذا سئمت مهنده يمين لطول العهد بدله شمالاً

فالمقام يقتضي المبالغة في المدح .

ومن هنا نجد الشاعر لم يقل : « يمينه » احترازاً عن التصريح بنسبة السآمة إلى يمين الممدوح ، مبالغة في المدح .

---

(١) بغية الإيضاح ، ج ١ ص ٩١ .
(٢) سورة فاطر ، آية ٤ .

وصف المسند إليه

قد تتأمل الجملة فتجد المسند إليه قد وصف بوصف ساعد على وضوح المعنى ، والبلاغيون حريصون على لفتك إلى كل تصرف يحدث في النظم ويكون له تأثير في إيصال المعنى إلى قلب السامع . ودواعي وصف المسند إليه كثيرة منها .

١ ـ أن يكون الوصف مفسراً وكاشفاً عن معنى المسند إليه .

ومن المشهور في ذلك قول أوس بن حجر يرثي فضالة بن كلدة :

أيتها النفس أجملي جزعا إن الذي تحذرين قد وقعا

إن الذي جمع الشجاعة والنـ ـجدة والبر والتقى جمعا

الألمعي الذي يظن بك الظـ ـن كان قد رأى وقد سمعا

أودى فلا تنفع الإشاحة من أمر لمرء يحاول البدعا

فالمسند إليه في الأبيات « الذي » في قوله : « إن الذي جمع » ولفظ « الألمعي » منصوب صفة له وكاشفة عن معناه .

وخبر « إن الذي » البيت الأخير « أودى فلا تنفع » .

« حكي أن الأصمعي سئل عن الألمعي فأنشأ الأبيات السابقة ولم يزد .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا * إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا * وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴾[1] قال الزمخشري الهلع : سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير .

ومن قولهم : « ناقة هلوع » سريعة السير ، وعن أحمد بن يحيى ثعلب قال لي محمد بن عبد الله بن طاهر : ما الهلع ؟ قلت : « قد فسره الله تعالى »[2] .

---

(١) سورة المعارج ، آية ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ .

(٢) بغية الإيضاح ج ١ ص ٩٦ .

ومنه قولهم : الجسم الطويل العريض محتاج إلى فراغ يشغله » .

٢ ـ أن يكون وصف المسند إليه مخصصاً له ـ والتخصيص رفع الأحتمال في المعارف ، وتقليل الاشتراك في النكرات .

وذلك مثل : « زيد التاجر عندنا » فزيد مسند إليه والتاجر صفة مميزة له .

٣ ـ أن يكون وصف المسند إليه مدحاً له أو ذماً ، مثال الأول « جاء زيد العالم ، ومثال الثاني » ذهب زيد الفاسق .

٤ ـ أن يكون الوصف تأكيداً للمسند إليه كقولك : « أمس الدابر كان يوماً عظيماً » فهنا لفظ الدابر » صفة لأمس وتفيد تأكيداً زائداً على الوصفية وليس تأكيداً اصطلاحياً كما هو معروف في علم « النحو وذلك بشرط أن يكون المقام اقتضى وصف الأمس بالدبور .

٥ ـ أن يكون الوصف بياناً للمسند إليه وذلك كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[1] قال الزمخشري : الاسم الحامل لمعنى الإفراد والتثنية دال على شيئين : على الجنسية والعدد المخصوص : فإذا أريدت الدلالة على أن المعنى به منهما ، والذي سيق له الحديث هو العدد : شفع بما يؤكد ، فدل به على القصد إليه ، والعناية به ، ألا ترى أنك لو قلت : إنما هو إله ولم تؤكد بواحد لم يحسن ، وخيل أنك تثبت الإلهية لا الوحدانية[2] .

---

(١) سورة النحل ، آية ٥١ .

(٢) انظر عروس الأفراح ج ١ ص ٣٦٥ ، وبغية الإيضاح ج ١ ص ٩٧ ، ٩٨ .

توكيد المسند إليه :

وترى المتكلم يأتي بالمسند إليه مؤكداً ليحقق أغراضاً بلاغية منها :

١ ـ تقرير المسند إليه في ذهن السامع ، إذا اقتضى المقام ذلك ، حيث يخاف المتكلم أن يكون السامع غافلاً عن سماعه أولاً ، فيكرره ليسمعه ثانياً . وحينئذ يتقرر المسند إليه ويصل الحكم إلى السامع كما يريد المتكلم .

فحرص المتكلم على وصول المعنى المراد من المسند إليه كاملاً وبدقة إلى ذهن السامع ، هو الهدف من التصرف البلاغي الذي يحدثه المتكلم في النظم أو في العبارة ، وذلك مثل : « جاء زيد زيد » فزيد المسند إليه قد أكد « بزيد » الثاني لأن المتكلم أراد أن يجعله مستقراً محققاً ثابتاً بحيث لا يُظَنُّ به غيره ، وذلك إذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند إليه « زيد » أو عن حمله على معناه .

٢ ـ وقد يأتي المسند إليه مؤكداً لدفع توهم السامع أن المتكلم قد تجوّز في كلامه ، فيقول المتكلم مثلاً : زار الكلية اليوم رئيس الجمهورية رئيس الجمهورية أو نفسه أو عينه لئلا يتوهم السامع أن الزائر للكلية بعض مساعدي الرئيس أو مستشاريه ، وإنما أسندت الزيارة إلى لفظ رئيس الجمهورية مجازاً ، ولا شك أن دفع توهم التجوّز في المسند إليه مما يقرر معناه ، ويحقق الغرض المقصود .

٣ ـ ويأتي المسند إليه مؤكداً لدفع توهم السامع أو المتكلم ذكر المسند إليه سهواً ، وأن صاحب الحكم غيره ، وذلك مثل : « جاءني زيد زيد ». فزيد الأول مسند إليه ، وزيد الثاني تأكيد دفع توهم السامع أن المتكلم سها في إثبات الحكم لغير مَنْ هو له .

٤ ـ وقد يأتي المسند إليه مؤكداً لدفع توهم السامع عدم الشمول وذلك

مثل : « جاءني القوم كلهم أو أجمعون » « فالقوم » مسند إليه وهو يقتضي الشمول ، أي يشمل المجيء جميع أفراد القوم ، ولكن قد يتوهم السامع أن « القوم » مستعمل في البعض من باب إطلاق الكل على البعض على سبيل المجاز المرسل اللغوي ، فيأتي المتكلم بالتأكيد وهو « كلهم » أو « أجمعون » لدفع هذا المجاز الذي يوهم عدم إرادة الشمول : فيقول المتكلم : جاءني القوم كلهم أجمعون .

بيان المسند إليه

١ ـ وقد يأتي المتكلم بعطف البيان على المسند إليه لقصد إيضاحه باسم مختص به ، وذلك مثل « جاءني صديقك خالد » فصديقك مسند إليه وخالد عطف بيان له ، ولا شك أن عطف البيان وضح المسند إليه لأنه أخص إذا فرض أنه لا يسمى من الأصدقاء بخالد إلا صديق واحد ، فيكون بياناً للأول .

ومثال ما يحصل به البيان قول الشاعر :

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ... ركبان مكة بين الغيل والسند

والواو في « والمؤمن » واو القسم ، والمراد بالمؤمن : المولى سبحانه وتعالى مأخوذ من الأمان ، والعائذات : جمع عائذة من العوذ وهو الالتجاء والطير : عطف بيان على العائذات . والمعنى : والله الذي آمن الطير الملتجئة للحرم والساكنة به للأمن من الاصطياد والأخذ وقد حصل ، إذْ لا يجوز لأحد أخذها ، بل الركبان القاصدون مكة المارون بين الغيل والسند تمسحها ولا تتعرض لها ، والغَيْل ، بفتح الغين ، وسكون الياء .

والسَّنَد بفتح السين والنون : موضعان في جانب الحرم فيهما الماء[1] .

---

(١) راجع حاشية الدسوقي ح ١ ص ٣٧٣ .

والعائذات ليس من باب المسند إليه لأنه إما مفعول بـه للمؤمن أو مضاف إليه . والطير عطف بيان للعائذات لأن العائذات صادق على الطير وعلى غيره مما يعوذ بالحرم ويؤمنه الله سبحانه وتعالى فيه من سائر الوحوش .

٢ ـ وقد أتى عطف البيان للمدح . وذلك في قولـه تعالى : ﴿جَعَلَ اللهُ الكَعْبَةَ البَيْتَ الحَرَامَ﴾[1] فالبيت الحرام عطف بيان للمدح ، لأن الكعبة أظهر من نار على علم ، وإنما كان للمدح ، لأن فيه دلالـة على أن هذا البيت موصوف بالحرمة ، ومنعوت بتعظيم الإحترام والمنع من كل امتهان وانتهاك ، وإنما جعل عطف بيان لأن البيت ليس مشتقاً[2] .

الأبدال من المسند إليه

الابدال من المسند إليـه يكون لـزيادة تقرير الغرض الذي يستعمل له الكلام فمثاله في بدل المطابقة قولهم : « جاءني أخوك زيد » فـزيد بـدل ودل على تقرير الغرض لأن مفهومه هو مفهوم « أخوك » ومثاله في بدل البعض قـولهم : (جاءني القـوم أكثرهم) والتقرير فيه يذكر ما اشتمل عليه الأول بـالدلالـة الكلية « فـإن الأكثر بعض القـوم ، ولا يخلو بـدل البعض من بيان إجمـالي وتوضيـح المقصـود ، ومثالـه في بـدل الاشتمـال « أعجبني الاستاذ علمه » وقد حصل فيه التقرير من جهة أن الكلام السابق يقتضيه إجمالاً ويشعر بـه في الجملة . بمعنى أن النفس قبـل ذكـره تتشوف لشيء يـطلبـه الكـلام السـابق ، ويشتمل عليـه بالتقـاضي وبنوع من الاستلزام . فـذكره بعـد تحققه يكون تفصيلاً ، فيكون كأنه ذكر إجمـالاً ثم تفصيلاً وهـذا الاقتضاء هـو المراد بالاشتمال .

---

(١) سورة المائدة، آية ٩٧ .

(٢) راجع مواهب الفتاح ح ١ ص ٣٧٤ .

ومنه في غير باب المسند إليه قوله تعالى : ﴿ اهدِنَا الصِّراطَ المُستَقِيم صِرَاطَ الَّذِين أنعَمتَ عَلَيهِم ﴾ فإن الصراط الثاني بدل ، وفيه بيان أن الصراط المستقيم هو صراط المنعم عليهم بالإيمان والرضوان والهدى من كل ضلال . ففيه إيضاح وزيادة تقرير .

العطف على المسند إليه

وترى المتكلم قد عطف على المسند إليه ويريد من وراء ذلك أغراضاً بلاغية منها :

١ ـ تفصيل المسند إليه مع الاختصار ، وذلك إذا كان العطف بالواو ، مثل : « جاءني زيد وبكر وخالد » فإن في هذا المثال تفصيلاً للفاعل الذي فعل المجيء بأنه زيد وبكر وخالد ـ وقولنا : « مع الاختصار » احتراز ، على نحو : جاءني زيد ، وجاءني بكر ، وجاءني خالد ، فإن في هذا المثال تفصيلاً للفاعل أيضاً ، ولكن بدون اختصار ، وهو ليس من العطف على المسند إليه المحقق للاختصار ، ولكنه من باب عطف الجمل الذي طريقه التطويل .

والعطف « بالواو » يفيد مجرد الاجتماع فحسب وذلك يكون :

أ ـ إما في ذات واحدة كقولك : قام علي وقعد ، فقد أفاد العطف فيه إجتماع القيام والقعود في ذات « علي » من غير تعرض لأَزْيَدَ من ذلك .

ب ـ وإما أن يكون الاجتماع في وصف واحد كقولك : قام علي وزيد ، فإن فيه اجتماع ذات « علي » وذات « زيد » في وصف واحد هو القيام .

ج ـ وإما أن يكون الاجتماع في الوجود وذلك مثل قولك : « قام علي وقعد زيد » فإن فيه « اجتماع » قيام « علي » وقعود زيد في الوجود ، وذلك في عطف الجمل .

٢ ـ ويعطف على المسند إليه أيضاً إذا أراد المتكلم تفصيل المسند مع الاختصار «وذلك إذا كان العطف بغير الواو .

وتفصيل ذلك أننا عرفنا أن العطف بالواو يكون لمجرد الاجتماع فحسب ، ولكن العطف بغير الواو يفيد مع الاجتماع خصوصية أخرى توضح أن ذلك الاجتماع كان باصطحاب ، أو بأن أحد المجتمعين كان قبل الآخر ، أو بعده بمهلة أو بدونها .

والمتكلم حينما يريد إفادة تلك الخصوصية في عبارته ، له طريقان : طريق التطويل ، وذلك بزيادة ما يدل على تلك الخصوصية فيقول مثلاً : « جاء زيد وعمرو قبله أو بعده بسنة أو بشهر أو بأثره ، فقد أفاد هذا الكلام أن اتصاف أحد المسند إليهما بالحكم ، إنما هو قبل الآخر أو بعده بمهلة أو بدونها ، وهذا معنى التفصيل ، لكن تلك الإفادة بزيادة القبلية والبعدية بسنة أو شهر وبالأثرية فيها تطويل .

والطريق الثاني : الاختصار ، وذلك يكون بإفادة تلك الخصوصية بحرف العطف المفيد لها ، وذلك مثل قولهم : (جاءني زيد فعمرو) فإن العطف « بالفاء » يفيد تعلق الحكم بالثاني بعد الأول بلا مهلة ، وفيه تفصيل واضح وتقول : « جاءني زيد ثم عمرو » فإن العطف بثم يفيد البعدية مع المهلة .

وتقول : « جاءني القوم حتى خالد » إذا كان خالداً أعلى القوم أو أدناهم ، فان العطف بحتى يفيد أن معطوفها غاية لما قبلها في الرفعة كقولهم : « مات الناس حتى الأنبياء » أو في الدناءة كقولهم : « غلب الناس زيداً حتى النساء » .

٣ ـ أن يكون العطف على المسند إليه لرد السامع من الخطأ إلى الصواب وذلك كما في العطف « بلا » ، وهي للنفي بعد الإثبات نحو : « جاءني زيد لا عمرو » لمن اعتقد أن عمراً جاء دون زيد أو أنهما قد جاءا

معاً ، فترده إلى الصواب ببيان انفراد زيد بالمجيء دون عمرو .

ومما يستعمل للرد إلى الصواب من حروف العطف « لكن » وهي للإثبات بعد النفي وذلك نحو : « ما جاء زيد لكن عمرو » رداً على من زعم أن زيداً جاء دون عمرو .

٤ ـ أن يكون العطف على المسند إليه لصرف الحكم عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر ، وذلك إذا كان العطف « ببل » .

وكان المعطوف عليه مثبتاً نحو : « جاءني زيد بل عمرو » .

وبل في هذا المثال تفيد صرف الحكم الذي هو المجيء عن زيد ، وتثبته لعمرو ، ويكون « زيد » في حكم المسكوت عنه ، محتملاً للإثبات أو النفي وهذا هو المشهور ، وقيل : بنفي الحكم عن « زيد » قطعاً[1] .

أما إذا كان المعطوف عليه منفياً ، مثل : ـ ما جاءني زيد بل عمرو » ـ فهو يفيد ثبوت الحكم للتابع « عمرو » مع السكوت عن ثبوته أو انتفائه عن المتبوع « زيد » والمعنى : ثبوت المجيء ، « لعمرو » مع احتمال مجيء « زيد » وعدم مجيئه .

وقيل : إن ذلك يفيد انتفاء الحكم ـ أي المجيء ـ عن المتبوع « زيد » قطعاً .

٥ ـ أن يكون العطف على المسند إليه يشعر بأن المتكلم شاك أو يكون القصد إلى تشكيك السامع أو إبهام الحكم عليه أو القصد إلى التخيير أو الاباحة ، وذلك يكون إذا كان العطف « بأوْ » .

فمن الأول والثاني قولك : جاءني زيد أو عمرو إذا كان المتكلم لا يدري أيهما جاء ، أو إذا كان يقصد تشكيك السامع لغرض في نفسه .

---

(١) راجع مواهب الفتاح ص ٣٨٣ .

ومثال الإبهام قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾[1] .

والمعنى : نحن وأنتم فريقان أحدهما مهتد والآخر ضال ، فإما أن يكون المهتدون إيانا والضالون أياكم ، وإما العكس ، وقد أبهم الأمر على السامعين تفادياً لنسبتهم إلى الضلال حتى لا يشتد عنادهم ، وتيسر لهم سبل النظر إلى ما هم فيه من اختلاف وتفرق وضلال ، وإلى ما عليه المسلمون من ألفة ومحبة وإيثار واتحاد ، فيتبين لهم خطؤهم فيقلعون عن عنادهم ، ويدخلون الإسلام .

التخيير والإباحة : والفرق بينهما أن الإباحة لا تمنع من الجمع بين التابع والمتبوع ، وأما التخيير فإن الحكم لا يكون إلا لأحدهما .

فإذا قلنا : « جالس الحسن أو الكامل » فإن كان المقصود الجلوس مع أحدهما فحسب فالكلام على التخيير ، وإن كان المقصود أن يجلس مع أحدهما أو كلاهما كان الكلام على الإباحة .

تعقيب المسند إليه بضمير الفصل

يعقب المسند إليه بضمير الفصل لأغراض بلاغية منها :

١ ـ تخصيص المسند إليه بالمسند ، أي قصر المسند على المسند إليه ، وذلك مثل : « محمد هو كريم في هذا البلد » فضمير الفصل « هو » يفيد أن المسند « كريم » مختص بالمسند إليه وهو « محمد » بحيث لا يتعداه إلى أن يكون غير محمد كريماً مبالغة في وصفه بالكرم .

---

(١) سورة سبأ ، آية ٢٤ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعلَموا أَنَّ اللهَ هُوَ يَقبَلُ التَّوبةَ عَنْ عِبادِهِ ﴾[1] والمعنى : لا يقبل التوبة عن العباد إلا الله .

فقبول التوبة مقصور عليه جل وعلا .

٢ ـ وقد يكون تعقيب المسند إليه بضمير الفصل ـ لمجرد التأكيد ، إذا كان التخصيص حاصلاً بدونه ، بأن يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند إليه نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزاق ﴾[2] .

والمعنى : لا رازق إلا هو ، أو قصر المسند إليه على المسند نحو : « الكرم هو التقوى والحسب هو المال » ، أي لا كرم إلا بالتقوى ، ولا حسب إلا المال .

ومنه قول أبي الطيب :

إذا كان الشباب هو السكر والشيـ ـب هَمّاً فالحياة هي الحمام

أَيْ لا حياة إلا الحمام[3] ، فالقصر حاصل بتعريف الطرفين وضمير الفصل للتأكيد .

تقديم المسند إليه

المألوف في الجملة الإسمية أن يتقدم المبتدأ . ويأتي بعده الخبر ، كما أن المألوف في الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل ، ويتبعه الفاعل . ثم تأتي مكملات الجملة .

وقد يخالف الأديب هذا المألوف . فيتصرف في ترتيب « النظم » كي

---

(١) سورة التوبة ، آية ١٠٤ .

(٢) سورة الذاريات ، آية ٥٨ .

(٣) راجع المطول ، ص ١٠٥ ، ١٦ .

يجعله قادراً على الإيحاء بأفكار زائدة على المعنى الأصلي ، دون حاجة إلى تعبير آخر .

ومن هذه التصرفات : « تقديم المسند إليه » : لتحقيق أغراض بلاغية منها :

١ ـ أن يكون ذكر المسند إليه المقدم أهم ، والعناية به أولى . وهذا تعليل القدماء للتقديم ، وقد نعى عليهم الشيخ عبد القاهر ـ هذا الإجمال ، وقال : واعلم أنا لم نجدهم إعتمدوا في التقديم شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام . لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء يعرف فيه معنى ، وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال : قُدِّم للعناية ، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم[1] .

ثم جاء البلاغيون بعد عبد القاهر ، وفصلوا وجه كون ذكر المسند إليه أهم . والعناية به أولى بما يلي :

(أ) كون المسند إليه هو الأصل : لأنه المحكوم عليه ، ولا بد أن يكون مذكوراً قبل الحكم عليه ، إذا لم يكن في العبارة ما يقتضي العدول عن ذلك الأصل ، ومثال ذلك قولهم : « عادل سديد الرأي » فعادل مسند إليه ، وقد قدم لكونه الأصل ، ولا مقتضى للعدول عن ذلك الأصل . وتحس بأن تقديم المسند إليه في هذا المثال ـ أن المتكلم يريد أن يشعر السامع بأن همه وقصده العناية « بعادل » المسند إليه .

وقد وضعه في مكانه الأصلي ، وهذا دليل على تلك العناية ، وبرهان على الأهمية .

(ب) وقد يقدم الأديب المسند إليه ، ليتمكن الخبر في ذهن السامع ،

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٧٤ .

وذلك إذا كان في المبتدأ تشويق إليه . فيكون حق الكلام تطويل المسند إليه ، ولا شك أن مجيء الخبر بعد التشوق إليه ، ألذ وأوقع في النفس .

ومن المشهور في ذلك قول أبي العلاء :

والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد

والمعنى : أن الذي تحيرت فيه الخلائق ، واختلفت في أمر بعثه : هو ذلك الحيوان الآدمي ، بدليل ما قبله :

أن أمر الإله واختلف النا س فداع إلى ضلال وهاد

والشاهد : تقديم المسند إليه « والذي حارت البرية فيه » ، لأن في تقديمه تشويقاً إى الخبر « حيوان مستحدث من جماد » ، إذ قد اتصل بالمسند إليه ، ما يدعو إلى الدهشة والعجب ، وهو : « قوله « حارت البرية فيه » - فإذا ما ذكر المسند ، أي : الخبر بعد هذا التشويق - تمكن في النفس واستقر في القلب .

ومنه إذا كان المسند إليه ضمير شأن أو قصة ، فإن فيه من الإبهام ما يحتاج إلى التفسير والتوضيح : فإذا ورد المسند ، وقام بتوضيح هذا الإبهام ، كان في تقديم المسند إليه ، تشويق إلى ذكر الخبر ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ قُل هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾[1] وقوله : ﴿ فَإِنَّها لَا تَعمَى الأَبصَارُ ﴾[2] وقول الشاعر :

هي الدنيا تقول بملء فيها

حذار حذار من بطشي وفتكي

ولا شك أن الإبهام الذي جاء من ذكر الضمائر في الأمثلة السابقة يجعل النفس تتلهف على ذكر الخبر ، لتنزيل هذا الإبهام ، وحينما يطلب الكلام

---

(١) سورة الإخلاص آية ١ .

(٢) سورة الحج آية ٤٦ .

بعضه بعضاً يوصف بالترابط ومعانيه بالتماسك ، وهذان من أوصاف الأسلوب الجيد .

(ج) تعجيل المسرة أو المساءة كقولك : « سعد في دارك » و« السفاح في دار صديقك » .

(د) وقد يقدم المتكلم المسند إليه للإبهام بأنه لا يزول عن الخاطر ، فهو إلى الذكر أقرب ، كقول جميل :

بثينة ما فيها إذا ما تَبصَّرت   معاب ولا فيها إذا نسبت أَشْب

تبصرت : استقصى النظر إليها ، والأَشْب : العَيب ، والمعنى : أن من نظر إلى بثينة لا يجد فيها معابا ، ومن نسبها لا يرى فيها عيباً .

(و) إظهار تعظيمه ، أو تحقيره ، فمثال الأول : قوله تعالى : « ﴿ مُحَمدٌ رَسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلى الكُفَّار رُحَماءَ بَينَهم ﴾[1] » ، فمحمدﷺ مسند إليه قدم للتعجيل بإظهار تعظيمه .

ومثال الثاني ، قولهم : « الدنيا لا تساوي عند الله جناح بعوضة » ، فالدنيا مسند إليه ، قدم للتعجيل بإظهار تحقيره .

٢ ـ تخصيص المسند إليه بالخبر الفعلي ، أي قصر الخبر الفعلي عليه . وذلك إذا كان الخبر جملة فعلية وله صور :

الصورة الأولى : إذا كان المسند إليه ضميراً ، وولي حرف النفي ، وذلك مثل قولهم : « ما أنا قصرت في حاجتك » ، تريد أنه لم يقع منك تقصير ، وأنت لا تنفي أن يكون التقصير قد وقع من غيرك ، ولهذا لا يصح أن تقول : ما أنا قصرت ولا غيري ، لاستحالة وقوع تقصير من غير فاعل ، ومنه قول الشاعر :

---

(١) سورة الفتح آية ٢٩ .

ومـا أنـا أسقمت جسمي بـه ... ولا أنـا أضرمت في القلب نـاراً

فالمعنى أن هذا السقم الموجود « والضـرم الثابت ، مـا أنا جـالباً لهمـا ، فالقصد إلى نفي كونه فاعلاً لهما لا إلى نفيهما .

ويفهم من ذلك : أن المسند إليه إذا قدم على الخبر الفعلي ، كان الفعل ثابتاً وواقعاً ، فإذا نفيته عن نفسك ـ مثلاً ثبت لغيرك ، ولا يجوز نفيه عن الغير لاستحالة وقوع فعل بلا فاعل .

فـإذا قلت : ما أنـا فعلت هذا ، كـان كلامـاً صحيحاً ، لأنـك تنفي فعلاً واقعاً ومشاراً إليه ، عن نفسك ، وتثبته لغيرك .

أما إذا قلت : ما فعلت هذا : كان كـلاماً فـاسداً لأنـك تنفي فعلاً ، مـع أنك تشير إليه ، ومعلوم أن الإشارة تكون لمحسوس ثابت ومعين .

وتقول : « ما قلت أنا ولا أحد غيري ، كان الكلام صحيحاً . لأن الفعل ليس واقعاً ، بل هو منفي ، كما ترى ، فلك أن تنفيه عن نفسك وعن غيرك ـ أما إذا قلت : « ما أنا قلت ولا أحد غيري ، كأن كلاماً فاسداً ، لأنك تنفي فعلاً واقعاً ، عن نفسك ، وعن غيرك ، وهذا غير ممكن قطعاً . وأمثله تقديم المسند إليه السابقة أفادت التخصيص ـ وإن شئت قلت : القصر ، من قصر الصفة على الموصوف .

الصورة الثانية :

إذا كان المسند إليه اسماً ظاهراً معرفة وولي حرف النفي ومثال ذلك : « ما زيد فعل هذا فهذا يفيد التخصيص ، بمعنى أنك نفيت الفعل عن زيد وأثبته لغيره .

الصورة الثالثة :

إذا كان المسند إليه نكرة ، وولى حرف النفي ، مثاله : « ما رجل جاءني » وفي هذه الصورة سبب آخر لإفادة التخصيص ، وهو كون المسند إليه نكرة ،

ويكون إما لتخصيص الجنس ، والمعنى « ما رجل جاءني بل امرأة » وإما لتخصيص الوحدة ـ والمعنى : « ما رجل جاءني بل رجلان » .

الصورة الرابعة :

إذا كان المسند إليه نكرة ، ولم يل حرف النفي ، وكان الخبر مثبتاً مثاله « رجل جاءني » .

الصورة الخامسة :

إذا كان المسند إليه نكرة ولم يل حرف النفي وكان الخبر منفياً ، وذلك نحو : « رجل ما جاءني » .

وإذا تقدم المسند إليه على خبره الفعلي وكان نكرة فإنه يكون للتخصيص قطعاً ، إلا أنه يكون مرة لتخصيص الجنس بالفعل ، ومرة أخرى لتخصيص العدد من هذا الجنس .

والفصل بين المقامين ، إنما هو لحال المخاطب ، فإن كان النزاع في الجنس ، فالتخصيص له ، والقصر عليه ، وان كان في العدد فالتخصيص للعدد ، تقول لمن عرف أن قد أتاك آت ، ولم يدر أرجل هو أم امرأة : « رجل جاءني » أي لا امرأة فيفيد قصر المجيء على جنس الرجال تعييناً ، أو يفيد قصر المجيء على جنس الرجال قلباً ، إذا كان المخاطب يعتقد العكس .

وتقول لِمَنْ عرف أن قد أتاك آت من جنس الرجال ، ولم يدر أرجل هو أم رجلان : « رجل جاءني » أي لا رجلان فيفيد قصر المجيء على العدد المذكور وهو الواحد من جنس الرجال تعييناً ، أو يفيد قصر المجيء على العدد المذكور ، وهو الواحد من جنس الرجال قلباً ، إذا كان المخاطب يعتقد العكس .

هذا ، ويلحق بالجنس في هذا الباب النوع ، بحسب الوصف ، أو غيره .

قال الشيخ عبد القاهر : « وكذلك إن قلت : « رجل طويل جاءني » لم يستقم حتى يكون السامع قد ظن انه قد أتاك قصير ، أو نزلته منزلة من ظن ذلك » .

وسر هذا التنوع هو أن الإسم النكرة حامل لمعنيين : الجنس والعدد ، لأن أصل النكرة أن تكون للواحد من الجنس ، فيقع القصد بها تارة إلى الجنس فقط ، أي إذا كانت منازعة المخاطب في الجنس ، وتارة إلى الواحدة : « يعني أو غيرها من أنواع العدد » إذا كانت المنازعة في العدد[1] .

الصورة السادسة : إذا تقدّم المسند إليه على الفعل ، ولم يكن في الكلام نفي ، وكان الغرض قصر الفعل على المقدم ، ونفيه عن واحد آخر ، أو عن جميع ما عدا المقدم ، وهو على الأول قصر إضافي ، وعلى الثاني حقيقي ، مثال ذلك أن يقول : « أنا كتبت في معنى فلان ـ أي شأنه ـ « وأنا شفعت في بابه » ـ أي أمره ـ تريد أن تدعى الانفراد بذلك : وأن ترد على من زعم أن غيرك مشاركك في الأمر ، فتفرد نفسك به ، وهو على الأول : « قصر قلب » ، وعلى الثاني ، قصر إفراد ، ويجوز أن يكون (قصر تعيين)[2] .

إذا قلته لمن ردد الأمر بينك ، وبين غيرك ، وكل ذلك من « القصر الإضافي » .

فإذا أردنا أن نثبت الفعل لأنفسنا ، وننفيه عن جميع من عدانا « كان قصراً حقيقياً »[3] .

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٩٤ ، ٩٥ ، وانظر أيضاً محاضرات في البلاغة ص ٦٣ ، ٦٢ لأستاذنا العقدة .

(٢) قصر القلب : ما كان المخاطب ، معتقداً فيه العكس ، والإفراد . ما كان معتقداً فيه الشركة ، والتعيين : ما كان فيه متردداً .

(٣) الإضافي : ما كان بالنسبة لعدد محصور من الصفات أو الموصوفين : والحقيقي ما كان بالنسبة لجميع ما عدا المقصور عليه .

ومن البين في أن التقديم يأتي للتخصيص ، قولهم في المثل : « أتعلمني بضب أنا حرشته » ، أي أعملت الحيلة الخاصة في صيده حتى اصطدته[1] : والمثل يضرب لمن يخبرك بشيء أنت أعلم به .

فإن المعنى ما حرشه أحد غيري ، وواضح أنه من قصر القلب : لأن حرش الضب لا يكون من اثنين .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُم ﴾[2] مردوا على النفاق : تمهروا فيه .

فإن المعنى : لا يعلمهم إلا نحن ، وذلك لإبطانهم الكفر في أعماق قلوبهم .

وواضح أنه من قصر القلب ، لأن العلم بما في القلوب لا يكون إلا من الله .

الصورة السابعة : إذا قدم المسند إليه على الفعل والنفي جميعاً ، وكان الغرض من التقديم قصر نفي الفعل على المسند إليه المقدم وإثباته لغيره ، نحو قولنا : « أنا لا أفعل كذا » و« أنت ما كتبت في شأني » .

٣ ـ تقديم المسند إليه لتقوية الحكم ، ويكون في صورتين :

الصورة الأولى : أن يتقدم المسند إليه على الخبر الفعلي ، ولم يكن في الكلام نفي ، وكان الغرض إفادة تقوية الحكم الذي هو ثبوت الفعل للفاعل وتوكيده ، ودفع الشك عنه ، لا قصره عليه مثال ذلك أن تقول : « هو يعطي الجزيل ، هو يحب الثناء » لا تريد أن تقصر الفعل عليه ولا أن تنفيه عن غيره ، وإنما تريد أن تحقق الحكم ، وتمكنه في نفس السامع ، وتدفع الشك

---

(١) هذه الحيلة أن يحرك يده على باب جحره حتى يظن أنها حية ، فيضربها بذيله ، فيمسكه .

(٢) سورة التوبة ، آية ١٠١ .

عنه . ومنه قول الشاعر :

هم يفرشون اللبد كل طمرة
وأجرد سباح يبذ المغاليا

اللبد : المتلبد من الصوف أو الشعر ، والطمرة : الفرس الكريمة . والأجرد : القصير الشعر ، والسباح : الذي يشبه سيره السباحة في اللين واليسر والمغاليا : المبالغ في عدوه ، والشاهد : هم يفرشون .

ومنه قول الآخر :

هم يضربون الكبش يبرق بيضه   على وجهه من الدماء سبائب

والكبش : رئيس القوم . والبيض جمع بيضة وهي : « الخوذة » الحديدية . والسبائب : الطرائق ، والشاهد : هم يضربون ، وقول الآخر :

سليمى أزمعت بينا   فأين تقولها أينا ؟

والشاهد : سليمى أزمعت .

وقوله الشاعر :

هما يلبسان المجد أحسن لبسة   شحيحان ما استطاعا عليه كلاهما

والشاهد : هما يلبسان .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاتَخذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخلُقون شَيئاً وَهُم يُخلَقونَ ﴾[1] والشاهد في الآية : (وهم يخلقون) :

وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا جَاءُوكُم قَالُوا آمَنَّا وَقَد دَخَلُوا بِالكُفرِ وَهُم قَد خَرَجُوا بِهِ ﴾[2] والشاهد : وهم قد خرجوا به .

---

(١) سورة الفرقان ، آية ٣ .

(٢) سورة المائدة ، آية ٦١ .

فإن تقديم المسند إليه ، في كل ذلك قصد به تأكيد ثبوت الفعل للفاعل ، ومنع السامع من الشك ، فبدىء بالمسند إليه ، لتنبيهه ، ومنعه من الشك والإنكار .

وسر إفادة التقديم التقوية في مثل ، « هم يضربون الكبش يبرق بيضه » أن الضرب قد أسند إلى ضمير « هم » مرتين : إحداهما : إسناده إلى واو الجماعة في « يضربون » والثانية إسناد جملة « يضربون » إلى الضمير « هم » الذي هو المسند إليه المقدم ، وهو عين الضمير « واو الجماعة » في « يضربون » فهذا التكرار للإسناد هو منشأ التوكيد ، ودفع الشك .

وقد استدل الشيخ عبد القاهر الجرجاني على أن تقديم المسند إليه على الفعل يفيد تقوية الحكم وتوكيده ـ بأن البلغاء يستعملونه في المواضع التي تحتاج إلى توكيد ، منها :

١ ـ أن يجيء فيما سبق فيه إنكار ، كأن يقول قائل : لا أعلم ما تقول ، فتكذب علمه ، فتقول له : أنت تعلم أن الأمر على ما أقول ، فتقدم الفاعل .

وقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾[1] أي يعلمون كذبهم ، ولا شك أنهم ينكرون الكذب ، وينكرون كذلك علمهم بكذبهم ، ومعلوم أن الإنكار يقتضي توكيد الحكم ، من أجل ذلك قدم الفاعل .

٢ ـ أنه يجيء فيما اعترضه شك ، كأن يقول القائل : كأنك لا تعلم ما قال فلان ، فيظهر شكه في علمك ، فتقول : أنا أعلم ما قال ، ولكني أداريه .

٣ ـ أنه يجيء في تكذيب مدّع ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَد دَّخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ﴾[2] فإن قولهم : «آمنا» دعوى منهم أنهم

---

(١) سورة آل عمران ، آية ٧٥ .
(٢) سورة المائدة آية ٦١.

لم يخرجوا بالكفر ، فالموضع موضع تكذيب ، وهو أيضاً من قبيل رد الإنكار ، لأنهم ينكرون الكفر .

٤ ـ أنه يؤتى به فيما القياس في مثله ألا يكون ، أي فيما يقتضي العقل والمنطق ألا يكون ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخلُقُونَ شَيئاً وَهُم يُخلَقُون ﴾ فإنهم وإن كانوا لا ينكرون أنها مخلوقة ، فإن عبادتها تقتضي أنها غير مخلوقة ، لأن العقل يقتضي أن يكون المعبود خالقاً لا مخلوقاً .

٥ ـ وكذلك يجيء تقديم المسند إليه للتقوية ـ في كل خبر كان على خلاف العادة ، وفيما يستغرب من الأمور ، كما يقولون في كتب النحو : « بقرة تكلمت » و« فلان يدعي العظيم وهو يعيا باليسير ، ويزعم أنه شجاع وهو يفزع من أدنى شيء » فكل ذلك أمر مستغرب جاء على خلاف العادة فهو في حاجة إلى التوكيد ، لعدم الاستعداد لقبوله .

٦ ـ يجيء هذا الأسلوب كثيراً في الوعد والضمان ، كقول الرجل : أنا أعطيك أنا أكفيك ، أنا أقوم بهذا الأمر ، وذلك أن من شأن الموعود أن يعترضه الشك في تمام الوعد ، وفي الوفاء به ، فهو أحوج إلى التوكيد .

٧ ـ وكذلك يكثر في المدح والفخر ، نحو : هو يعطي الجزيل وهو يقوي الضيف ، ومنه قول الشاعر :

نحن في المشتاة ندعو الجفلى لا ترى الآدب منا ينتقر

والمشتاة : زمان الشتاء أو مكانه ، والجفلى بالتحريك : الدعوة العامة والآدب : الداعي إلى الطعام . وينتقر : يدعو التقرى وهي : الدعوة الخاصة .

وقول الآخر :

ولأنت تفري ما خلقت وبعـ ـض القوم يخلق ثم لا يفري

(١) الفرقان آية ٣ .

الخلق هنا : التقدير والقياس ، والفرى : الصنع ، وأصلهما في الأديم وهو الجلد ، يقول : أنت إذا قدرت أديماً لتصنعه ، صنعته وأتممته ، وبعض الناس يقيس الأديم ويقدره ، ولكنه لا يصنعه ، ولا يتمه ، والكلام مثل ، يشبه الرجل الذي يعد العدة فينجزها ، أو يعزم العزم فينهض ، بمن يقدر الجلد فيصنعه ويتمه ، ويشبه من يعد فيخلف ، ويعزم فلا يمضي ، وبمن يقدر الجلد ولا يصنعه .

وإنما احتاج المدح إلى التوكيد ، لأن من شأن المادح أن يمنع الناس من الشك فيما مدح به ، وكذلك المفتخر .

٨ ـ أنه لا يجيء إذا كان الفعل لا يشك فيه ، ولا ينكر ، بل يؤتى بالفعل مقدماً ، غير مبني على الاسم ، فإذا أخبرت عمن عادته الخروج قلت : « خرج » ، ولا تقول : « هو خرج » ، لأنه ليس بحاجة إلى توكيد ، وكذلك إذا أخبرت عمن عزم على الركوب ، ولم يكن شك في ركوبه ، تقول : « ركب » ، ولا تقول : « هو ركب » .

الصورة الثانية : أن يتقدم المسند إليه على الفعل والنفي جميعاً لإفادة تقوية الحكم وتوكيده ، فإن قولنا : « أنت لا تحسن كذا » ـ إذا قصدت التقوية ـ أشد لنفي الإحسان من قولنا : « لا تحسن كذا » .

ولذلك لا نقول : « أنت لا تحسن كذا » إلا لمن هو أشد إعجاباً بنفسه ، وأعرض دعوى ، فنكذبه في دعواه ، بالتوكيد الذي يفيده تقديم المسند إليه .

وتأمل قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُم بِرَبِّهِم لَا يُشْرِكُونَ ﴾[1] ، وقوله : ﴿ لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَىٰ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[2] وقوله : ﴿ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ

---

(١) سورة المؤمنون ، آية ٥٩ .

(٢) سورة يس آية ٧ .

الأَنبَاءُ يَومَئِذٍ فَهُم لاَ يَتَسَاءَلُونَ ﴾[1] .

وقوله جل شأنه : ﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِ عِندَ اللهِ الذِينَ كَفَرُوا فَهُم لاَ يُؤمِنُون ﴾[2] .

فإن تقديم المسند إليه في كل ذلك ، يفيد من التوكيد ما لا يفيده تقديم الفعل[3] .

٤ ـ تقديم لفظ « مثل » و« غير » على الخبر الفعلي .

ومن التصرفات التي تحدث بلاغة في نظم الكلام تقديم لفظ « مثل » و« غير » على الخبر الفعلي ، وتلك البلاغة تأتي إذا كان الحكم عليهما كناية عن الحكم على ما أضيفا إليه : وحينئذ ترى البلغاء يقدمونهما أبداً في الكلام وقال الشيخ عبد القاهر إن تقديمهما كاللازم ، ولم يقل : إنه لازم ، لأن القواعد النحوية لا تقتضي وجوب تقديمهما ، لكنهما لما لم يستعملا في كلام البلغاء إلا مقدمين أشبها اللازم الذي تقضي القواعد تقديمه ، كأسماء الاستفهام ، وليس معنى قوله : « كاللازم » أنه يجوز تأخيرهما ، فتقديمهما حينئذ لازم بلاغة ، كاللازم صناعة .

وبيان سر التقديم للفظ « مثل » أنه إذا جعل البليغ الحكم عليها بشيء كناية[4] عن الحكم على ما أضيفت إليه بذلك الشيء ـ أي يكون الحكم على

---

(١) سورة القصص ، آية ٦٦ .

(٢) سورة الانفال ، آية ٢٢ .

(٣) أنظر دلائل الإعجاز ص ٧٣ ـ ٩١ ، وبغية الإيضاح ح ١ ص ١٠٧ ـ ١٢٣ ودراسات تفصيلية شاملة لبلاغة عبد القاهر لأستاذنا عبد الهادي العدل ص ٢٣٦ ـ ٢٨٠ ، الطبعة الثانية ، المطبعة الأميرية .

(٤) الكناية هنا كناية عن نسبة ، لأننا سنرى في الأمثلة أن البليغ يجعل الحكم على « مثل » و« غير » كناية عن الحكم على ما أضيفتا إليه ، والحكم هو النسبة .

ـ ما أضيفت إليه هو المقصود من الكلام بطريق الكناية . مثال ذلك ، قولنا : « مثلك رعى الحق والحرمة ، تمدح رجلاً ، فإنك لا تقصد أن هناك شخصاً آخر يماثل الممدوح كانت منه رعاية الحق والحرمة ، وإنما تقصد بطريق الكناية أن رعاية الحق كانت من المخاطب نفسه .

ومن الأمثلة المشهورة في هذا الباب قول المتنبي :

مثلك يثنى الحزن عن صوبه ويسترد الدمع من غربه

والصوب : القصد . والغرب : مجرى الدمع .

ومنه قول ابن القبعثري للحجاج ، وقد قال له ، « لأحملنك على الأدهم ـ أي القيد ـ : مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب ، يريد بالأدهم : الفرس الذي غلب سواده على بياضه ، وعطف عليه « الأشهب » وهو : الفرس الذي غلب بياضه على سواده .

فابن القبعثري أبرز وعيد الحجاج في معرض الوعد ، وأراه بألطف وجه أن من كان على صفته في السلطان وبسطة اليد ، فجدير بأن يعطى ، لا أن ، يقيد .

فقال له الحجاج : إنه جديد ، فقال : لأن يكون حديداً خير من أن يكون بليداً ، وكل هذا من أسلوب الحكيم الذي سيأتيك نبأه فيما يستقبل من البحث .

فلم يرد المتنبي الحكم على شخص آخر يماثل الممدوح ، وكذلك لم يرد ابن القبعثري ذلك ، وإنما أراد كلاهما إثبات الخبر لما أضيفت إليه مثل بطريق الكناية ومن أجل هذا المعنى يقول المتنبي :

ولم أقل مثلك أعني به سواك يا فردا بلا مشبه

وأنت تحس أن هذا الأسلوب الكنائي أبلغ وأفخم من الأسلوب

الصريح ، كأن يقال : أنت رعيت الحق ، أنت تثني الحزن عن صوبه ، الأمير يحمل على الأدهم والأشهب ، لأن الأسلوب الكنائي كدعوى الشيء ببينة ودليل ، أي : أنه إذا ثبت أن من كان مثله ، وعلى أخص أوصافه يفعل كذا ، أو لا يفعل ، لزم عقلاً أنه هو أيضاً يفعله ، أو لا يفعله ، لأن ما ثبت لأحد المثلين ، أو نفى عنه ، يجب أن يثبت مثله للآخر . أو ينفي عنه ، فكأنك تقول : أنت تفعل كذا لأن مثلك يفعله ، فهو من استعمال الملزوم في اللازم .

أما إذا كان المقصود بالكلام الذي وردت فيه « مثل » ظاهره ، وهو الحكم على مماثل لما أضيفت إليه ، فليست مما معنا ، مثال ذلك قول الموظف المغبون : « مثلي يتقاضى كذا وكذا ، وأنا آخذ كذا ، فواضح أنه : يريد الحكم على إنسان آخر مماثل له .

وبيان سر التقديم في لفظ « غير » أنه إذا جعل البليغ الحكم على « غير » بشيء كناية عن الحكم على ما أضيفت إليه بضد ذلك الشيء ، أي : يكون الحكم على ما أضيف إليه ، هو المقصود من الكلام بطريق الكناية .

ومن المشهور في ذلك قول المتنبي :

غيري بأكثر هذا الناس ينخدع

إن قاتلوا جبنوا أو حدثوا شجعوا

فالمتنبي لا يقصد أن شخصاً آخر غيره يغر ويخدع ، إنما يريد أن يحكم على نفسه بضد هذا الحكم ، وهو أنه لا يغر ولا يخدع بطريق الكناية .

ومنه قول أبي تمام :

وغيري يأكل المعروف سحتاً ... وتشحب عنده بيض الأيادي

السحت : الحرام ، وشحب لونه : تغير من هزال أو جوع أو سفر ، وبيض الأيادي من إضافة الصفة للموصوف ، والمراد بالأيادي : النعم .

فقد وشى واش إلى القاضي أحمد بن أبي دؤاد وزير المعتصم ، فزعم أن أبا تمام هجاه ، فأراد أبو تمام بهذا البيت : أن يدفع عن نفسه هذه الوشاية ، فقال : « كيف أهجوك ، وقد غمرني معروفك ؟ لو فعلت لكنت آكلاً له حراماً » وأنا لا آكل المعروف حراماً » .

فلم يرد أبو تمام أن هناك شخصاً آخر هو الذي يفعل ذلك ، وإنما أراد أن ينفي عن نفسه هذا الأمر بطريق الكناية .

وأنت تحس أن هذا الأسلوب الكنائي أبلغ وأقوى من الأسلوب الصريح ، لأنه كدعوى الشيء ببينه ، على ما رأيت في « مثل » وذلك أننا إذا حكمنا على غيرنا على سبيل العموم بحكم لزم ثبوت ضده لنا ، فإذا نفينا عن غيرنا أمراً ، لزم ثبوت ضده لنا ، وإذا أثبتنا له أمراً لزم نفيه عنا ، فالذي يقول : غيرك لا يجود ، نفى عن غير المخاطب الجود ، فلزم إثباته له .

أما إذا قصد المتكلم المعنى الحقيقي الظاهر ، وهو الحكم على مغاير لما أضيف إليه « غير » فليس مما معنا ومثال ذلك قول ابن شرف القيرواني :

غيري جنى وأنا المعاقب فيكم   فكأنني سبابة المتندم

فالشاعر يريد : أن شخصاً غيره هو الذي جنى ، وأما هو : فقد عوقب بدون جناية[1] .

٥ ـ تقديم المسند إليه للدلالة على سلب العموم . أو عموم السلب .

من أسرار ودقائق « النظم » التي تهم البليغ والمتلقي استعمال لفظ « كل »[2] .

---

(١) راجع في ذلك « دلائل الإعجاز » ص ٩١ ـ ٩٣ ، وبغية الإيضاح ج ١ ص ١٢٣ ـ ١٢٦ ، دراسات تفصيلية شاملة لبلاغة عبد القاهر ص ٢٨٣ ـ ٢٨٥ .

(٢) راجع في ذلك : « دلائل الإعجاز » ص ١٨٢ ـ ١٨٧ لعبد القاهر الجرجاني تصحيح المراغي .

إذا تأملنا الأساليب البلاغية ، نجد أن البليغ يقدم أداة النفي على لفظ « كل » ، ليفيد سلب العموم والشمول ، عما أضيف إليه لفظ « كل » فيقتضي ذلك : ثبوت الفعل لبعض ، ونفيه عن بعض .

وتجده حيناً آخر يقدم لفظ « كل » على أداة النفي ، ليفيد عموم السلب وشموله لكل ما أضيف إليه لفظ « كل » . أو ما في معناه : كجميع وعامة .

فمثال : تقديم أداة النفي على كلمة « كل » لفظاً لإفادة سلب العموم والشمول قول أبي الطيب :

ما كل ما يتمنى المرء يدركه   تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن

والمعنى : أن المرء قد يدرك بعض ما يتمناه وقد لا يدرك بعضه .

وقول أبي العتاهية :

ما كل رأي الفتى يدعو إلى رشد   إذا بدا لك رأي مشكل فقف

والمعنى : أن بعض رأي الفتى قد يدعو إلى رشد وبعضه قد لا يدعو .

وذلك لأن أداة النفي إذا تقدمت على كلمة « كل » ، توجه النفي إلى الشمول خاصة ، دون أصل الفعل ، وأفاد الكلام ثبوته لبعض ، ونفيه عن بعض ، ووجه ذلك : أن الكلية نوع من التقييد : والنفي إذا اتجه إلى كلام مقيد بقيد : فإنه ينصب خاصة على هذا القيد .

ولو قدمت « كل » على أداة النفي ، فقلت : كل ما يتمنى المرء لا يدركه ، وكل رأي الفتى لا يدعو إلى رشد ، لتغير المعنى ،ولصار بمنزلة ان يقال :إن المرء لا يدرك شيئاً مما يتمناه ، ولا يكون في رأي الفتى ما يدعو إلى رشد بوجه من الوجوه .

ومنه إذا قلت : « ما جاء القوم كلهم » ، وما جاء كل القوم » ، و« لم آخذ الدراهم كلها » . و« لم آخذ كل الدراهم » .

ومثال : تقديم أداة النفي على كلمة « كل » تقديراً لإفادة سلب العموم والشمول أيضاً : قولهم : « كل الدراهم لم آخذ « بنصب كل » ، لأنها تكون حينئذ ـ قدمت على الفعل المنفي « وأعمل فيها ، والمعمول رتبته التأخر عن العامل . والمعنى : أنه أخذ بعض الدراهم دون بعض .

ومثال : تقديم كلمة « كل » على أداة النفي لافادة عموم السلب أن تقول « كلهم لا يأتيك » ، و« كل ذلك لا يكون » و« كل هذا لا يجوز » ، فتنفي أن يأتيه واحد ، وتأبى أن يكون أو يجوز شيء مما أشرت إليه :

ومنه قول ابراهيم النبهاني الطائي في الرثاء :

فكيف ، وكل ليس يعدو حمامه
ولا لامرىء عما قضى الله مزحل ؟

الحمام : قضاء الموت وقدره ، ومزحل : زوال ، أي : مفر .

والمعنى على نفي أن يعدو أحد من الناس حمامه ، وذلك أنك إذا بدأت « بكل » ، كنت قد بنيت النفي عليه ، وسلطت الكلية على النفي ، وأعملتها فيه ، وإعمال معنى الكلية في النفي يقتضي أن لا يشذ شيء عن النفي .

ولو عكست . فقلت : فكيف ، وليس يعدو كل حمامه ؟! فأخرت لفظ « كل » عن النفي لأفسدت المعنى ، وصرت كأنك تقول : إن من الناس من يسلم من الحمام ، ويبقى خالداً لا يموت ، وهذا ظاهر بطلانه .

ومنه قول دعبل :

فوالله ما أدري بأي سهامها
رمتني ، وكل عندنا ليس بالمكدي
أبالجيد أم مجرى الوشاح وإنني
لأتهم عينيها مع الفاحم الجعد

المكدي : الذي يحفر ولا يجد ماء : أي : أن سهامها لا تخطىء المرمى .

الوشاح بالضم : صفان في سلك من لؤلؤ وجوهر - منظومان ومختلفان معطوف أحدهما على الآخر . وأتهمه إذا أنسب إليه ما يتهم به .

والمعنى : على نفى أن يكون في سهامها مكد على وجه من الوجوه .

ونقول للطالب : « كل الدروس لا تهمل » نهى عن إهمال كل درس من الدروس ، وحث على مذاكرتها كلها ، ونقول : « لا تهمل كل الدروس » نهى عن إهمال بعض منها » .

ونلاحظ أن النهي في هذين المثالين : مثل النفي في إفادة المعنيين .

ومن الواضح في إفادة عموم السلب قول النبي صلى الله عليه - لما قال له ذو اليدين : أقصرت الصلاة ، أم نسيت يا رسول الله ؟ : « كل ذلك لم يكن » أي : لم يكن واحد منهما : لا القصر ، ولا النسيان ، فقال ذو اليدين للنبي ﷺ : « بعض ذلك قد كان » .

ويقول الخطيب : إنَّ دلالة هذا الحديث على ما معنا من وجهين :

أحدهما : أن السؤال « بأم » عن أحد الأمرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما عند المتكلم على الإبهام ، فجوابه : إما بالتعيين لأحد الأمرين ، أو بنفي كل واحد منهما ، وقد أجاب النبي بنفي الأمرين أي بعموم السلب ، ولا يصح هنا أن يكون الجواب بنفي أحدهما من غير تعيين ، كما في سلب العموم .

ثانيهما : ما جاء في الحديث عندما قال الرسول صلى الله عليه وسلم : « كل ذلك لم يكن » قال ذو اليدين : « بعض ذلك قد كان » والإيجاب الجزئي وهو « قول ذي اليدين » نقيضه السلب الكلي وهو . قوله ﷺ .

ومن الواضح أيضاً في تقديم لفظ « كل » لإفادة عموم السلب قول أبي النجم :

قد أصبحت أم الخيار تدعي   علي ذنباً كله لم أصنع

برفع « كل » كما هي الرواية ، لأن المعنى أنه لم يصنع من الذنب قليلاً ، ولا كثيراً ، ولا كلاً : مما ادعته عليه ، لأن الكلية مسلطة على النفي ، وعاملة فيه ، وواضح أن إعمال معنى الكلية في النفي يقتضي ألا يشذ شيء عن النفي .

ويقول الشيخ عبد القاهر : إن الشاعر فصيح ، والفصيح الشائع في مثل هذا البيت نصب لفظ « كل » حتى لا يكون في البيت تهيئة للفعل ـ وهو هنا ـ « لم أصنع » ـ للعمل على قطعه .

وسياق كلام الشاعر : أنه أراد أنها تدعي عليه ذنباً لم يصنع منه شيئاً ، لا قليلاً ، ولا كثيراً ، فلو كان النصب مفيداً لذلك ، والرفع غير مفيد ، لم يعدل عن النصب إلى الرفع ، إذْ لا ضرورة في العدول عن الفصيح الشائع ، لكن الشاعر رأى أن النصب يمنع من هذا المعنى ، ويقتضي أن يكون قد أتى من الذنب بعض الذي ادعته ولذلك جاءت الرواية برفع « كل » لتفيد عموم السلب أي أنه لم يفعل شيئاً مما ادعته لا قليلاً ولا كثيراً ، ولا بعضاً ولا كلاً .

هذا !! والذي : عرضناه عليك هو رأي الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، وقد جعله الخطيب موضع نظر ، ولم يوضحه .

وقد وضح ذلك النظر السعد في مطوله ، بما يجعلها قاعدة أغلبية لا كلية ، إذْ يقول معلقاً على قول عبد القاهر : إنا إذا تأملنا وجدنا إعمال الفعل في (كل) والفعل منفي ، لا يصلح أن يكون إلا حيث يراد أن بعضاً كان وبعضاً لم يكن »[1] ـ قال السعد :

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٨٢ .

« وفيه نظر ، لأنا نجده حيث لا يصلح أن يتعلق الفعل ببعض ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾[1] وقوله : ﴿ وَاللهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾[2] ، وقوله : ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ ﴾[3] فالحق أن هذا الحكم أكثري لا كلي »[4].

تأخير المسند إليه

ويأتي المسند إليه مؤخراً ، إذا اقتضى المقام تقديم المسند ، أيْ : أَنَّ أغراض تقديم المسند هي نفسها أغراض تأخير المسند إليه وسيتضح ذلك في أثناء بيان أغراض تقديم المسند .

تخريج المسند إليه على خلاف مقتضى الظاهر :

ومن التصرفات التي يحدثها البليغ في « النظم » ليحقق بها أغراضاً بلاغية تكسب الكلام قوة وجمالاً ، وتجعل النظم يوحي بالأفكار التي تثير انتباه القارىء ، والسامع ورود المسند إليه في الكلام على خلاف مقتضى الظاهر تلبية لاعتبار مناسب اقتضاه الحال .

وصور إيراد المسند إليه على خلاف مقتضى الظاهر كثيرة منها :

١ ـ وضع المضمر موضع المظهر

إذا تأملنا في الأساليب العالية ، سنجد البليغ يضع المسند إليه إذا كان ضميراً موضع الاسم الظاهر في أسلوبين .

---

(١) سورة لقمان ، آية ٨١ .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٧٦ .

(٣) سورة القلم ، آية ١٠ .

(٤) المطول ، ص ١٢٥ .

الأول : أسلوب « نعم وبئس » . مثل : « نعم شاعراً زيد »« وبئس عدواً الجهل » . ففي هذين المثالين نجد المسند إليه ضميراً مستقراً ، يعود في المثال الأول إلى « زيد » ويعود في المثال الثاني إلى « الجهل » وكان مقتضى الظاهر أن يؤتى بالمسند إليه هنا اسماً ظاهراً ، فيقال :

« نعم زيد شاعراً ، وبئس الجهل عدواً ، لأن الضمير يؤتى به إذا تقدم مرجعه أو دلت عليه قرينة ، وليس هنا ـ في المثالين ـ مرجع متقدم على الضمير ، أو قرينة تدل عليه ، ولكن عدل عن الإسم الظاهر إلى الضمير ، لغرض بلاغي ، هو : الإيضاح بعد الإبهام ، أو التفصيل بعد الإجمال ، ليتمكن في ذهن السامع ما يعقب الضمير .

فأنت إذا قلت : نعم شاعراً زيد » فأول كلمة تطرق ذهن السامع هي « نعم » فيعلم منها أنك تريد مدح إنسان ولكنه لا يعرف عنه شيئاً على التعيين فإذا ما سمع كلمة شاعراً علم جنس الممدوح ومن أي صنف من الناس ولكن الأمر ما زال مجملاً ، أو مبهماً عند السامع ، ولذا تراه يطلب مزيداً من الإيضاح ويتشوق لبقية الكلام ، فإذا ما طرق سمعه كلمة « زيد » الممدوح عرفه على التعيين وأرتاحت نفسه ، التي طالما تشوقت ، وانتظرت سماع اسم المخصوص بالمدح .

وهكذا يكون الحال مع « بئس عدواً الجهل » .

وإنما يكون أسلوب « نعم وبئس » من وضع المضمر موضع المظهر ، على رأي من يجعل المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ محذوف الخبر أو خبراً محذوف المبتدأ ، أما من يجعل المخصوص مبتدأ ، والجملة قبله خبر ، فلا يكون من هذا الباب لأن الضمير في هذه الحالة ، يكون عائداً على متقدم في الرتبة ، وإن تأخر في اللفظ .

الأسلوب الثاني : مثل قوله تعالى : (قل هو الله أحد)[1] وقوله تعالى :

---

(١) سورة الاخلاص ، الآية : ١

(فإنها لا تعمي الأبصار)[1] وقوله (إنه لا يفلح الكافرون)[2] .

فالمسند إليه في الآيات (ضمير شأن أو قصة) وهو ضمير غيبة ولم يتقدمه مرجع ، ولم تدل عليه قرينة ، وكان مقتضى الظاهر أن يعبر بدلاً عنه بالاسم الظاهر .

ولكن جاء المسند إليه ضميراً ، لتفخيم الشأن أو القصة،وطريق الإجمال والإبهام ثم الإيضاح والتفصيل يساعد على تحقيق الغرض البلاغي المطلوب .

٢ ـ وضع المظهر موضع المضمر

وترى البليغ يعكس ، فيضع المظهر موضع المضمر وهذا المظهر الذي حل مكان المضمر ، إذا كان اسم إشارة فإنه يحقق أغراضاً بلاغية منها .

١ ـ كمال العناية بالمسند إليه لاختصاصه بحكم بديع ، فيوضع لذلك في معرض المحس المشاهد ، ومن المشهور في ذلك قول ابن الراوندي :

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه   وجاهل جاهل بات مرزوقاً
هذا الذي ترك الأوهام حائرة   وصير العالم النحرير زنديقاً

والشاهد في اسم الإشارة (هذا) في البيت الثاني ، لأنه يعود إلى الحكم السابق عليه « وهو كون العاقل محروماً والجاهل مرزوقاً » فالمقام للضمير ، لأن هذا الحكم غير محسوس ، واسم الإشارة موضوع للمحسوس ، والحكم البديع الذي أسند إلى اسم الإشارة ، هو : « جعل الأوهام حائرة والعالم النحرير زنديقاً » ، فالمرجع مذكور كما تراه .

واعيت مذاهبه : أعيته طرق معاشه ، فلا ينال منها إلا قليلاً .

---

(١) سورة الحج ، آية ٤٦ .
(٢) سورة المؤمنون ، آية ١١٧.

الأوهام : المراد بها العقول . العالم النحرير : المتقن للعلوم ، والزنديق : الذي يبطن الكفر ويظهر الإسلام أو هو الكافر .

٢ ـ وقد يأتي البليغ باسم الإشارة مكان الضمير ، ويريد التهكم بالسامع ، «كأن يقول لك أعمى : أتشهد أن عمراً سلب مالي ؟ فتقول له : نعم ذلك الذي يقف بجانبك ـ سواء كان في جانبه أم لم يكن »(١) وكان الظاهر أن يقول : « هو الذي يقف بجانبك » .

٣ ـ وترى البليغ يضع اسم الإشارة موضع الضمير ، للنداء على كمال بلادة السامع وللتعريض بغباوته وأنه لا يدرك غير المحسوس بالبصر ، أي لا يدرك إلا المحسوس وذلك مثل قول الفرزدق لجرير :

أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعتنا يا جرير المجامع

فالفرزدق وضع اسم الإشارة (أولئك) وكان يمكنه أن يأتي به ضميراً ، فيقول : « هم آبائي » لتقدم مرجعه في الأبيات السابقة التي تتحدث عن مفاخر آبائه وأجداده ، ولكنه آثر اسم الإشارة الظاهر عن الضمير ، للتعريض بغباوة جرير ، والتنبيه على كمال بلادته ، ويريد أن يفهمنا أن « جريراً » لا يدرك إلا المحسوس بالبصر ، ومعلوم أن اسم الإشارة يدل على مشاهد معين .

٤ ـ وأحياناً تراه يضع اسم الإشارة موضع الضمير ، للتنبيه على كمال فطانة المتلقي ، وأن غير المحسوس بالبصر عنده ، كالمحسوس عند غيره . وذلك كقول المدرس بعد تقرير مسألة غامضة .

وهذه عند فلان ظاهرة يريد حاله ، وتعريضاً بغيره، فكان مقتضى الظاهر أن يقال : « وهي ظاهرة عند فلان » لتقدم المرجع : لكنه عدل عن مقتضى

---

(١) أنظر بغية الإيضاح ، ح ١ ص ١٣٧ .

الظاهر لخلافه ، للتنبيه على كمال فطانة ذلك السامع ، وأن المعقول صار عنده كالمحسوس .

٥ ـ أو يدعي البليغ أن الأمر قد كمل ظهوره حتى كأنه محسوس بالبصر ، فيضع اسم الإشارة مكان المضمر ومن ذلك قول القائل عند الجدال ، وتقرير مسألة أنكرها الخصم : « هذه ظاهرة أو مسلمة » فكان مقتضى الظاهر أن يقال : « وهي ظاهرة ، لكنه عدل إلى خلاف الظاهر ادعاء لكمال الظهور »(١) .

ومنه في غير باب المسند إليه ، قول الشاعر :

تعاللت كي أشجى وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك

تعاللت : أي أظهرت العلة ، أشجى : أحزن .

فمقتضى الظاهر أن يقول الشاعر : « قد ظفرت به » فعدل عن الضمير إلى اسم الإشارة ، لادعاء ظهور القتل ، وأنه في غاية الوضوح بحيث لا يشك فيه أحد ، وتحس في التعبير باسم الإشارة ، استبعاد قتله عن غيرها ، والحاصل أنها ظفرت بقتله ، مع أن استبعاد قتله عن غيرها واضح في نفسه .

وإذا كان المظهر الذي وضع مكان المضمر غير اسم الإشارة بأن كان علماً ، أو معرفاً بأل ، أو بالإضافة .

ترى البليغ يأتي به ، ليحقق أغراضاً بلاغية منها :

١ ـ زيادة التمكين أي التقرير ، والتثبيت ، حتى يكون مستحضراً لا يزول عن الخاطر .

تأمل قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ * اللهُ الصَّمَدُ ﴾(٢) تجد أن الغرض

---

(١) حاشية الدسوقي ، ح ١ ص ٤٥٥ . (٢) سورة الاخلاص آية ١ و٢ .

تقرير اعتقاد عظمة المسند إليه . وإفراده بالصمدية ، فاقتضى المقام الإظهار بدلاً عن الإضمار الذي هو الأصل . في قوله تعالى : ﴿ الله الصمد ﴾ إذ لو قيل في غير النظم القرآني : « هو الصمد » كان في الإضمار إبهام ما ، والمظهر أدل على التمكين ، الذي يناسب التعظيم ، والإفراد بالصمدية[1] .

ومثله في إفادة الغرض البلاغي السابق وليس من باب المسند إليه قوله تعالى : ﴿ وَبِالحقِّ أنزلناهُ وَبِالحقِّ نَزَل ﴾[2].

والمعنى : وبالأمر الثابت المحقق وهو الحكمة المقتضية للإنزال من هداية الخلق ، وتحقيق حجة السعادة والشقاوة ، أنزل الله القرآن بالحق أي بتلك الحكمة نزل .

فكان مقتضى الظاهر أن يقال : « وبه نزل » فترك الضمير في « به » وأتى بالاسم الظاهر « وبالحق نزل » لزيادة التمكين والتثبيت ، لأن المقام مقام تقرير حكمة الإنزال .

وتدبر الآية الكريمة : ﴿ فَبَدَّلَ الّذِينَ ظَلَموا قولاً غيرَ الّذي قِيلَ لَهُم فأنزَلنا عَلى الذِينَ ظَلَمُوا ﴾[3] الذين ظلموا هم : اليهود .

يقص الله علينا أخبارهم فلقد أنقذهم من التيه ، وأمرهم أن يدخلوا قرية « أريحاء » متواضعين لله ، وأن يأكلوا هنيئاً من خيراتها ، ويقولوا عند دخول بابها طلبنا منك يا رب حط وإسقاط خطايانا عنا » فيغفر الله للمخطىء منهم ، ويزيد المحسن إحساناً ، فبّدل الظالمون منهم كلمة (حطة) بكلمة (حنطة) بالنون استهزاء بما قيل لهم ، كما يفعل السفهاء ، فالنظم القرآني يريد أن يسجل عليهم ويقرر ظلمهم فقال : (فأنزلنا على الذين ظلموا) وكان يمكن ـ

---

(١) أنظر مواهب الفتاح ، ح ١ ص ٤٥٧ .

(٢) سورة الإسراء ، آية ١٠٥ .

(٣) سورة البقرة ، آية ٥٩ .

في غير النظم القرآني ـ أن يقال : « فأنزلنا عليهم » ولكن وضع الاسم الظاهر « على الذين ظلموا » مكان « عليهم » لزيادة التقرير والتثبيت . ولا يخفى عليك أن « على الذين ظلموا » جار ومجرور ، فهو ليس من باب المسند إليه .

ومن غير باب المسند إليه قول الشاعر :

إن تسألوا الحق نعط الحق سائله ❊ والدرع محقبة والسيف مقروب

والمحقبة : المشدودة في الحقيبة ، والمقروب : الموضوع في قرابه والمعنى إن تطلبوا الحق نعطكم إياه ، فوضع الظاهر « الحقّ » موضع الضمير لزيادة التقرير وتمكين المعنى في ذهن السامع .

٢ ـ تقرأ بعض الأساليب فتجد المظهر قد وضع مكان المضمر ، وتتأمل ، فتجد الغرض منه إدخال الرَّوع في نفس السامع ، وتربية المهابة ، أو طلب امتثال ما أمر به المتكلم مثالهما : قول الخلفاء : أمير المؤمنين يأمرك بكذا » فإن مقتضى الظاهر أن يقول : « أنا آمرك بكذا » لأن المقام للمتكلم ، ومعلوم أن إسناد الأمر إلى لفظ أمير المؤمنين دون الضمير الذي هو « أنا » موجب لتقوية الداعي على الامتثال وتربية المهابة .

وعليه من غير باب المسند إليه ، قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا عَزَمتَ فَتَوكَّل عَلَىٰ اللهِ ﴾[1] ، والمعنى : يقول الله لنبيه ﷺ : فإذا قطعت برأي بعد المشاورة ، فثق بربك ، وأنت قادم على العمل ، وتوكل عليَّ .

فمقتضى الظاهر أن يقال : « فتوكل عليَّ » لأن المقام للمتكلم ، فعدل عن ضمير المتكلم إلى المظهر ، وهو لفظ الجلالة ، لما فيه من تقوية الداعي على امتثال أمر التوكل .

---

(١) سورة آل عمران ، آية ١٥٩ .

٢ ـ ويوضع المظهر غير اسم الإشارة مكان المضمر للاستعطاف مثاله قول الشاعر :

إلهي عبدك العاصي أتاك   مقراً بالذنوب وقد دعاك

فإن ترحم فأنت لذاك أهل   وإن تطرد فمن يرحم سواك

ومقتضي الظاهر أن يقال : أنا أتيتك عاصياً ، فجاء بالإسم الظاهر الذي هو لفظ « العبد » بدلاً من الضمير « أنا » لما في الإشعار بالعبودية المنسوبة لرب العزة ، من ترقب الرحمة ، واستحقاق العطف ، والشفقة .

٣ ـ الإلتفات :

من التصرفات التي تحدث في « النظم » بلاغة ودقة وجمالاً ، أسلوب الالتفات ، وهو من صور إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، وهو ليس خاصاً بالمسند إليه ، وللسكاكي رأي في حصر صور الالتفات يخالف رأي الجمهور .

فالالتفات عند السكاكي هو : التعبير عن المعنى بطريق من الطرق الثلاثة التي هي : التكلم والخطاب والغيبة ـ مخالف لمقتضى الظاهر ، سواء سبقه تعبير آخر بإحدى هذه الطرق ، أو لم يسبقه وذلك كقول ربيعة بن مقروم :

بانت سعاد فأمسى القلب معمودا   وأخلفتك ابنة الحر المواعيدا

المعمود الحزين ، وابنة الحر : هي سعاد ، من وضع المظهر موضع المضمر .

والبيت فيه التفات على رأي السكاكي حيث لم يقل : « وأخلفتني » ، ولا مانع أن يكون هذا الأسلوب من قبيل التجريد ، حيث جرد من نفسه شخصاً آخر ، وخاطبه فقال : « وأخلفتك » بدل « وأخلفتني » .

وقال الشاعر أيضاً :

تذكرت والذكرى تهيجك زينبا   وأصبح باقي وصلها قد تقضبا

وحل بفلج فالأباتر أهلنا   وشطت فحلت غمرةً فمثقبا

تقضب : انقطع . وفلج والأباتر وغمرة ومثقب : مواضع ، وقوله : « شطت » بمعنى بعدت ، والشاهد في البيت الأول : « تهيجك » حيث لم يقل « تهيجني » فالتفت من التكلم إلى الخطاب .

وفي البيت الثاني : إلتفات من الخطاب إلى التكلم حيث قال : « أهلنا » ولم يقل أهلك كما يقضي السياق ، ويجوز أن يكون ما في البيتين من قبيل التجريد ، والحق أن المعنى يقوى ، إذا اعتبرنا ما في الأبيات السابقة من قبيل التجريد ، حيث أن مواقف الحنين تقتضي أن يجرد المتكلم من نفسه شخصاً آخر ، يخاطبه فيفرغ ما في نفسه .

وعلى كل فالأسلوب تحس فيه بلاغة وقوة وجمالاً .

والمشهور عند الجمهور أن الإلتفات هو : التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة وهي : التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنها بطريق آخر منها ، كأن يعبر عنه أولاً : بالغيبة ثم يعبر عنه ثانياً بالخطاب ، كما سنرى في الأمثلة التي ستعرض عليك .

ويشترط الجمهور أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع ، فيخرج معنى الإلتفات ، مثل قول القائل : « أنا زيد » : و« أنت عمرو » ، و« نحن الذون صبحوا الصباحا » .

فإن التعبير بكل من « زيد » و« عمرو » و« الذون » وهي أسماء ظاهرة ، من قبيل الغيبة .

هذا وإن كان يصدق على كل منها : أنه قد عبر فيه عن معنى ، وهو الذات بطريق الغيبة ، بعد التعبير عنه بطريق آخر وهو التكلم في الأول والثالث ، والخطاب في الثاني . إلا أن التعبير الثاني يقتضيه ظاهر الكلام ، ويترقبه السامع ، لأن المتكلم إذا قال : أنا ، وأنت ، ونحن ، ترقب السامع أن يأتي بعده باسم ظاهر يكون خبراً عنه ، لأن الإخبار عن الضمير إنما يكون

بالاسم الظاهر ، وإن كان من قبيل الغيبة عن ضمير المتكلم أو المخاطب ، إلا أنه جار على ظاهر ما يستعمل في الكلام .

ويخرج كذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ فإنه وإن عبر عن المعنى ، وهو الذات العلية بطريق الخطاب بعد التعبير عنها بآخر ، وهو الغيبة في قوله تعالى :

(مالك يوم الدين) إلا أن هذا التعبير على مقتضى الظاهر ، لأن الإلتفات حصل أولاً : بقوله : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ والثاني وهو (وإياك نستعين) أتى على أسلوبه ، ولأن الإنتقال فيه من الخطاب وهو : (إياك نعبد) إلى خطاب آخر وهو : (وإياك نستعين) ، فكل واحد من قوله : (وإياك نستعين) و(اْهدِنَا) و﴿ أنعَمتَ ﴾ : إذا نظرت له مع قوله : ﴿ مَالِكِ يَومِ الدِّينِ ﴾ يصدق عليه أنه انتقال من طريق إلى طريق آخر ، لكنه ليس على خلاف مقتضى الظاهر ، بل جار على مقتضى الظاهر ، لأنه لما التفت للخطاب صار الأسلوب له . فهو خارج[1] عن الإلتفات .

وعلى ذلك يكون الإلتفات بتفسير الجمهور أخص منه بتفسير السكاكي ، لأن النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عنه بطريق من الطرق الثلاثة ، ثم عبر عنه بطريق آخر ، أو يكون مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق فترك وعدل إلى طريق آخر ، فيتحقق الإلتفات بجملة واحدة عند السكاكي ، وعند الجمهور يتحقق بجملتين ، فكل التفات عند الجمهور التفات عند السكاكي ولا عكس .

وصور الإلتفات عند جمهور البلاغيين ست :

١ ـ التفات من التكلم إلى الخطاب كقوله تعالى حكاية عن حبيب

---

(١) حاشية الدسوقي ص ٤٦٥ ، ٤٦٦ .

النجار في موعظة قومه في الإيمان : ﴿ وَمَا لِي لَا أَعبُد الَّذِي فَطَرَنِي * وإِلَيهِ تُرجَعُونَ ﴾[1] والمعنى : أي مانع من جانبي يمنعني من عبادة الذي خلقني ، ثم رجع إلى خطابهم : لبيان : أنه ما أراد نفسه ، بل أرادهم بكلامه فقال : (وإليه ترجعون) ولم يقل : إليه أرجع ، ففيه التفات من التكلم إلى الخطاب للمبالغة في التهديد .

٢ ـ التفات من التكلم إلى الغيبة ، قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَعطَينَاكَ الكَوثَر * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَر ﴾[2] .

والمعنى : إنا أعطيناك يا محمد الخير الكثير البالغ في الكثرة إلى الغاية : فقوله : (إنا أعطيناك) تكلم ، وقوله : (لربك) غيبة ، لأن الاسم الظاهر من قبيل الغيبة ، فهو التفات من التكلم إلى الغيبة ، والأصل فصل لنا ، وبلاغة الالتفات في الآية تأتي من أن في لفظ الرب حثاً على فعل المأمور به ، لأن من غير ربك يستحق العبادة ، وفيه إزالة الإحتمال أيضاً ، لأن قوله : (إنا أعطيناك الكوثر) ليس صريحاً في إفادة الإعطاء من الله ، وأيضاً كلمة « إنا » تحتمل الجمع كما تحتمل الواحد المعظم نفسه ، فلما التفت بقوله : (فصل لربك) زال هذان الاحتمالان[3] .

٣ ـ التفات من الخطاب إلى التكلم قول علقمة بن عبدة العجلي :

طحا بك قلب في الحسان طروب
بعيد الشباب عصر حان مشيب
تكلفني ليلى وقد شط وليها
وعادت عواد بيننا وخطوب

---

(١) سورة يس ، آية ٢٢ .

(٢) سورة الكوثر ، آية ١ ، ٢ .

(٣) أنظر حاشية الدسوقي ، ح ١ ص ٤٦٨ .

طحا : ذهب : بعيد : تصغير بعد ، وإنما صغره للإشارة إلى أن ذلك الوقت قريب من عنفوان الشباب ، وفي تصغيره أيضاً إدعاء القرب من الشباب .

والشاهد : أن الشاعر التفت في قوله « تكلفني » عن قوله « بك » من الخطاب إلى التكلم ، والأصل « تكلفك » .

٤ ـ إلتفات من الخطاب إلى الغيبة ، قوله تعالى : ﴿ **حَتَّى إِذَا كُنتُم فِي الفُلكِ وَجَرينَ بِهِم** ﴾ فقد التفت عن (كنتم) وهو خطاب ـ إلى جرين بهم ، وهو للغيبة ، والأصل : وجرين بكم .

٥ ـ إلتفات من الغيبة إلى الخطاب ، كقوله تعالى : (مالك يوم الدين ، إياك نعبد) فقد التفت عن الغيبة ، وهي : (مالك) إلى الخطاب ، وهو : (إياك نعبد) .

٦ ـ التفات من الغيبة إلى التكلم ، كقوله تعالى : ﴿ **وَاللهُ الَّذي أَرسَل الرِيَاح فَتثِير سَحَاباً فَسُقنَاه** ﴾[1] .

والمعنى : أخبر سبحانه عن نوع من أنواع بديع صنعه ، وعظيم قدرته ، ليتفكروا في ذلك ويعتبروا به ، « فتثير سحاباً » جاءب بالمضارع بعد الماضي « أرسل » : استحضاراً للصورة ، لأن ذلك أدخل في اعتبار المعتبرين ، ومعنى كونها « فتثير » السحاب : أنها تزعجه من حيث هو (فسقناه إلى بلد ميت) .

فقد عبر أولاً : باسم الجلالة (الله الذي) موصوفاً باسم الموصول ، وعاد عليه ضمير الغيبة (فاعل أرسل) ، فكان الأصل أن يساق ، الكلام على طريق الغيبة .

---

(١) سورة فاطر ، آية ٩ .

فيقال : فساقه ، أي : فساق الله ذلك السحاب إلى بلد ميت فأحياه بـه ، ثم عدل عنها إلى التكلم .

فقال : فسقناه ، فوقع الإلتفات :

قال امرؤ القيس :

تـطاول ليلـك بـالأثـمـد ونـام الـخلى ولـم تـرقـد
وبـات وبـاتـت لـه لـيـلة كـليلة ذي الـعـائـر الأرمـد

وذلـك مـن نـبـأ جـاءنـي وخبرته عـن أبـي الأسـود

الأثمد : بفتح الهمزة وضم الميم : اسم موضع ويروى بكسرهما .

والعائر : قذى تدمع منه العين .

والأبيات قيل : لامرىء القيس بن حجر الجاهلي ، وقيل لامرىء القيس ابن عابس الصحابي ، وقيل لعمرو بن معد يكرب .

وفي الأبيات ثلاث التفاتات : الأول : من التكلم إلى الخطاب ، وذلك في البيت الأول ، وهذا ظاهر على مذهب السكاكي حيث أن الشاعر : كان عليه أن يبدأ الكلام بضمير المتكلم فعدل عنه إلى ضمير الخطاب .

فقال : « تطاول » ، الالتفات الثاني : عدوله عن الخطاب إلى الغيبة كما في البيت الثاني .

أما الإلتفات الثالث : فهو التفاته عن الغيبة إلى التكلم ، وذلك في البيت الثالث ، والجمهور على أن البيت الأول من قبيل التجريد .

بلاغة الإلتفات

الإلتفات من محاسن « النظم » قال الإمام محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ من الهجرة النبوية في صدر تفسيره لسورة الفاتحة في أثناء ذكره لمحاسن الإلتفات .

«وذلك على عادة افتتان (العرب) في الكلام وتصرفهم فيه ، ولأن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب ، كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع ، وإيقاظاً للإصغاء إليه - من إجرائه على أسلوب واحد»[١]، ولقد صدق الزمخشري ، فالنظم الحي هو الذي يشدك إليه ، ويحفزك على التفكير والتأمل فيه ، ويربي عندك ملكة التذوق للقول الفني الجميل .

وقد تختص مواقعه بلطائف كما في سورة الفاتحة ، فإن العبد إذا افتتح حمد مولاه الحقيق بالحمد ، عن قلب حاضر ، فإنه يجد من نفسه محركاً للإقبال على ذلك الحقيق بالحمد ، وكلما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ، المفيد أولها : أنه المتولي لتدبير جميع العالمين ، وأنه مالك جميع الأمور في يوم الجزاء . قوي ذلك المحرك في نفسه ، وأقبل على ذلك الحقيق بالحمد ، بغاية الخضوع وطلب الاستعانة به في المهمات ، ووجب خطابه بقوله : ﴿ إياك نعبد ، وإياك نستعين ﴾ وكما في قوله تعالى : ﴿ وَلَو أنهُم إذ ظَلَموا أنفُسهم جَاءُوكَ فَاستَغفِروا الله وَاستَغفَر لَهُم الرَسُول ﴾[٢] لم يقل : وإستغفرت لهم - وعدل عنه إلى طريق الإلتفات ، تفخيماً لشأن رسول الله ﷺ ، وتعظيماً لإستغفاره ، وتنبيهاً على أن شفاعة من اسمه الرسول من الله بمكان»[٣] .

---

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، ج ١ ص ٨ ، الطبعة الثانية ، مطبعة الاستقامة بالقاهرة سنة ١٩٥٣م ، ١٣٧٣هـ .

(٢) سورة النساء ، آية ٦٤ .

(٣) أنظر بغية الإيضاح ج ١ ص ١٤٦ .

٤ ـ أسلوب الحكيم

ومن التصرفات التي تحدث في « النظم » ، وتدل على قوة ذكاء المتكلم ، وحسن تخلصه ، وتكشف عن عبقرية اللغة ، حيث نجدها معك في مواقع ضيقة ، ومآزق حرجة ، فتجد لسانك قد نطق بكلمات عذبة ، وعبارات رقيقة ، تأخذ بيدك وتقيل عثرتك ، وإذا أردت أن تقف على ذلك الخير الجزيل ، فسوف تراه في عرض أسلوب الحكيم .

وهو من صور إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، وليس مختصاً بالمسند إليه ، وهو نوعان[1] :

١ ـ تلقى المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده . تنبيهاً على أنه الأولى بالقصد ، وذلك مثل قول ابن القبعثري للحجاج لما قال له متوعداً بالقيد ـ لأحملنك على الأدهم : « مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب » ، فإنه أبرز وعيده في معرض الوعد ، وأراه بألطف وجه أن من كان على صفته في السلطان ، وبسطة اليد ، فجدير بأن يُصْفِد لا أن يصْفِد[2] .

وكذا قوله له لما قال له في الثانية ـ إنه حديد : « لأن يكون حديداً خير من أن يكون بليداً » .

٢ ـ تلقى السائل بغير ما يتطلب ، بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيهاً للسائل على أن ذلك الغير هو الأولى بحاله ، أو المهم له .

---

(١) راجع بغية الإيضاح ج ١ ص ١٤٧ ـ ١٤٩ .

(٢) أي جدير بأن يعطي لا أن يقيد ، لأن الإصفاد هو : الإعطاء من الصفد ، وهو : العطاء ، ويقال : صَفَدَهُ يصْفِدُه بمعنى قيّده .

تقول الآية الكريمة : ﴿ يَسأَلُونَك عَن الأَهِلَّةِ قُلْ هِي مَواقيتُ لِلناسِ وَالحجِ ﴾[1] روى أن معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم الأنصاري قالا : يا رسول الله ، ما بال الهلال يبدو دقيقاً مثل الخيط ، ثم يزيد حتى يمتلىء ويستوي ، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ ، لا يكون على حالة واحدة ؟[2] .

فأجاب القرآن : (قل هي مواقيت للناس والحج) ، وفيه بيان وجه الحكمة في زيادة الهلال ونقصانه ، وأن ذلك لأجل بيان المواقيت التي يوقت الناس عبادتهم ومعاملاتهم بها كالصوم والفطر والحج ومدة الحمل والعدة والإجارات والأيمان وغير ذلك ، وهذاالجواب : (قل هي مواقيت) من الأسلوب الحكيم ، تنبيهاً على أنه الأولى بالقصد ، ووجه ذلك أنهم سألوا عن أجرام الأهلة باعتبار زيادتها ونقصانها ، فأجيبوا بالحكمة التي كانت تلك الزيادة والنقصان لأجلها ، لكون ذلك أولى بأن يقصد السائل وأحق بأن يتطلع لعلمه .

وتأمل قوله تعالى : ﴿ يَسأَلونَك مَاذا يُنفِقونَ قُل مَا أَنفَقتُم من خَير فَللوالِدينِ والأَقرَبِين وَاليتَامَىٰ وَالمسَاكِين وَابنِ السَبِيلِ ﴾[3] .

السائلون هم المؤمنون ، سألوا عن الشيء الذي ينفقونه ما هو ؟ .

فأجيبوا ببيان المصرف الذي يصرفون فيه ، تنبيهاً على أنه الأولى بالقصد ، لأن النفقة لا يعتد بها إلا أن تقع موقعها : قال الشاعر :

إن الصنيعة لا تكون صنيعة ... حتى يصاب بها طريق المصنع
فإذا صنعت صنيعة فاعمد بها ... لله أو لذوي القرابة أو دع

يقول : إن العطية لا تكون عطية حقيقة حتى تكون في موضعها ، فكنى

---

1) سورة البقرة ، آية ١٨٩ .
2) الكشاف ج ١ ص ١٧٦ .
3) سورة البقرة ، آية ٢١٥ .

بإصابة الطريق عن إيصالها إلى المقصد ، وهو يستحقها ، وقوله : « فاعمد بها » أي أقصد بها ، وضمنه معنى اذهب بها ، فعداه باللام ، وقوله : أودع » أي : أترك ، لأنه ليس بعد هذه المصارف إلا الفخر[1] .

٥ ـ التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي

ومن أجل التنبيه على تحقق وقوع الفعل ، ترى البليغ يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي ، فيبث الثقة والأمل في نفس السامع بأن المراد من الكلام محقق الوقوع .

ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمواتِ وَمَن فِي الأرضِ إلَّا مَن شاءَ اللهُ ﴾[2] والمعنى : هذه هي النفخة الأولى ، والصور : هو القرن الذي ينفخ فيه إسرافيل ، صعق : زالت عقولهم فخروا مغشياً عليهم ، وقيل : مات من شدة الفزع ، وشدة الصوت أهل السموات والأرض ، والاستثناء في قوله : (إلا من شاء الله) متصل ، والمستثنى جبريل وميكائيل وإسرافيل ، وقيل : رضوان ، وحملة العرش ، وخزنة الجنة والنار ، وقيل لا يعلمهم إلا الله .

فالصعق يقع في المستقبل ، وعبر عنه بصيغة الماضي ـ كما رأينا تنبيهاً على التحقق . والأصل « فيصعق » من في السموات ومن في الأرض .

ثم التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي يحتمل أن يكون من المجاز المرسل والعلاقة بين المستقبل والماضي من التضاد « والضد أقرب خطوراً بالبال ، فبينهما شبه المجاورة ، لتقارنهما غالباً في الخيال ، وعليه فتنتفي المبالغة المقصودة ، وهي الإشعار بتحقق الوقوع . وأن المستقبل كالماضي ، لأن المجاز المرسل

---

(١) أنظر الكشاف ج ١ ص ١٩٥ هامش .

(٢) سورة الزمر ، آية ٩٨ .

ليس فيه إلا أبلغية كون التعبير فيه كدعوى الشيء ببينة على ما سيأتي عند عرضنا للمجاز المرسل .

ويحتمل أ يكون من مجاز التشبيه ، ووجه الشبه تحقق الوقوع في كل منهما ، وهو في الماضي أظهر لبروزه إلى الوجود ، فيفيد المبالغة(١) .

وتقول الآية الكريمة : ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَداً ﴾(٢) والمعنى : والباقيات الصالحات خير عند ربك ، يوم إزالة الجبال من أماكنها، وتسييرها كما تسير السحاب ، (وترى الأرض بارزه) وكل من يصلح منه الرؤية يمكنه أن يرى الأرض واضحة مكشوفة . لزوال ما يسترها من الجبال والأشجار والبنيان، أو يرى ما فيها من الكنوز والأموات. والحشر : الجمع ، والمعنى جمعناهم إلى الموقف من كل مكان .

فالحشر يقع في المستقبل ، وعبر عنه بصيغة الماضي « حشر » كما رأيت ، تنبيهاً على تحقق الوقوع ، والأصل : فنحشر الخلائق جميعاً ، وقوله تعالى : ﴿ وَنَادَىٰ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾(٣) وقوله تعالى : ﴿ وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ ﴾(٤) فالنداء في المستقبل « وعبر عنه بصيغة الماضي (نادى) ، لأنه جعل المتوقع الذي لا بد من وقوعه بمنزلة الذي تحقق وقوعه .

وعن حسان بن ثابت أن ابنه عبد الرحمن لسعه زنبور وهو طفل فجاء إليه يبكي ، فقال له : يا بني ، مالك ؟ قال : « لسعني طوير كأنه ملتف في بردى حبرة » فضمه إلى صدره وقال : « يا بني ، قد قلت الشعر » والمعنى : ستقول الشعر في المستقبل .

---

(١) راجع مواهب الفتاح ج ١ ص ٤٨٥ .

(٢) سورة الكهف آية ٤٧ .

(٣) سورة الأعراف آية ٥٠ .

(٤) سورة الأعراف ، آية ٤٨ .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ ﴾[1] فقد عبّر باسم الفاعل الذي يدل على الوقوع في الحال ، ـ وهو : لفظ « واقع » مكان « يقع » لأن وقوع الدين أي الجزاء إستقبالي إن أريد الجزاء الآخروي ، وإن أريد الدنيوي كان التعبير على أصله .

ومنه قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ ﴾[2] فقد عبر بمجموع مكان يجمع لأن الجمع يكون في المستقبل .

٦ ـ التعبير عن الماضي بلفظ المضارع

وترى البليغ يعكس فيعبر عن الماضي بلفظ المضارع إحضاراً للصورة العجيبة ، وإشارة إلى تجدده شيئاً فشيئاً كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً ﴾ أي فأثارت وقوله تعالى : ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ ﴾[3] .

٧ ـ القلب

القلب من صور إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، وليس مختصاً بالمسند إليه .

قال البلاغيون في تعريفه : أن يجعل المتكلم أحد أجزاء الكلام مكان الآخر ، والآخر مكانه ، على وجه يثبت حكم كل منهما للآخر ، وهو ضربان :

١ ـ أن يكون الداعي للقلب من جهة المعنى ، لتوقف صحته عليه ،

---

(١) سورة الذاريات آية ٦ .

(٢) سورة هود اية ١٠٣ .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٠٢ .

ويكون اللفظ تابعاً ، وذلك مثل قولهم : « عرضت الناقة على الحوض » ، والأصل : « عرضت الحوض على الناقة » ، لأن المعروض عليه ، يجب أن يكون ذا شعور واختيار ، لأجل أن يميل للمعروض ، أو يحجم عنه .

والسبب في هذا القلب هو : أن المعتاد أن يؤتى بالمعروض للمعروض عليه ، وهنا لما كانت الناقة يؤتى بها للحوض ، والحوض باق في محله ، نزل كل واحد منهما منزلة الآخر ، فجعلت الناقة كأنها معروضة ، والحوض كأنه معروض عليه وثبت حكم الحوض للناقة ، وحكم الناقة للحوض ، فقلبوا لأجل هذا الاعتبار ، وتحس بأن هذا المثال يعبر عن نفسية العرب نحو الماء ، وفرحتهم بوجوده ويسره لهم ، فالقائل يعبر عن فرحته بوجود الماء في الحوض بعد أن كان خالياً ، فأصبح الحوض في يده وتحت تصرفه ، فكأنه ملكه بيده وذهب به إلى الناقة وعرضه عليها لتروي ظمأها ، فهي حياته ، منها يشرب ويأكل ، ومن وبرها يستظل وعلى ظهرها يحمل أثقاله .

ومنه قولهم : « أدخلت الخاتم في الأصبع » ، و« القلنسوة في الرأس » والأصل : « أدخلت الأصبع في الخاتم » و« الرأس في القلنسوة » ، فالقلنسوة والخاتم ظرف ، والرأس والأصبع مظروف ، والعادة جرت بأن يتحرك بالمظروف نحو الظرف ، ولكن الأمر هنا بالعكس ، تجد الشخص يتحرك بالظرف (القلنسوة أو الخاتم) نحو المظروف (الرأس أو الإصبع) فقلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار ، فنزل أحدهما منزلة الآخر ، وثبت حكم الخاتم للأصبع ، وحكم القلنسوة للرأس .

٢ ـ ثانيهما : أن يكون الداعي إليه من جهة اللفظ ، بأن تتوقف صحة اللفظ عليه ، ويكون المعنى تابعاً كما إذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة ، وما هو في موقع الخبر معرفة كقول الشاعر :

قفي قبل التفرق يا ضباعا ... ولا يك موقف منك الوداعا

ضباعا : اسم ابنته والألف فيها للإطلاق ، وأصلها ضباعة ، فرخمها فالشاعر لمّا عرّف « الوداع » وهو في موضع الخبر ، ونكر « موقف منك » وهو موضع المبتدأ ، جعل من باب القلب لتصحيح مقتضى الأصل ، من تعريف الأول ، وتنكير الثاني فيكون المعنى على أن الأصل الإخبار بالأول عن الثاني ، فالتقدير ولا يكن موقف الوداع موقفاً منك . ولو كان الشاعر نكر لفظ « الوداع » لصح المعنى على ظاهره ، واستغنينا عن تقدير القلب في الأسلوب ، لأنه حينئذ يكون الأسلوب جاء على الأصل من تعريف المبتدأ ، وتنكير الخبر كما هو رأي النحاة .

آراء البلاغيين في أسلوب القلب

وهذا القلب قبله السكاكي مطلقاً ، لأنه يدل على الأصل الذي يقول به النحاة ، وهو : أنه إذا اجتمع اسمان أحدهما معرفة والآخر نكرة فالمعرفة هو المبتدأ والنكرة هي الخبر . ولأنه أيضاً مما يورث الكلام ملاحة ، فإن قصد بها المطابقة كان من فن المعاني ، والأصح أن يعد من فن آخر ، ويوجد هذا القلب في التشبيه المعكوس ، وهو من مبادىء علم البيان ، وفي السرقات الشعرية ، على ما يأتي إن شاء الله تعالى . والظاهر أن السكاكي يقبل أسلوب القلب ولو أوهم خلاف المراد كقول قطري بن الفجاءة :

ثم انصرفت ، وقد أصبت ولم أصب
جذع البصيرة قارح الإقدام

يقال : فلان جذع : إذا كان حديث السن ، وقارح : إذا كان قديماً . التي يقدم فيها المسند إليه على خبره الفعلي كما سبق ، وما هنا ليس كذلك ، لأنه من الجملة الفعلية ، لاختصاص « لو » بالدخول عليها .

وتأمل قوله تعالى : ﴿ أَفَمَن زُيِنَ لَه سُوءُ عَمَلِهِ فَرآهُ حسناً فَإنَّ اللهَ يُضِلُّ

مَن يَشاءُ وَيُهدِي مَن يَشاءُ فَلا تَذهَبْ نَفسُكَ عَلَيهِم حَسَراتٍ إنَّ اللهَ عَليمٌ بِما يَصنَعونَ ﴾[1] .

فجملة : (أفمن زين لـه سوء عمله) مستأنفة ، لتقرير ما سبق من ذكر التفاوت بين المؤمنين والكافرين ، و« من » في موضع رفع بالابتداء والخبر أي المسند متروك ، والتقدير : « ذهبت نفسك عليهم حسرات ، والقرينة : قوله تعالى : (فلا تذهب نفسك عليهم حسرات) .

أو التقدير : (أفمن زين لـه سوء عمله كمن هداه الله) فحذف « كمن » هداه الله » لدلالة : « فإن الله يضل من يشاء ، ويهدي من يشاء) .

أو التقدير : (أفمن زين له سوء عمله كمن لم يزين) وهذا أولى لمطابقته للسؤال لفظاً ومعنى .

ثم كأنَّ رسول الله ﷺ لما قيل لـه ذلك ، قال : لا ، فقيل : (فإن الله يضل من يشاء ويهدي إليه من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات) . ولا يخفي عليك جمال الحذف هنا فدلالة الكلام بعضه على بعض ، وإشارة المذكور على المحذوف لا يعلمه إلا القليل .

وأما قوله تعالى : ﴿ قَالَ بَل سَولَت لَكُم أَنفُسُكم أَمراً فَصبرٌ جَميلٌ ﴾[1] .

ذكر الله جواب يعقوب لأولاده حينما زعموا أن الذئب أكل أخاهم يوسف عليه السلام ، والمعنى : زينت ، وسهلت لكم أنفسكم ، والتسويل : تقرير في معنى النفس مع الطمع في تمامه . وهو تفعيل من السول ، وهو : الأمنية (فصبر جميل) أي : فشأني . أن الذي أعتقده صبر جميل ، أو فصبري صبر

---

(١) سورة فاطر ، آية ٨ .

(٢) سورة يوسف آية ١٨ .

جميل ، فالمحذوف على هذا التقدير المسند إليه .

وإذا كان التقدير : فصبر جميل أولى بي أو فصبر جميل أجمل ، فالمحذوف المسند . والصبر الجميل : هو الذي لا شكوى معه ، وغير الجميل ما كان معه شكاية ، ولكنه خير من عدمه فيصح تفضيل الصبر الجميل عليه .

وقوله تعالى : ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا ﴾[1] يحتمل حذف المسند إليه ، والتقدير « هذه سورة أنزلناها » ويحتمل ترك المسند ، والتقدير : فيما أوحينا إليك سورة أنزلناها :

وقوله : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُلْ لَا تُقْسِمُوا طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ ﴾[2] أتى قوم إلى النبيﷺ فقالوا : يا رسول الله لو أمرتنا أن نخرج من أموالنا لخرجنا) فأنزل الله (وأقسموا بالله جهد أيمانهم) الآية وذلك في شأن الجهاد ، أمرهم ألا يحلفوا على شيء ، فأمرهم أن يكون طاعة معروفة للنبيﷺ - من غير أن يقسموا : أو أمركم أو الذي يطلب منكم طاعة معروفة معلومة لا يشك فيها ، ولا يرتاب ، كطاعة الخلص من المؤمنين الذين طابق باطن أمرهم ظاهره ، لا أَيْمانَ تقسمون بها بأفواهكم ، وقلوبكم على خلافها ، أو طاعتكم طاعة معروفة ، أي بأنها بالقول دون الفعل ، والمحذوف على هذا المسند إليه .

إما على تقدير : طاعة معروفة أمثل وأولى بكم من هذه الأيمان الكاذبة

وتأمل قول أبي تمام يصف قلم الممدوح .

لعاب الأفاعي القاتلات لعابه   وأرى الجنى اشتارته أيد عواسل

---

(١) سورة النور ، آية ١ .

(٢) سورة النور ، آية ٥٣ .

أرى الجني : العسل من إضافة الموصوف إلى الصفة والأصل : « الجنى كالأرى » اشتارته : بمعنى جنته ، والأيدي العواسل : العارفة بجنيه .

والأولى صفة القلم مع الأعداء ، والثانية صفته مع الأصدقاء .

والشاهد في شطره الأول : حيث قلب التشبيه ، فشبه لعاب الأفاعي بمداد القلم في قوة التأثير . على سبيل التشبيه المقلوب ، والأصل : أن يشبه مداد القلم بلعاب الأفاعي . والاعتبار اللطيف فيه : قصد المبالغة .

ومثله قول حسان بن ثابت الأنصاري :

كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء

والسبيئة : الخمر المشتراة للشرب . وبيت رأس : بلد بالشام بين رملة وغزة .

شبه ريق محبوبته بخمر مزجت بعسل وماء : والشاهد في : « يكون مزاجها عسل وماء » حيث نصب « مزاجها » على أنه خبر « يكون » وهو معرفة بالإضافة ، ورفع النكرة « عسل » على أنه اسم يكون ، واسم يكون مبتدأ في الأصل . فيكون القلب في اللفظ حيث نكرّ ما هو موضع المبتدأ ، وعرف الخبر، والرجوع إلى الأصل فيهما يكون باعتبار المعرفة مبتدأ ، والنكرة خبر .

ويروي البيت ، برفع « مزاجها » على أنه مبتدأ خبره « عسل » .

واسم « يكون » حينئذ ضمير الشأن . وعلى هذا فلا يكون في البيت قلب .

واقرأ قول عروة بن الورد :

فديت بنفسه نفسي ومالي ولا آلوه إلا ما يطيق

وما آلوه : لم أقصر فيه ، والقلب فيه معنوي ، والأصل فديت نفسه بنفسي ومالي ،وليس في قلبه اعتبار لطيف ، لأنه يوهم خلاف المراد .

هذا ، وقد زعم قوم أن قوله تعالى : ﴿ وَكَم مِن قَرية أَهلكنَاها فَجاءَها بَأسُنا ﴾[1] من أسلوب القلب ويزعمون أن الأصل : « جاءها بأسنا فأهلكناها » .

والخطيب ومن تابعه لا يرون فيها قلباً ، إذ ليس في تقدير القلب في الآية اعتبار لطيف ، ويرون أن الأصل : « أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا » أي إهلاكُنا .

ومثلها ، قوله تعالى : ﴿ ثُم دَنَا فَتَدَلَّى ﴾[2] فعلى تقدير القلب فيه . يكون أصله تدلى فدنى ، وعلى رأي من يرى عدم القلب ، الأصل عنده . ثم أراد الدنو من رسولنا محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ فتدلى ، فتعلق عليه في الهواء .

وقوله تعالى : ﴿ إذهَب بِكتَابِي هَٰذَا فَألقِهِ إلَيهِم ثُم تَوَلَّ عَنهُم فَانظُر مَاذا يرجِعُونَ ﴾[3] فعلى تقدير القلب فيه ، يكون أصله فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم ، وعلى رأي من يرى عدم القلب يكون الأصل فيه (تنح عنهم إلى مكان قريب تتوارى فيه ، ليكون ما يقولون : بمسمع منك ، فانظر ماذا يرجعون ، فيقال : إنه دخل على « بلقيس » من كوة ، فألقى الكتاب إليها ، وتوارى في الكوة .

وأما قول خداش بن زهير :

وتلحق خيلٌ لا هوادة بينها   وتشقى الرماحُ بالضياطِرةِ الحمر

والهوادة : اللين والرفق أو ما يرجى به الصلاح بين القوم ، وعلى هذا

---

(١) سورة الأعراف ، آية ٤ .

(٢) سورة النجم ، ٨ .

(٣) سورة النمل ، آية ٢٨ .

يكون المراد : لا هوادة بين أصحابها ، والضياطرة : جمع ضيطر : وهو الضخم اللئيم العظيم الإست ، والحمر : جمع أحمر اللون ، وقيل : هو الذي لا سلاح معه .

وروى : (وتركب خيل) فعلى أنه من القلب يكون أصله : وتشقى الضياطرة بالرماح وليس له اعتبار لطيف .

وقد ذكر له البلاغيون سوى القلب وجهين : أحدهما أن يجعل شقاء الرماح بهم استعارة عن كسرها بطعنهم بها .

الوجه الثاني : أن يجعل نفس طعنهم شقاء لها تحقيراً لشأنهم وأنهم ليسوا أهلاً لأن يطعنوا بها ، كما يقال : « شقى الخز بجسم فلان » إذا لم يكن أهلاً للبسه .

ومن هذا العرض يتبين لنا : أن هذه الأساليب التي ورد فيها القلب ، صاحبت حالة خاصة ، كازدحام الأفكار ، والتخييل ، وقصد المبالغة فعبر عنها القائل بواسطة أسلوب القلب .

هذا ، ونكتفي بهذا القدر من صور إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، وإذا أردت المزيد ، فتحت يدك مصادر كتب البلاغة ففيها صور كثيرة غير الذي ذكرنا .

الفَصْلُ الثَالِث

أحوال المسند

المسند أحد ركني الجملة ، كما عرفنا فيما سبق ، ويكون فعلاً أو خبراً .

وله أحوال يتأنق البليغ في إيرادها ، ليعبر بها عما في نفسه ، وأحواله هي : ذكره وتركه ، وتعريفه وتنكيره ، وتقديمه وتأخيره ، ثم إيراده مفرداً أو جملة ، ثم تقييده بمفعول أو بشرط .

ونبدأ بأغراض تركه .

ترك المسند[1]

إذا كان في الكلام قرينة تدل على المسند ، جاز ذكره وتركه .

وحينئذ ترى البليغ أحياناً يتركه ليحقق أغراضاً بلاغية ، تكسب للكلام قوة وجمالاً .

والقيمة الفنية العامة لترك المسند هي الإيجاز ، وهو البلاغة كلها ، وأيضاً الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر ، لأن القرينة الدالة على المسند إذا

---

(١) البلاغيون يعبرون هنا بالترك ، وفي المسند إليه بالحذف للإشارة إلى أن المسند إليه هو : العمدة العظمى ، والركن الأقوم ، ومسيس الحاجة إليه أشد وأتم ، حتى أنه إذا لم يوجد في الكلام ، فكأنه ذكر ثم حذف ، قضاء لحق المقام ، بخلاف المسند فإنه ليس بهذه المشابة ، فيجوز أن يترك ولا يؤتى به لغرض (انظر المطول ص ١٣٩ ، ١٤٠) .

ذكرت في الكلام كان من العبث أن يذكره البليغ ، وعرفت ـ فيما سبق ـ معنى قيد (بناء على الظاهر) لأن المسند أحد ركني الجملة فذكره ليس عبثاً ، لكن البليغ يجب أن ينزه أسلوبه عن ذكر ما هو معلوم أو مفهوم بوساطة القرينة ، والبلاغة هي التي توجب عليه ذلك .

وترك المسند يحقق بجانب ذلك أغراضاً بلاغية أخرى أهمها :

١ ـ ضيق المقام للوزن والشكاية ، والتوجع والتحسر وذلك مثل قول ضابىء بن الحارث :

ومن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيار بها لغريب

الرحل : المراد به المأوى والمنزل ، وقيار : اسم فرس أو جمل : ومن : اسم شرط جوابه محذوف ، أقيم مقامه ، قوله : « فإني وقيار » والتقدير : ومن يك أمسى بالمدينة رحله فقد حَسُنَ حاله ، فليطب نفساً ، ولينعم بالاً ، وأما أنا وقيار فلا نطب نفساً لغربتنا وكربتنا بها ، وقيار مبتدأ حذف خبره ، وهو وخبره جملة معطوفة على جملة قوله : « فإني لغريب » ، والتقدير : « فإني لغريب وقيار غريب أيضاً » ، وعلى هذا التقدير يكون الكلام من حذف المسند ، وهو خبر قيار ، للاحتراز عن العبث بناء على الظاهر ، مع ضيق المقام للوزن وللشكاية ، والتوجع ، والتحسر .

وقدم « قيار » في البيت على قوله : « لغريب » للإشارة إلى أن قياراً ولو لم يكن من جنس العقلاء ، بلغه هذا الكرب ، واشتدت عليه هذه الغربة ، حتى ثار مساوياً للعقلاء في التشكي منها ، ومقاساة شدائدها ، بخلاف ما لو أخره ، فلا يدل الكلام على التساوي لأن في التقديم أثراً في الأدلية[1] .

فتأمل في جمال « النظم العربي » وقد دل التقديم والحذف على حالة

---

(١) أنظر مواهب الفتاح ج ٢ ص ٣ .

نفسية مع الإيجاز في التعبير ، فهذا الحيوان الأعجم لشدة الألفة بينه وبين صاحبه أصبح يقاسمه الهموم والأحزان ، وحالة الغريب وما يلاقيه من وحشة عبّر عنها الحذف أتم تعبيرو وأدقه .

٢ ـ المحافظة على الوزن مع الإيجاز والاحتراز عن العبث كقول الشاعر :

نحن بما عندنا ، وأنت بما عندك راض والرأي مختلف

أي نحن راضون بما عندنا ، وأنت راض بما عندك من الرأي ، فرأينا مختلف فليتبع كل رأيه ، فخبر « نحن » محذوف كما ترى ، للاحتراز عن العبث مع ضيق المقام بسبب المحافظة على الوزن .

ومنه قول أبي الطيب :

قالت ، وقد رأت إصفراري من به وتنهدت ، فأجبتها المتنهد

أي : فأجبتها : المتنهد هو المطالب به ، فالمحذوف على ذلك المسند وهو خبر وقيل : معناه من فعل به ؟ فيكون التقدير : فعل به المتنهد ، فالمحذوف أيضاً هو المسند ولكنه فعل .

وتأمل الآية الكريمة : ﴿ وَاللهُ وَرَسُولُه أحَقُّ أن يُرضُوهُ ﴾[1]

كان المنافقون في خلواتهم يطعنون على المؤمنين ، وعلى النبيﷺ ، فإذا بلغ ذلك إلى رسول الله وإلى المؤمنين ، جاء المنافقون فحلفوا على أنهم لم يقولوا ما بلغ عنهم ، قاصدين بهذه الأيمان الكاذبة أن يرضوا رسول الله ومن معه من المؤمنين ، فنعى الله ذلك عليهم ، وقال : (واللهُ ورسوله أَحقُّ أن يُرضُوهُ) أي هما أحق بذلك من إرضاء المؤمنين بالأيمان الكاذبة ، فإنهم لو اتقوا الله وآمنوا به ، وتركوا النفاق لكان ذلك أولى لهم ، وإفراد الضمير في

(١) سورة التوبة ، آية ٦٢ .

« يرضوه » إما للتعظيم للجناب الإلهي بافراده بالذكر ، أو لكونه لا فرق بين إرضاء الله وإرضاء رسوله ، فإرضاء الله إرضاء لرسوله ، أو المراد : الله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك فالمحذوف خبر « ورسوله » فيكون من ترك المسند للإيجاز بدون ضيق المقام ، وتقول : « زيد منطلق وعمرو » أي وعمرو كذلك ، فترك المسند للإيجاز .

وعليه قوله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي يَئِسنَ مِنَ المَحِيضِ مِن نِسائِكُم إن ارتَبتُم فَعِدَّتُهنَّ ثَلاثَةُ أَشهُرٍ واللَّائي لَم يَحِضنَ ﴾[1] والمعنى : الكبار اللاتي قد انقطع حيضهن وأيسن منه ، إن جهلتم كيف عدتهن (فعدتهن ثلاثة أشهر ، واللائي لم يحضن) لصغرهن ، وعدم بلوغهن سن المحيض : أي فعدتهن ثلاثة أشهر ، وترك المسند لدلالة ما قبله عليه ، للايجاز والاحتراز عن العبث .

٣ ـ اتباع الاستعمال الوارد عن العرب كقولك : « خرجت فإذا زيد » أي خرجت فإذا زيد حاضر أو موجود بالباب ، أو ما أشبه ذلك ، فترك المسند لاتباع الاستعمال الوارد ، مع الإيجاز ، والاحتراز عن العبث ، لأنه يطرد ترك المسند بعد إذا الفجائية ، لقيام القرينة على الحذف معها ، لأنها تدل على مطلق وجود .

وتقول لمن قال : هل لك أحد ؟ إن الناس إلب عليك ـ : « إن زيداً وإن عمراً » أي : « إن لي زيداً ، وإن لي عمراً » فتترك المسند ، لاتباع الاستعمال الوارد مع الإيجاز والاحتراز عن العبث .

وعليه قول ميمون بن قيس المعروف بالأعشى :

إنَّ محلاً وإنَّ مرتحلاً وإنَّ في السَّفْرِ إذ مَضَوْا مهلاً

---

(١) سورة الطلاق ، آية ٤ .

أي إن لنا محلاً في الدنيا ، وإن لنا مرتحلاً عنها إلى الآخرة ومحلاً ومرتحلاً مصدران ميميان بمعنى الحلول والارتحال ، والسَّفْر : اسم جمع بمعنى المسافرين ، وقد أراد بهم الموتى ، والمهل : مصدر بمعنى الإمهال ، وطول الغيبة ، والمعنى : إن في غيبة الموتى طولاً وبعداً ، لأنهم مضوا مضياً لا رجوع معه إلى الدنيا .

وروى : إذ مضوا مثلاً ، وترك المسند هنا لاتباع الاستعمال (الوارد وضيق المقام بسبب حال الدنيا ـ مع الاختصار والاحتراز عن العبث .

وقوله تعالى :﴿ قُل لَو أَنتُم تَملكُون خَزَائِنَ رَحمَةَ ربي ﴾[1] أنتم مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده : أي لو تملكون أنتم تملكون ، على أن الضمير المنفصل مبدل من الضمير المتصل وهو واو الجماعة وخزائن رحمته خزائن الأرزاق . أعلمهم الله أنهم لو ملكوا خزائن الأرزاق لأمسكوا شحاً وبخلاً ـ فترك المسند ، وهو الفعل (تملكون) للإيجاز ، وفيه تأكيد الكلام لتكرار الإسناد ، إذا التقدير (تملكون أنتم تملكون ، ويرى الزمخشري أن في حذف الفعل الذي ارتفع به انتم ، وإيراد الكلام في صورة المبتدأ والخبر دلالة على أنهم هم المختصون بالشح المتبالغ[2] .

ومن ترك المسند لإفادة الاختصاص أيضاً قول حاتم : لو ذاتُ سوار لطمتني « أي : لو لطمتني ذاتُ سوار لطمتني ، فحذف الفعل الأول لدلالة الثاني عليه .

وكذلك قول المتلمس :

ولو غير إخواني أرادوا نقيصتي   جعلتُ لهم فوق العرانين ميسماً

---

(1) سورة الإسراء آية ١٠٠ .

(2) أنظر الإيضاح مع البغية ج ١ ص ١٦٢ .

والعرانين : جمع عرنين وهو الأنف كله ، أو ما صلب منه ، والميسم العلامة ، والمتلمس : هو جرير بن عبد المسيح .

ورد على الزمخشري بأن الإختصاص إنما يكون في الجملة الإسمية فجذوع البصيرة هي : كون القائل لم يجرب الأمور ، وقروح الإقدام : كونه مقدماً إقدام أهل العقل والسن القديم .

والقائل يمكنه أتصافه بالأمرين ، وهو عكس المراد ، لأن المقصود وصفه ببصيرة القارح ، وإقدام الجذع ، لأن ذلك هو المدح ، ولذلك يتمدح بأقدام الغرور أي المجرب .

فالأصل على هذا أن يقال : ثم انصرفت قارح البصيرة ، جذع الإقدام ، والحال أني أصبت أي : جرحت ولم أجرخ ، فهو قلب يوهم خلاف المراد .

ويحتمل أن يكون جذع البصيرة ، وقارح الإقدام متعلقين بقوله : ولم أصب ، بمعنى : لم أوجد ، فيكون الكلام على ظاهره ، أي : لم أوجد موصوفاً بجذوع البصيرة ، وقروح الإقدام بل وجدت بالعكس .

وقد أنكر قوم القلب مطلقاً ، سواء تضمن اعتباراً لطيفاً زائداً على مجرد ملاحة القلب التي هي التنبيه على الأصل ، - أو لم يتضمنها ، وسواء أوهم خلاف المراد أم لا ، وحجتهم أن الكلام إنما وضع لإفادة ما يصح ، لا لإفادة ما لا يصح .

ويرى جمهور البلاغيين : أن القلب إذا تضمن إعتباراً لطيفاً زائداً على مجرد الملاحة فهو مقبول ، وذلك مثل قول الشاعر :

وَمَهْمَهٍ مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه

ومهمه : أي ورب مهمه أي مفازة . مغبرة : مملوءة بالغبرة أرجاؤه : أطرافها ونواحيها ، والأرجاء جمع رجا بالقصر .

« كأن لون أرضه سماؤه » ، فقد شبه لون أرض المهمه بلون جو سمائه ، والأصل : « كأن لون سمائه لون أرضه » لأن الأرض هي الأصل في الغبرة فهو المشبه به .

وقد تضمن هذا التشبيه المقلوب اعتباراً لطيفاً زائداً على لطافة مجرد القلب ـ وهو : الإشعار بكثرة الغبرة في سماء الصحراء ، حتى صار هو : الذي ينبغي أن يكون مشبهاً به ، فيكون أصلاً في التشبيه ، والأرض هو المشبه ، فيكون هو الفرع .

كما يرى الجمهور أن القلب إذا لم يتضمن اعتباراً لطيفاً فهو مردود ، لأنه عكس المراد ، وعدول عن الظاهر بلا نكتة يعتبر بها ، ويجعلون من القلب المردود قول القطامي :

فلما أن جرى سمن عليها ... كما طينت بالفدن السياعا
أمرت بها الرجال ليأخذوها ... ونحن نظن أن لنْ تستطاعا

الفدن : القصر . السياع : الطين المخلوط بالتبن ، أو الآلة التي يطين بها ، يعني : أنها صارت ملساء من السمن كالقصر المطين بالسياع ، وفي ذلك قلب معنوي .

فإذا حمل « السياع » على الآلة لم يتضمن اعتباراً لطيفاً . ويكون فيه الشاهد .

وإن حمل على « الطين » فيجوز أن يكون المقصود المبالغة في سمنها ، لأنه يقصد تشبيهه بالسياع الذي صار لكثرته كأنه الأصل « والفدن : هو الفرع ، فيكون هو أيضاً مثله مع أصله من العظم ونحوه ، ولكنه لا يخلو من تكلف[1] .

---

(1) بغية الإيضاح ج ١ ص ١٥٣ .

فالمحذوف المسند وتأمل قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَقُولُوا ثَلاثَةٌ انْتَهُوا خيراً لكُم إنَّما اللهُ إلهٌ وَاحِدٌ سُبحانَهُ ﴾[1] النصارى مع تفرق مذاهبهم متفقون على التثليث .

والمعنى : لا تقولوا بالتثليث ، انتهوا عنه يكن خيراً لكم ، فالله واحد لا شريك له .

والشاهد في قوله : (ولا تقولوا ثلاثة) ففيها حذف ، وفيه تقديرات :

١ ـ ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ، فيكون المحذوف هو المسند إليه ، ورد هذا التقدير : بأنه تقدير لثبوت آلهة ، لأن النفي إنما يكون للمعنى المستفاد من الخبر « ثلاثة » دون معنى المبتدأ « آلهتنا » كما تقول « ليس أمراؤنا ثلاثة » فإنك تنفي به أن تكون عدة الأمراء ثلاثة دون أن تكون لكم أمراء ، فجائز أن تكون عدة الأمراء أقل من ثلاثة أو أكثر ، ولذلك جائز أن تكون عدة الآلهة اثنين أو أكثر من ثلاثة وذلك إشراك ، وقوله تعالى : بعده (إنما الله إله واحد) يناقضه .

ولا يصح على هذا الوجه أن يقول قائل : ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ولا اثنان ، لأنه يكون مثل قولهم . « ليست آلهتنا ثلاثة ولا اثنين » وهذا فاسد .

٢ ـ « ولا تقولوا لنا أو في الوجود آلهة ثلاثة » فثلاثة صفة لمبتدأ محذوف لا خبر مبتدأ ثم حذف الخبر ـ في الوجود ، كما حذف من « لا إله إلا الله ، وما من إله إلا الله » ثم حذف الموصوف « آلهة » كما يحذف في غير هذا الموضع ، وعلى ذلك يكون النهي عن إثبات الوجود لآلهة ، لأن النفي منصب على معنى المبتدأ ، وهذا ليس فيه تقدير لثبوت إلهين مع أن ما بعده أعني قوله : (إنما الله إله واحد) ينفي ذلك ، فيحصل النهي عن الاشراك والتوحيد

---

(١) سورة النساء آية ١٧١ .

من غير تناقض ، ولهذا يصح أن يتبع نفي الاثنين ، فيقال : ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان ، لأنه كقولنا : ليس لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان وهذا صحيح .

٣ ـ « ولا تقولوا لنا أو في الوجود ثلاثة آلهة » فثلاثة على هذا التقدير : مبتدأ ، و« آلهة » تمييز محذوف كما يحذف في غير هذاالموضع ، فيكون النهي عن إثبات الوجود لآلهة . وهذا ليس فيه تقرير لثبوت إلهين كما مر فيما قبله .

٤ ـ ويجوز أن يكون التقدير : « ولا تقولوا : الله والمسيح وأمه ثلاثة » أي لا تعبدوهما كما تعبدونه ، لقوله تعالى : ﴿ لقد ، كَفَرَ الذِين قَالوا إنَّ اللهَ ثَالِث ثَلاثَة ﴾[1] ، فيكون المعنى ثلاثة مستوون في الثقة ، والرتبة فإنه قد استقر في العرف أنه إذا أريد إلحاق اثنين بواحد في وصف ، وأنهما شبيهان له ـ أن يقال : « هم ثلاثة » كما يقال : إذا أريد إلحاق واحد بآخر ، وجعله في معناه « هما اثنان » وعلى التقدير الأخير تكون الآية من حذف المسند إليه ، وذلك واضح .

قرينة ترك المسند

قلنا : ـ فيما سبق ـ أن الحذف لا بد له من قرينة تدل عليه ، وإلا كان الحذف مؤدياً للخلل في المعنى ، وهذا تأباه البلاغة ويمجه الذوق العربي وهذه القرينة إما أن تكون لفظية أو غير لفظية .

فالقرينة اللفظية هي المذكورة في الكلام ، كوقوع الكلام جواباً عن سؤال محقق . وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَن نَزَّلَ مِن السَماءِ مَاءً فَأحيَا بِهِ الأَرضَ مِن بَعدِ مَوتِها لَيَقُولُنَّ اللهُ ﴾[2] وقوله تعالى : ﴿ وَلَئِن سَأَلتَهم

---

(١) سورة المائدة ، آية ٧٣ .

(٢) سورة العنكبوت ، آية ٦٣ .

مَن خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ ﴾[1] .

وتقدير المسند في الآية الأولى : « نزّله وأحيا به الأرض الله » وفي الثانية « خلقهن الله » .

٢ ـ وغير اللفظية ، وهي التي ليست مذكورة في الكلام ، وذلك كوقوع الكلام جواباً عن سؤال مقدر كقول ضرار بن نهشل يرثى أخاه يزيد ابن نهشل :

لِيُبْكَ يزيدُ ضارع لخصومة ومختبط : تطيح الطوائح

لِيُبْكَ : بالبناء للمجهول » و« يزيدُ » نائب فاعل .

ولما حذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه ، وقع إيهام في الكلام ، أي أوحى الكلام بسؤال تقديره : من يبكيه ؟ فقال : ضارع فترك المسند وتقديره : يبكيه ، وضارع أي ذليل ، فالفقيد كان ملجأ للأذلاء ، وعوناً للضعفاء والمختبط : هو الذي يأتى إليك للمعروف من غير وسيلة ، والإطاحة : الإذهاب ، والإهلاك والطوائح : جمع مطيحة : الشدائد أي يبكي لأجل إذهاب المنايا بيزيد .

وأنت ترى أن الشاعر قد بنى الفعل « يُبْكي » للمجهول ، ورفع « يزيد » على أنه نائب فاعل ، مع أنه كان من الممكن أن يأتي بالفعل على أصله مبنياً للمعلوم ويستقيم الوزن ، ويجعل « يزيد » مفعولاً ، وضارع فاعل يبكي .

وفضل هذا التركيب الذي فيه بناء « يبكي » للمجهول ونائب الفاعل وهو « يزيد » ثم ذكر ، الفاعل « ضارع » على خلافه الممكن : وهو أن يجعل « يبكي » مبنياً للفاعل ، والفاعل هو « ضارع » وبنصب « يزيد » على أنه مفعول ، مع أن هذا الخلاف هو الأصل ـ من وجوه .

---

(١) سورة لقمان ، آية ٢٥ .

١ ـ تكرار الإسناد ، لأن الفعل أسند ـ أولاً ـ إسناد إجمال ، وأسند ثانياً ـ إسناد تفصيل . أما الإسناد التفصيلي فظاهر ، لأنه ذكر الفاعل المستحق الفعل بالتنصيص وهو : « ضارع » وذلك معين التفصيل .

وأما الإسناد الجملي : فلأن إسناد الفعل المبني للمجهول لمفعوله : مشعر بأن له فاعلاً يستحق الاسناد إليه . ولم يسم هذا الفاعل أولاً ، وهذا معنى الإسناد الجملي . وهذا الإشعار كالواقع فعلاً .

فإذا تحقق أن في ذلك ، التركيب إسنادين فلا شكأن التركيب المشتمل على إسنادين أوكد وأقوى مما ليس فيه إلا إسناد واحد .

٢ ـ مما سبق يتحقق أن ذلك التركيب يشتمل على الإجمال ثم التفصيل وهو أوقع في النفس ، لأن في الإجمال تشويقاً يجعل معنى الكلام متمكناً من ذهن السامع ليقع العمل بمقتضاه .

٣ ـ وقوع « يزيد » نائب فاعل ، فيكون ركناً ، أسند إليه الفعل المبني للمجهول وليس مفعولاً فتحصل له أهمية في الكلام ، لا يدل عليها التركيب الآخر .

٤ ـ أن ذلك التركيب غير مطمع في معرفة الفاعل ، لأن الكلام قد تم حيث أسند « يبكي » لنائب الفاعل فلا يطلب له فاعل يتم به الكلام ، فإذا ذكر الفاعل « ضارع » كان كحصول نعمة غير مرتقبة ، فهو كرزق من حيث لا يحتسب ، والرزق من حيث لا يحتسب أيسر وأغرب .

ومع هذا لا يخلو التركيب الثاني من جمال ، فإنت إذا نطقت بقوله : (لبيك) مبنياً للمعلوم ونصبت « يزيد » على المفعولية ، تشوقت نفسك إلى ذكر الفاعل « ضارع » فيأتي وقد تهيأت نفسك له ، وأيضاً في تقديم المفعول : « يزيد » على الفاعل « ضارع » فيه من الأهمية ما ليس في غيره ، وهذا مما يزيد الكلام دقة وجمالاً .

والأمر في ذلك يرجع إلى البليغ في مراعاة مقتضى الحال وإفراغ ما في نفسه .

وذكر الخطيب : أن من الحذف الذي قرينته وقوع الكلام جواباً عن سؤال مقدر قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾[1] .

وفيه أوجه :

١ ـ إذا أعربنا « لله شركاء » مفعولين لجعلوا ، فالجن يحتمل وجهين :

أحدهما : ما ذكره الشيخ عبد القاهر من أن يكون منصوباً بمحذوف دل عليه سؤال مقدر ، والمعنى : من جعلوا لله شركاء ؟ فالجواب : الجنَّ فترك المسند « جعلوا » لدلالة السؤال المقدر عليه .

وهذا الوجه : يجعل المراد من الكلام : إنكار الشرك مطلقاً ، فيدخل اتخاذ الشريك من غير الجن في الإنكار دخول اتخاذه من الجن ، وواضح أنه من ترك المسند لدلالة القرينة عليه .

٢ ـ والثاني : ما ذكره الزمخشري وهو . أن ينتصب « الجن » بدلاً من « شركاء » بدل بعض من كل ، تقديره : وجعلوا الجن من الشركاء لله وتفيد الآية حينئذ نفي الشريك مطلقاً كما في رأي عبد القاهر .

٣ ـ والثالث : أن يعرب « لله » جاراً ومجروراً متعلقاً بشركاء مقدماً عليه .

ويعرب « شركاء الجن » مفعولين قدم فيه « شركاء » على الجن » وفائدة التقدم : استعظام أن يتخذ لله شريك : ملكاً كان أو جنياً أو غيرهما ، ومن أجل هذا المعنى قدم « اسم الله » على الشركاء .

وإذا لم يقدم « اسم الله » على الشركاء ، وقيل : ـ مثلاً ـ « وجعلوا الجن

---

(١) سورة الأنعام آية ١٠٠ .

شركاء لله » لم يفد الكلام إلا إنكار جعل الجن شركاء[1] والله أعلم .

ومن ترك المسند الذي قرينته وقوع الكلام جواباً عن سؤال مقدر ارتفاع المخصوص في باب « نعم ، وبئس » على قول من يجعله مبتدأ محذوف الخبر ، فيكون التقدير . في قولنا . « نعم الرجل زيد » فزيد هو الممدوح وهو واقع في جواب مقدر أيضاً .

كأنه قيل : من الممدوح ؟ فيكون الجواب : « زيد » فواضح فيه ترك المسند أي الخبر .

أغراض ذكر المسند

وترى البليغ يتفنن في الأساليب ، فيذكر المسند ، ويريد من وراء ذلك أن يحقق أغراضاً بلاغية تزيد الكلام حسناً ، ومن ذلك :

زيادة التقرير مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَن خَلَقَ السَّمٰوٰاتِ والأَرضَ لَيَقولُنَّ خلقهنَّ العَزيزُ العَليمُ ﴾[2] .

والمعنى : ولئن سألت هؤلاء الكفار من قومك ، من خلق هذه الأجرام العلوية والسفلية أقروا بأن الله خالقهن ولم ينكروا ، وذلك أسوأ لحالهم وأشد لعقوبتهم . لأنهم عبدوا بعض مخلوقات الله ، وجعلوه شريكاً له بل عمدوا إلى ما لا يسمع ، ولا يبصر ولا ينفع ، ولا يضر من المخلوقات وهي « الأصنام » فجعلوها شركاء لله . فذكر النظم القرآني المسند « خلقهن » مع إمكان تركه ، للتسجيل عليهم ، وبيان سفاهتهم وعدم جدوى ما يعبدون .

٢ ـ التعريض بغباوة السامع ، كما في قولك : « محمد نبينا » في جواب

---

(١) راجع الإيضاح مع البغية ح ١ ص ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٢) سورة الزخرف آية ٩ .

سؤال : « من نبيكم ؟ » فكان من الممكن ترك لفظ « نبينا » لدلالة القرينة عليه ، ولكنك ذكرته للتعريض بغباوة السامع وأنه لا يعلم الأمور البديهية .

٣ ـ الاستلذاذ بذكره « وذلك مثل قوله : « هي سعاد » في جواب سؤال ، هل هذه سعاد ؟ وكان من الممكن تركه لوجود القرينة الدالة عليه ، وهي ذكره في السؤال ، ولكنه ذكره للاستلذاذ بذكره ، وهذا يكثر في شعر النسيب والغزل ، ليعبر القائل عن حالة نفسية قد يضمرها فيعبر عنها بمجرد ذكر الذي يهواه .

٤ ـ ضعف التعويل على القرينة : كقولك « عنترة أشجع وحاتم أجود في جواب من قال : « من أكرم العرب في الجاهلية وأشجعهم ؟ » فصرح المسند احتياطاً لاحتمال الغفلة عن العلم به من السؤال .

٥ ـ ذكر المسند ليتعين كونه اسماً فيفيد الثبوت مثل : محمد كاتب ، فالكتابة صفة لمحمد .

٦ ـ وإما ذكره ليتعين كونه فعلاً ، فيفيد التجدد والحدوث مثل محمد يكتب .

٧ ـ وإما ذكره ليتعين كونه ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، فيورث احتمال الثبوت والتجدد على حسب تقدير المتعلق به مثل : زيد في الدار ، تقديره : زيد مستقر أو استقر في الدار .

وإما لنحو ذلك .

إفراد المسند

المسند المفرد هو : ما كان اسماً ، مثل : « محمد عالم » ، أو فعلاً نحو : قدم علي .

والمسند السببي هو : كل جملة وقعت خبراً عن مبتدأ وتشتمل على ضمير أو عائد ليس مسنداً إليه وهذا العائد يربطها بالمبتدأ ، وذلك مثل :

« محمد أبوه عالم » وعلي يحمل سلاحه » فجملة « أبوه عالم » وقعت خبراً ، أي مسنداً - لمبتدأ هو « محمد » وبها عائد على المبتدأ ، وليس مسنداً إليه ، وجملة : « يحمل سلاحه » وقعت أيضاً خبراً للمبتدأ ، وهو . « علي » وبها عائد وليس مسنداً إليه . وسمي المسند سببياً لأن السبب معناه الحبل الذي يربط بين شيئين ، والمسند السببي به عائد يربطه بالمبتدأ ويصله به ، ولكن ليس بمسند إليه .

والمسند المفيد للتقوي هو : كل جملة فعلية وقعت خبراً عن مبتدأ وبها ضمير يكون مسنداً إليه . ويعود على المبتدأ نفسه .

وقد عرفنا - فيما سبق - متى يفيد هذا التركيب التقوي وذلك مثل « زيد يعطي الجزيل » ومحمد يجود بماله » فجملتا « يعطي الجزيل » ، ويجود بماله » فعليتان ، وكل منهما وقعت خبراً عن المبتدأ « زيد » في المثال الأول و« محمد » في المثال الثاني ، وفيهما ضمير يعود على المبتدأ نفسه وهذا الضمير مسند إليه .

إذا عرفت هذا تبين لك قصد البليغ من إيراد المسند مفرداً ، مثل : زيد منطلق » وقام عمرو » .

ذلك القصد أو الغرض البلاغي هو : ألا يكون المسند سببياً . ولا مفيداً للتقوي ، فهو يريد أن يذكره خالياً منهما ، لاقتضاء المقام هذا التركيب .

فإذا قصد البليغ مجرد الإخبار عن كرم « محمد » أورد المسند مفرداً ، فيقول : « محمد كريم » .

وإذا أراد أن يخبر بأن « محمداً » ورث الكرم عن أصله مثلاً أورده سببياً ، فقال : « محمد أبوه كريم » وفيه تأكيد للحكم .

وإذا أراد تقوية حكم الكرم عليه ، أورد المسند مفيداً للتقوية ، فتراه يقول : « محمد يعطي الجزيل » أو « محمد يجود بماله » .

إيراد المسند فعلاً

وترى البليغ يأتي بالمسند فعلاً ، إذا اقتضى المقام تقييده بأحد الأزمنة الثلاثة مع إفادة الاختصار والتجدد في الحدث .

والأزمنة الثلاثة هي : الماضي ، والحال ، والمستقبل .

فالماضي : هو الزمان المتحقق في أجزاء الزمان الذي قبل زمانك .

والحال : هو أجزاء من أواخر الماضي . وأوائل المستقبل ، بشرط تعاقبهما من غير مهلة وتراخ ، أي : من غير فصل بين تلك الأجزاء المسماة بالحال .

ولكن متى تُعد هذه المهلة ، أو الاتساع بين تلك أجزاء الحال ـ فصلاً ؟ يجيب البلاغيون : بأن الأمر مبني على عرف أهل العربية ، وليس مضبوطاً بحد معين ، فما يعدونه حالاً فهو حال : كما جعلوا الزمن في قولنا : « زيد يصلي » حالاً ، مع كونه في أثناء الصلاة ، فرغ منها شطر وبقي شطر ، فهي واقعة في آنات كثيرة متعاقبة ، وكذا زيد يأكل : أو يحج ، أو يقرأ القرآن أو يجاهد في الكفار ، ولا شك في اختلاف مقادير أزمنتها .

فواضح أن الأمر لم يبن على التضييق حتى لا يسمى منها « حالاً » إلا ما

صادف النطق فحسب ، وواضح أيضاً ، أن المراد بقولنا « من غير مهلة وتراخ » أي بين كل جزء وما يليه ، لا بين أول الأجزاء وأخرها ، إذ المهلة بينهما لازمة إذا طالت المدة[1] .

والمستقبل : هو الزمان المتأخر بعد الحاضر .

ومن المشهور في ذلك قول طريف بن تميم :

أو كلما وردت عكاظ قبيلة بعثوا إليّ عريفهم يتوسم

عريف القوم : هو القيم بأمرهم الذي شهر بذلك ، وعكاظ : سوق بين نخلة والطائف ، كانوا يجتمعون فيه ، يتناشدون ، ويتفاخرون .

والشاهد فيه إيراد المسند « فعلاً » وهو : « يتوسم » أي : يتفرس الوجوه ، ويتأملها ، يحدث منه ذلك التوسم شيئاً فشيئاً ، ويصدر منه النظر لحظة فلحظة . والمعنى أن الشاعر له على كل قبيلة جناية ، فمتى وردوا عكاظ طلبه الكافل بأمرهم .

وتلاحظ أن الفعل (يتوسم) أفاد الاختصار ، لأنه أخصر من قوله : « متوسم في الحال » أو في الحاضر ، أو الآن ، وأنه دل على الحال والتجدد .

ومنه قوله تعالى في شأن المنافقين : ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[2] والمعنى : ينزل بهم الهوان والحقارة ، وينتقم منهم ، ويستخف بهم انتصافاً منهم لعباده المؤمنين . وجاء المسند « فعلاً » « يستهزىء » ليفيد التجدد وقتاً بعد وقتٍ ، وهو أشد عليهم ، وأنكأ لقلوبهم وأوجع لهم من الاستهزاء الدائم الثابت المستفاد من الجملة الإسمية - كما سنعرف - .

---

(١) راجع مواهب الفتاح وحاشية الدسوقي ، ج ٢ ص ٢٣ ، ٢٤ .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٥ .

ومعروف بل ومحسوس : أن العقوبة الحادثة وقتاً بعد وقت ، والمتجددة حيناً بعد حين ، أشد على من وقعت عليه ـ من العذاب الدائم المستمر ، لأنه يألفه ويوطن نفسه عليه .

إيراد المسند إسماً

ويؤتى بالمسند إسماً لافادة عدم التقييد والتجدد ، ولأن الاسم يدل على الثبوت والدوام . ومن الواضح في ذلك قول النضر بن جؤية :

قالت طريفة ما تبقى دراهمنا … وما بنا سرف فيها ولا خرق

إنا إذا اجتمعت يوماً دراهمنا … ظلت إلى طرق الخيرات تستبق

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا … لكن يمر عليها وهو منطلق

فالشاعر يتمدح بكرم قومه ، وأنهم يبذلون كل ما يملكون ، فصرتهم لا تألف الدرهم .

والشاهد في قوله ، « وهو منطلق » فقد جاء بصيغة الاسم لإفادة ثبوت صفة الانطلاق للدرهم من غير إشعار بتجدد وحدوث ، حتى يقرر أن الدرهم لا يتوقف توقفاً ما عند الصرة فينقطع انطلاقه ليتجدد مرة أخرى ، وإنما هو منطلق إنطلاقاً ثابتاً ودائماً ، وهذا أبلغ في المدح ولو قال : « يمر عليها وهو ينطلق لكان المعنى : أن انطلاقه يتجدد ، وهذا يعني أنهم يمسكونه بعض الوقت ولا يخفى عليك عدم مناسبته لغرض المدح الذي يجود بالمبالغة .

وتقول : « زيد كاتب » فتفيد ثبوت صفة الكتابة لزيد مع دوامها ، أما إذا قلت : « زيد يكتب » فتفيد أن صفة الكتابة تتجدد وقتاً بعد وقت .

تأمل قول الله تعالى : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾[1] .

---

(١) سورة البقرة ، آية ١٤ .

ذكر المنافقون في خطابهم للمؤمنين قولهم : (آمنا) فجاء المسند فعلاً ، ليفيد أن إيمانهم حدث بعد أن لم يكن ،وفي خطابهم لاخوانهم (إنا معكم) أي ثابتون على الكفر .

ولعلك تلاحظ ما في هذه الآية من الإيجاز المعجز .

وعليه قوله تعالى : ﴿ قَالُوا سَلاماً قَالَ سَلَام ﴾[1] إذ أصل الأول ، نسلم عليك سلاماً ، وتقدير الثاني : سلام عليكم ، كأن ابراهيم عليه السلام قصد أن يحييهم بأحسن مما حَيَّوه به أخذا بأدب الله تعالى في قوله : ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحسَن مِنهَا ﴾[2] فأنت تلاحظ أن تحية ابراهيم بالجملة الاسمية وتحية الملائكة بالجملة الفعلية .

ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَجِئتَنَا بِالحَقِّ أَم أَنتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ ﴾[3] أي : أحدثت عندنا تعاطي الحق فيما نسمعه منك ،أم أن أحوال الصبا ثابتة ودائمة عليك[4] .

تقييد المسند إذا كان فعلاً أو شبهه بمفعول ونحوه[5]

من التصرفات التي يحدثها البليغ في « النظم » ويتأنق في إيرادها ـ تقييد المسند إذا كان فعلاً أو شبهه بمفعول ونحوه .

---

(١) سورة هود ، آية ٦٩ .

(٢) سورة النساء ، آية ٨٦ .

(٣) سورة الأنبياء آية ٥٥ .

(٤) راجع الإيضاح مع البغية ج ١ ح ١٩٧ .

(٥) راجع في هذا الموضوع مواهب الفتاح ج ٢ ص ٣٢ ـ ٣٤ .

وشبه الفعل هو : ما يعمل عمله كاسم الفاعل واسم المفعول ، والصفة المشبهة واسم التفضيل . . . لأنها تشبه الفعل في الاشتقاق ، فيكون لها متعلقات مثله .

والمراد « بالمفعول » : المفعول المطلق غير المؤكد ، أو المفعول به ، ويكون إما بحرف مثل : « مررت بزيد » وأما بغير حرف مثل : « ضربت زيداً » أو المفعول فيه وهو الظرف ، أو المفعول معه ، أو المفعول له وهو : المفعول من أجله ، فلفظ المفعول يتناولها جميعاً لاشتراكها في مطلق المفعولية .

والمراد بنحو المفعول : الحال والتمييز والاستثناء .

وأما خبر « كان » في نحو قولك : « كان زيد منطلقاً » فمسند و« كان » قيد له ، والمعنى أن الإنطلاق كان لزيد فيما مضى ، فكأنك قلت : « زيد منطلق في الزمان الماضي » .

وبيان هذا : أن منطلقاً ، نفس المسند ، وليس قيداً له ، وأصل التركيب زيد منطلق « وكان » إنما ذكرت لدلالتها على زمان النسبة ، فهي باعتبار دلالتها على الزمان قيد « المنطلق » وليس « منطلق » قيداً لها .

وقيل : إنّ « كان » تدل على الحدث ، وأنها مسندة « لزيد » وأن معنى « كان زيد » حصل شيء ما « لزيد » و« منطلقاً » تفصيل وتبيين لذلك الشيء المبهم ، فأول الكلام إجمال وآخره تفصيل ، وعلى هذا « فمنطلقاً » تقييد وتبيين للاتصاف بمضمونها مرب للفائدة ، والمعنى : « شيء ما ثبت لزيد » في الزمن الماضي موضح بالانطلاق . وواضح أن هذا الرأي يجعل خبر « كان » قيداً لها ، بخلاف الأول الذي يجعل الخبر مسنداً ، و« كان » قيداً له .

هذا . والأمر كله يرجع للبليغ في إيراد مثل هذه التقييدات ما دام أن ذلك

الإيراد يحقق شيئاً زائداً عن المعنى العام .

وقال البلاغيون : إن تقييد المسند إذا كان فعلاً أو شبهه بمفعول ونحوه ـ يكون لتربية الفائدة ، وإحداث زيادتها معه .

تقول : « أكرمت إكرام أهل الحسب » ، و« حفظت حديث البخاري » و« قرأت بمكة » ، و« جلست أمام الروضة الشريفة » ، و« سرت وطريق المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام » ، و« تطهرت تعظيماً للحديث » و« تصدقت مخلصاً » و« طبت نفساً بالتوفيق » ، و« لا أحب إلا الصالحين » .

وإنما كان التقييد المذكور لتربية الفائدة لأمور :

١ ـ أن الحكم المطلق لا يزيد على فائدة مطلق نسبة المحمول ، وهو « المسند » إلى الموضوع ، وهو : « المسند إليه » .

٢ ـ قد لا يفيد الحكم المطلق أصلاً ، لأن العلم بالمعلومات كثير ، فربما كان ذلك الحكم المطلق معلوماً عند السامع فلا يفيد .

٣ ـ أما المقيد ففيه ـ كما نحس من تلك الأمثلة السابقة ـ فائدة زائدة عن الحكم المطلق .

٤ ـ العلم بالخصوصيات قليل ، فإن الخصوصيات كلما كثرت ازداد الحكم بها غرابة ، والحكم الغريب مستلزم للإفادة للجهل به غالباً ، وكلما كثرت غرائبه بكثرة القيود فقد كثرت فوائده .

ويظهر لك ذلك إذا قارنت بين قولهم : « شيء ما موجود » فإنه معلوم بالضرورة ، فهو خلو من الفائدة الزائدة عن الحكم ، بخلاف قولهم : « فلان ابن فلان حفظ التوراة في سنة كذا في بلد كذا ، في سن كذا ، رواية عن كذا » ففيه غرابات بكثرة القيود ، وبذلك كثرت فرائده وفوائده كما لا يخفى .

وواضح أنك إذا قلت : « حفظت القرآن الكريم » فتنص على المفعول ،

لا تـريد أن تخبـر السامـع مجرد الحفظ فحسب ، ولكنـك تريـد أن تعبـر عن فرحتك بحفظ القرآن الكريم ، وأنك مسرور بهذا الأمر ومعتز به .

وكـذلك إذا قلت : « سـرت وطريق المـدينة المنـورة على ساكنهـا أفضل الصلاة وأتم السلام ، لا تـريد الإخبـار بالحكم المـطلق ، أي : مجرد السيـر فحسب ، ولكنـك تريـد أن تفرغ عـاطفتك المملوءة بـالحب والتقديـر ، فتفيد المسنـد ، ليسـاعــدك على إفـراغ مـا في نفسـك . ويعبـر عمـا يستكن في ضميرك .

ترك تقييد المسند إذا كان فعلاً أو شبهه بمفعول ونحوه

وترى البليغ حيناً آخر يترك هذه التقييدات لمانع من تربية الفائـدة ، وذلك ليحقق أغراضاً بلاغية منها :

١ ـ خوف فوات الفرصة ، وذلك مثل أن يقول الصياد لمخاطبه : « الصيد محبوس » لصيد محبوس من غير أن : يقول « محبوس في شرك » وذلك لأجل أن ينتهز فرصة التأكيد حتى يبادر المخاطب بإدراك الصيد قبل فـواته بـالفرار أو بالموت حتف أنفه .

٢ ـ إرادة ألا يطلع الحاضرون على الزمان المخصوص للفعل أو مكانـه ، وذلـك مثل قـولك : « جئت » ومـرادك : « أمس ليـلاً » فتتـرك تقييـد المجيء « بالأمس ليلاً » مخافة أن يتوهم أحد من الحاضرين أنك أصبت بمكروه .

أو تقـول مثـلاً « جلست » ومـرادك « مـع فـلان » والمخـاطـب يعلم ذلـك فتسقط الظرف للإبهام على الحاضرين لغرض من الأغراض .

أو أنك لا تريد أن يعلم الحاضرون بالمفعول ، فتقول : « بايعت » وتريد

« زيداً » فتسقطه ، لئلا يغار الحاضرون من مبايعتك .

٣ ـ قد يكون المانع من تقييد المسند إذا كان فعلاً أو شبهه بمفعول ونحوه عدم العلم بالفضلات المقيدة ، كقولك : « حضر زيد » ولا تعلم متى كان الحضور وعلى أي هيئة كان ، أو تقول :

« ضرب زيد » ولا تعلم من وقع عليه الضرب .

٤ ـ وقد يكون ترك التقييد لمجرد الاختصار حيث يقتضيه المقام كالضيق أو الضجر ، كقولك : « وصلت » والحال أنك متعب ومتألم من عذاب السفر ، فتترك القيد الذي على هيئة الوصول أو زمانه أو مكانه وتريد أن ترمز إلى حالتك النفسية بذلك الترك ، والمخاطب يعرف مضمون التقييدات .

٥ ـ وقد يكون ترك التقييد لمجرد الاختصار مع الاحتراز عن العبث كما تقول : « ذاكرت » ومعلوم أن مرادك مذاكرة العلوم والدروس المقررة عليك .

تقييد المسند بالشرط

أدوات المعاني باب واسع ، وبحر زاخر ، ترى البليغ يتصرف في « النظم » بوساطتها ، فيوقفك على خصوبة اللغة ومرونتها ، وقد ترك البلاغيون أمر التفصيل فيها لعلم « النحو » ودرجوا على ذكر ثلاث أدوات منها فحسب هي : إذا ، وإن ، ولو .

والواجب على البلاغيين وقد اتسع علم النقد وتشعب أن يخوضوا فيها كلها ، وأن يمدوا لها أيديهم .

ولكننا سنجد أنفسنا مضطرين لتقليدهم في هذا الكتاب ، حتى يأذن الله ، ويعيننا على إفراد كتاب خاص لها .

إن وإذا

أشار الشيخ عبد القاهر إلى : « إن ، وإذا » في أثناء تعريفه للنظم فقد

أوصى بالنظر في الحروف التي تشترك في معنى ، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في المعنى ، فيضع كلاً من ذلك في خاص معناه ، نحو : أن يؤتى « بما » في نفي الحال و« بلا » ، إذا أراد نفي الاستقبال ، وإن فيما يترجح بين أن يكون وألا يكون ، و« بإذا » فيما علم أنه كائن[1] ، واحتراماً لوصية أستاذنا عبد القاهر نفصل أمرهما .

فنقول : « إن ، وإذا » تشتركان في أنهما للشرط في الاستقبال ، أي تفيدان تعلق حصول الجزاء بحصول الشرط في المستقبل .

والمعنى الأصلي « لإن » الذي تستعمل فيه على سبيل الحقيقة اللغوية هو : عدم جزم المتكلم بوقوع الشرط في الاستقبال .

والمراد بعدم الجزم بوقوع الشرط في الاستقبال : الشك في وقوعه في المستقبل ، وتوهم وقوعه فيه ، كما تقول لصاحبك : « إن تكرمني أكرمك » وأنت لا تقطع بأنه يكرمك ، ولذلك كان الحكم النادر موقعاً « لإن » لكونه غير مقطوع به في الغالب وقولنا : « في الغالب » ، لأن النادر قد يقطع بوقوعه كيوم القيامة فإنه نادر ، ومع ذلك مقطوع به ، وإنما كان يوم القيامة نادراً ، لأنه لا يحصل إلا مرة ولا تكرر لوقوعه . والنادر ما يقل وقوعه جداً ، كأن يقع مرة أو مرتين ، وإن كان وقوعه لا بد منه .

وأما قولهم : « إن مات فلان فافعل كذا » فقد دخلت « إن » على أمر مجزوم الوقوع ، أجاب الزمخشري عليه بقوله : بأن وقت الموت لما كان غير معلوم استحسن دخول « إن » عليه .

وإذا كانت « إن » لعدم الجزم بوقوع الشرط في المستقبل فإنها لا تقع في كلام الله تعالى ، لأن الله عالم بحقائق الأشياء على ما هي عليه ، فيستحيل في حقه تعالى الشك والتردد في شيء ما .

---

(١) انظر ص ٣٨ ، من هذا الكتاب ، ودلائل الإعجاز ص ٥٥ .

لكن يجوز وقوعها حكاية عن الغير كما في قوله تعالى حكاية عن إخوة يوسف : ﴿ قَالُوا إن يَسرِق فَقَد سَرقَ أَخٌ لَه مِن قَبلُ ﴾[1] أو نقول إن القرآن نزل على نمط ما ينبغي أن يكون ، لو عبر عن هذه المعاني أحد من البشر لأن القرآن عربي بليغ ، يجب أن يراعي فيه مقتضى البلاغة التي تتقرر في العربية ، أو لأن القرآن نزل على مذاهب العرب في الكلام .

والمعنى الأصلي « لإذا » الذي تستعمل فيه على سبيل الحقيقة اللغوية هو : جزم المتكلم بوقوع الشرط في المستقبل ، والمراد بالجزم : الرجحان فتستعمل في الاعتقاد والظن .

كما تقول : « إذا زالت الشمس آتيك » فزوال الشمس مقطوع به .

ولما كان أصل « إذا » الجزم بالوقوع كان الغالب في الفعل المستعمل معها أن يكون بلفظ الماضي لإشعار المعنى بتحقيق الوقوع : كقوله تعالى : ﴿ (أتى أمر الله) ـ وذلك يناسب مفاد « إذا » .

ومن هنا استعملوا الماضي معها .

فواضح مما تقدم أن الفعل له خمسة أحوال : إما أن يجزم المتكلم بوقوعه في المستقبل ، أو يظن وقوعه فيه ، وهاتان الحالتان تستعمل فيهما « إذا » وتارة يتردد المتكلم في وقوعه في المستقبل على حد سواء ، أو يظن عدم وقوعه فيه ويتوهم وقوعه ، وهاتان الحالتان تستعمل فيهما « إن » وتارة يجزم المتكلم بعدم الوقوع لكون الفعل محالاً ، وهذه الحالة لا يستعمل فيها شيء منهما ، إذ لا معنى للتعليق .

يتضح من هذا العرض أن « إذا » تشارك « إن » في عدم الدخول على المستحيل وهو : المجزوم بعدم وقوعه إلا لنكتة بلاغية كما سنوضح فيما

---

(١) سورة يوسف ، آية ٧٧ .

بعد . وتنفرد « إن » بالمشكوك والمتوهم ، وتنفرد « إذا » بالمتيقن والمظنون الوقوع[1] .

تأمل قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَٰذِهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُ ﴾[2] والمعنى : وإذا جاء قوم موسى الخصلة الحسنة من الخصب بكثرة المطر وصلاح الثمرات ورخاء الأسعار ، قالوا : هي مختصة بنا ، وإن تصبهم خصلة سيئة من الجدب والقحط ، وكثرة الأمراض ونحوها من البلاء تشاءموا بموسى ومن معه من المؤمنين . ولم يفهموا أن الأمر بخلاف ذلك ، وأن السيئة من شؤم عصيانهم ، والحسنة من رحمة الله الواسعة .

فأنت تلاحظ أنه قد جيء بلفظ المضي « جاء » مع « إذا » في جانب الحسنة المحققة الوقوع وكانت الحسنة محققة الوقوع ، لأن المراد بها الحسنة المطلقة عن التقييد بنوع معين ، ولذلك عرفت تعريف الجنس ، أي : تعريف الحقيقة المقررة في الأذهان ، لمجيئها في ضمن أي فرد لأي نوع ، ووقوع الجنس الذي هو الحقيقة في ضمن أي فرد من أي نوع هو : كالواجب ، فيتحقق لاتساعه وكثرة أفراده وأنواعه .

وجيء في جانب السيئة مع « إن » بلفظ المضارع المشعر بعدم تحقق الوقوع المناسب لها .

وعبر « بإن » مع السيئة دون الحسنة ، لأن « إن » ـ كما سبق ـ لعدم الجزم بالوقوع ، والذي يناسبها هو النادر والسيئة نادرة بالنسبة إلى الحسنة ، فلا تكون مجزوماً بوقوعها كالحسنة ـ لقلتها ، ومن هنا نكرت السيئة ـ في الآية ـ لتدل على التقليل المناسب لعدم الجزم بالوقوع .

---

(١) راجع حاشية الدسوقي ، ج ٢ ص ٣٩ .

(٢) سورة الأعراف ، آية ١٣١ .

وترى الآية قد ورد فيها استعمال « إذا » في المجزوم مع ما يناسبه ، ومعلوم أن الله عز وجل لا يتصور منه جزم ولا شك ، لأنه علام الغيوب ، فالشيء عنده إما معلوم الوقوع ، أو معلوم عدمه ، ولك أن تجيب ـ كما أشرنا فيما سبق ـ أن القرآن نزل على مذاهب العرب في كلامهم .

واقرأ قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا أَذَقْنَا النَاسَ رَحمَةً فَرِحُوا بِها وَإن تُصِبهُم سَيِّئَةٌ بِمـا قَـدَّمت أيـدِيهِم إذَاً هُم يَقنَـطُونَ ﴾[1] والمعنى : وإذا رزق الله عباده الخصب والسعة والعافية فرحوا فرح بطر وأشر ، لا فرح شكر بها وابتهاج بوصولها ، وإن تصبهم شدة بسبب ذنوبهم تركوا فرائض الله سبحانه وتعالى ، فتلاحظ أنه أتى « بإذا » في جانب الرحمة ، وأتى « بإن » في جانب السيئة .

واقرأ قول قعنب ابن أم صاحب في الهجاء :

صم إذا سمعوا خيراً ذكرت به   وإن ذكرت بسوء عندهم أذنوا[2]

ترى الشاعر قد استعمل « إذا » ، ليدل بأن سماع الخير عنه أمر محقق واستعمل « إن » ليدل بأن سماع السوء عنه محتمل أن يكون وألا يكون .

وأنشد قول أبي الطيب :

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته   وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا

تجده أفاد أن إكرام الكريم أمر محقق ، أما إكرام اللئيم فنادراً ما يحدث .

ومن هنا قال الزمخشري : وللجهل بموقع ـ « إن » و« إذا » ـ يزيغ كثير من الخاصة عن الصواب فيغلطون ، ألا ترى إلى عبد الرحمن بن حسان كيف أخطأ بهما الموقع ، في قوله يخاطب بعض الولاة ، وقد سأله حاجة فلم

---

(١) سورة الروم ، آية ٣٦ .

(٢) روى : « وإن ذكرت بشر » .

يقضها ، ثم شفع له فيها فقضاها[1] » .

ذُمِمْتَ ولم تُحمَد وأدركت حاجتي ... تولّى سواكم أجرها واصطناعها
أبى لك كسب الحمد رأي مقصر ... ونفس أضاق الله بالخير باعها
إذا هي حثته على الخير مرة ... عصاها وإن همت بشر أطاعها

فالأبيات في ذم بعض الولاة ، وهذا يقتضي المبالغة في سلب كل الصفات الحميدة من قريب أو بعيد ، ولكن الشاعر أدخل « إذا » التي تستعمل لما هو كائن محقق على جملة : « إذا هي حثته على الخير مرة عصاها » فأشعر القارىء ، أن حث نفس الوالي بالخير أمر محقق وهذا يضعف من قوة الهجاء والذم ، وكذلك أدخل « إن » التي تستعمل فيما يترجح بين أن يكون وألا يكون على جملة : « وإن همت بشر أطاعها » فأفاد أن عزم نفسه على الشر مشكوك فيه ، ويترجح بين أن يكون وألا يكون وواضح أنه يضعف الهجاء الذي ينبغي أن يقوم ـ فنياً ـ على المبالغة .

ولذا قال الزمخشري : « معلقاً على الأبيات : « ولو عكس لأصاب »[2] .

ولكن ترى البليغ قد استعمل « إن » في مقام القطع بوقوع الشرط ليحقق أغراضاً بلاغية منها :

١ ـ التجاهل لاستدعاء المقام إياه ، كأن يسأل خادم عن سيده ، وقد أوصاه ألا يعلم أحد بوجوده في داره حتى يشاوره ، فيتجاهل الخادم بالتعبير « بإن » خوفاً من سيده ، فيقول : « إن كان في الدار فأخبرك » .

٢ ـ عدم جزم المخاطب بالشرط كقولك لمن لا يعتقد صدقك فيما تخبر : « إن صدقت في إخباري لك الذي كذبتني فيه فماذا تفعل ، فتعبر

---

(١) بغية الإيضاح ج ١ ص ١٧٦ .
(٢) بغية الإيضاح ج ١ ص ١٧٧ .

« بأن » جرياً على ما عند المخاطب ، واعتباراً لما يناسبه .

٣ - تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم كقولك لمن يؤذي أباه : « إن كان أباك فلا تؤذه » ، وتحس في هذا الأسلوب التنبيه والتأنيب والغضب .

٤ - يؤتى « بإن » - أيضاً - في المجزوم به للتوبيخ على الشرط وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله لا يصلح ذلك الشرط إلا لفرضه كما يفرض المحال لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت ، والإلزام ، والمبالغة وإرخاء العنان وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ أَفَنَضرِبُ عَنكُم الذِّكرَ صَفحاً إن كُنتُم قَوماً مُسرِفين ﴾[1] على قراءة كسرة همزة « إن » والمعنى « أنهملكم ، فنضرب عنكم القرآن بترك إنزاله لكم ، وترك ما فيه من الأمر والنهي والوعد والوعيد » ، فكونهم مسرفين أمر مقطوع به ، لكن جيء بلفظ « إن » لقصد[2] التوبيخ والتجهيل في ارتكاب الإسراف ، وتصوير أن الإسراف من العاقل في هذا المقام واجب الانتفاء ، حقيق ألا يكون ثبوته إلا على مجرد الفرض والتقدير كالمحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أن الإسراف مما لا ينبغي أن يصدر من العاقل أصلاً .

ومثله قوله تعالى : ﴿ قُل إن كَانَ لِلّرحمٰنِ وَلدٌ فَأنَا أولُ العَابِدينَ ﴾[3] تجد « إن » دخلت على أمر مستحيل مجزوم بإنتفائه . تبكيتاً للخصم وإرخاء العنان له ليعثر .

والمعنى : إن صح ، وثبت ببرهان يقيني وحجة واضحة أن للرحمن ولداً فأنا أول من يعبد هذا الولد الذي تزعمون ثبوته ، ولكنه لم يثبت أن يكون له

---

(١) سورة الزخرف آية ٥ .

(٢) أنظر الإيضاح مع البغية ج ١ ص ١٧٣ .

(٣) سورة الزخرف ، آية ٨١ .

ولد لذلك يلزمكم ألا تعتقدوا أن للرحمن ولداً ففيه نفي للولد على أبلغ وجه ، وأتم عبارة ، وأحسن أسلوب ، حيث نزل الأمر المقطوع بإنتفائه منزلة المشكوك فيه ، واستعمل فيه « إن » .

٥ ـ تغليب المشكوك في اتصافه بالشرط على المقطوع باتصافه به ، كما إذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة إلى « زيد » وغير قطعي الحصول بالنسبة « لعمرو » بمعنى أن عمراً مشكوك في قيامه ، فيغلب « عمرو » على « زيد » في حكم القيام فيصير قيامهما كالمشكوك فيه ، فيقال لهما : « إن قمتما كان كذا » .

تأمل قوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُم فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾[1] نجد « إن » في الآية تحتمل وجهين : أن تكون للتوبيخ على الارتياب ، وتصوير أن الارتياب مما لا ينبغي أن يثبت لهم إلا على سبيل الفرض ، لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن أصله ، وهو الآيات الدالة على أنه منزل من عند الله .

وتحتمل أن تكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم ، لأنه كان فيهم من يعرف الحق ، وإنما ينكر عناداً ، فجعل الجميع كأنهم لا ارتياب لهم[2] .

جملة الشرط وجملة الجزاء لإن وإذا[3]

« إن » و« إذا » موضوعان في الأصل ، لإفادة تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط في الاستقبال ، أي : « إن » و«إذا» تفيدان : أن المتكلم علق في حال التكلم حصول الجزاء في الاستقبال بحصول الشرط

---

(١) سورة البقرة ، آية ٢٣ .

(٢) المطول ، ص ١٥٨ .

(٣) راجع في هذا الموضوع مواهب الفتاح ص ٥٦ ، ٥٧ ، ج ٢ والمطول ص ١٦٣ ، ١٦٤ .

في ذلك الاستقبال .

وعلى ذلك لا بد أن تكون جملة الشرط ، وجملة الجزاء كل منهما جملة فعلية استقبالية ، بأن يصدر كل منهما بالمضارع فيقال مثلاً فيهما : « إن تزرني أكرمك » و« إذا تزورني أكرمك » .

ويمتنع أن تكون كلتا الجملتين أو إحداهما اسمية ، أو كلا الفعليتين أو إحداهما ماضوية .

وكانت جملة الشرط فعلية استقبالية ، لأن الشرط مفروض الحصول في الاستقبال أي : أنه هو الذي إذا حصل في الاستقبال حصل جزاؤه في الاستقبال أيضاً .

ولم تكن جملة الشرط ماضوية ، لأن دلالة الماضوية إنما هي على ضد الاستقبال .

كما لم تكن جملة اسمية ، لأن الاسمية تدل على الحصول والدوام المنافي للحدوث في الاستقبال .

وكانت جملة الجزاء فعلية استقبالية ، لأن مفاد الجزاء : أن مضمونه يترتب على حصول الشرط ، وإذا كان مضمون الشرط استقبالياً ، استحال كون ما يترتب عليه « وهو الجزاء » حالياً ، أو ماضوياً ، إذ لا يترتب ما حصل قبل الاستقبال على ما يحصل بعده .

فإذا جاءت جملتا الشرط والجزاء فعليتين استقباليتين كان هذا هو الأصل في استعمالهما ، وكان الكلام وارداً على مقتضى الظاهر ، وكانت بلاغته مقتصرة على نقل المعنى إلى ذهن السامع ، أي : كان الأسلوب عادياً .

ومن هنا نلاحظ في الأساليب العالية أن البليغ يتصرف في جملتي الشرط والجزاء مع « إن » و« إذا » فيوردهما على خلاف هذا الأصل - أي يجيء بهما

على خلاف مقتضى الظاهر فيقول مثلاً : « إن أكرمتني أكرمتك » و« إن تكرمني أكرمتك » و« إن تكرمني فأنت مكرم » ،و « إن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس » وهكذا .

ولكن هذا التصرف البلاغي لم يأت من جهة المعنى ، لأن المعنى لا يتصور في التخالف أصلاً، إذ يكون المعنى على الاستقبال البتة الذي هو الأصل.

تأمل قولك مثلاً : « إن تكرمني اليوم فقد أكرمتك أمس » تجد أن معناه : إن تعتد علي بإكرامك اليوم فاعتد عليك بإكرامي إياك أمس - والسر في العدول في نحو هذا المثال عن الأصل وورود الجواب ماضياً ، ذكر المعتد به وهو : « الإكرام في الماضي » وقد ذكره بلفظ الماضي في قوله : « فقد أكرمتك أمس » ليكون ذكره مناسباً لما يراد منه وهو الإعتداد بما حصل في الماضي . وهو أبلغ في الرد لما فيه من ترك ذكر لفظ « الاعتداد الموحش » .

وتقول الآية الكريمة : ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِن قَبْلِكَ﴾[1] والمعنى : وإن يكذبوك فاصبر ، فذكرت الآية الكريمة تكذيب الرسل في الماضي بلفظ الماضي المناسب له ، لقصد ذكر ما يتسلى به ، ويحمل على الصبر .

ومن هنا ذكر البلاغيون : أن التعبير في جملة الشرط والجواب بصيغة المضارع ، حيث أريد استعمال « إن » معها في الأصل وهو الاستقبال هو اللازم أصالة ، وأنه لا تقع المخالفة إلا في اللفظ فحسب لنكتة بلاغية ، لأن المخالفة بدون فائدة ممتنعة في باب البلاغة ، وتلك النكتة هي :

« إبراز غير الحاصل وهو ما يحدث في المستقبل في معرض الحاصل

---

(١) سورة فاطر ، آية ٤ .

وهو الذي حدث في الماضي وتحققنا من حصوله ، وذلك يكون لأسباب منها .

١ ـ قوة الأسباب المتآخذة في حصول غير الحاصل بحيث أخذ بعضها بعضد بعض ، فإن الشيء إذا تقوت أسبابه يعد حاصلاً ، فيعبر عنه بما يبرزه في صورة الحاصل، وذلك يطابق المقام ، لما فيه من تأنيس النفس بحصوله ، والإشعار بأن حكمه حكم الواقع ، ليطابق بذلك وقت المتكلم والمخاطب كما يقال عند انعقاد أسبابِ الاشتراء من حضور سوق السلعة الذي كثرت فيه ، مع قلة المشترين ، ومع وجود الثمن ، ورغبة البائعين في البيع : « إن اشترينا كذا كان كذا » .

وتحس من هذا المثال أيضاً أنك جعلت ما من شأنه الوقوع كالواقع .

٢ ـ أن تبرز غير الحاصل في معرض الحاصل في جملة الشرط ، لما في ذلك الإبراز من التفاؤ ل وذلك إذا كان المخاطب يتمنى شيئاً فعبرت له عنه بما يشعر بحصوله فتكون قد أدخلت عليه السرور ، وقربت أنت من نفسه وذلك مثل قولك : « إن ظفرت يا علي بحسن العاقبة فهو المرام » . مكان قولهم : إن تظفر يا علي بحسن العاقبة تصل إلى مرامك .

٣ ـ إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لإظهار رغبة المتكلم في وقوع الشرط بسبب ذلك الإبراز الحاصل بالتعبير بالمضي في الاستقبال .

فإن الراغب في الشيء إذا عظمت رغبته في حصول أمر من الأمور ، تراه يكثر تصور ذلك الأمر ويتخيله حاصلاً ، فيعبر بلفظ الماضي عن الاستقبال لكثرة التصور الموجب لتخيل الوقوع المفهوم من ذلك التعبير .

وذلك مثل قول المتكلم : « إن نجحت هذا العام فهو مطلبي » .

والغرض من إظهار الرغبة : إما استدعاء الامتثال أو الإعطاء أو الإعانة على المراد ونحو ذلك .

ومن استعمال « إن » مع الماضي مع أن الأصل المضارع ، لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقصد إظهار الرغبة ، نراه - إن تدبرت - في قوله جل وعلا : ﴿ وَلَا تُكرِهوا فَتَياتِكُم عَلىٰ البِغاءِ إن أَرَدنَ تَحصُّناً ﴾[1] والمعنى ولا تكرهوا إماءكم على الزنا إن أردن تحصناً ، والأصل « إن يردن » فجاءت الآية الكريمة بالمضي لإظهار الرغبة في إرادتهن التحصن .

تنبيهات :

١ - يجوز أن يكون الجزاء طلبياً نحو : « إن جاءك زيد فأكرمه » والمعنى : « إن جاءك زيد فإكرامه مطلوب منك » ، لأن الطلبي فعلي استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل ، فيجوز أن يترتب على أمر ، وذلك باعتبار المطلوب وأما نفس « الطلب » الذي هو الجواب فهو حالي ، لا ترتب له على الشرط الاستقبالي أصلاً ، فالمستقبل في الحقيقة إيجاد الكلام ، وكونه مطلوباً منه ، وذلك معنى خبري ، لا طلبك أنت الآن .

أما فعل الشرط فلا يجوز أن يكون طلبياً ، لأنه مفروض الصدق في الاستقبال .

٢ - قد تستعمل « إن » في غير الاستقبال قياساً مطرداً ، إذا كان فعل الشرط « كان » نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُم في رَيبٍ مِما نَزَّلنا عَلىٰ عَبدِنا فَأتُوا بِسُورَةٍ مِن مِثلِه ﴾[2] والمعنى : إن حصل منكم ريب فيما مضى ، واستمر ذلك إلى وقت الخطاب ، فأنتم مطالبون بما يزيله ، وهو طلبكم المعارضة المفيدة لعجزكم . ومثله قوله تعالى : ﴿ إن كُنتُ قُلتُهُ فَقَد عَلِمتَهُ ﴾[3] وقوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ ﴾[4] ، لأن « كان » جردت للزمان الماضي فلم تغير أدوات الشرط منها شيئاً .

---

(١) سورة النور ، آية ٣٣ .
(٢) سورة البقرة ، آية ٢٣ .
(٣) سورة المائدة ، آية ١١٦ .
(٤) سورة البقرة ، آية ٢٧ .

وربما ورد دخولهما على غير « كان » وهو ماض على وجه القلة ، كقول الشاعر :

فيا وطني إن فاتني بك سابق　　　من الدهر فلينعم لساكنك البال

والمعنى : إن سبق زمان غلب علي ، وفوت على سكني وطني ، وتولاه غيري ، فلتطب نفس هذا الساكن ، ولينعم بالاً ، وجواب الشرط محذوف ، أي : فلا لوم ، فقد تركتك كرهاً من غير ابتياعك بعيب .

دل عليه قوله : « فلينعم لساكنك البال » والغرض التحسر على مفارقة الوطن .

٣ ـ وقد تستعمل « إذا » للماضي ، نحو قوله تعالى : ﴿ **حَتَّى إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ** ﴾(١) ، وللإستمرار مثل قوله تعالى : ﴿ **وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا** ﴾(٢) .

استعمال « لو »

« ولو » أصلها أن تكون للشرط في الماضي ، مع القطع بانتفاء الشرط ، فإذا أفادت القطع بانتفاء الشرط ، أفادت انتفاء الجزاء . لأن الشرط بحسب اللغة يستلزم الجواب ، وأنه شرط فيه خارجاً ، والشرط إذا انتفى انتفى المشروط ، فإنك إذا قلت : « لو جئتني لأكرمتك » فهم أن المجيء مستلزم للإكرام وشرط فيه ، وعلى تقدير وقوع المجيء يقع الإكرام ، وفهم أن المجيء لم يقع ، وحيث أنه شرط وقد انتفى ، فيلزم انتفاء المشروط الذي هو الجزاء ـ أي الإكرام في المثال المذكور . ولذلك يقال : إنها حرف امتناع لامتناع أي حرف يفيد امتناع الجزاء لامتناع الشرط .

---

(١) سورة الكهف ، آية ٩٦ .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٤ .

وإذا كانت « لو » للشرط في الماضي ، بمعنى أنها تدل على تعليق المتكلم - في الحال - وقوع مضمون الجزاء بوقوع مضمون الشرط ، فيما مضى .

فيلزم على ذلك كون جملتيها فعليتين ماضويتين ولا تدخل على المضارع إلا لنكتة كقوله تعالى : ﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ ﴾[1] والمعنى : لو يطيعكم في كثير من الوقائع لو قعتم في بلاء وجهد وهلاك أي : أن امتناع عنتهم بسبب امتناع استمراره على طاعتهم فقد عدلت الآية الكريمة عن الماضي إلى المضارع لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتاً بعد وقت ، لأن المضارع يفيد الاستمرار والتجدد .

ودخول « لو » على المضارع في قوله تعالى : ﴿ وَلَو تَرىٰ إِذِ المُجرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِم ﴾[2] وقوله تعالى : ﴿ وَلَو تَرىٰ إِذِ الظَّالمونَ مَوقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِم ﴾[3] وقوله : ﴿ وَلَو ترىٰ إذ وَقَفُوا عَلىٰ النَّارِ ﴾[4] فقد دخلت « لو » في الآيات الكريمة على المضارع لتنزيله منزلة الماضي في تحقق الوقوع لصدوره عمن لا خلاف في إخباره ، كما نزل « يود » في قوله تعالى : ﴿ رُبَّما يَوَدُّ الذِينَ كَفَرُوا ﴾[5] منزلة الماضي ، لأن الفعل الواقع بعد « رب » المكفوفة يجب أن يكون ماضياً .

ويجوز أن يكون الغرض من التعبير بالمضارع « ترى »، و« يود » في الآيات السابقة استحضار صورة المجرمين ناكسي الرءوس قائلين للرد على الذين يقولون .

---

(١) سورة الحجرات ، آية ٧ .

(٢) سورة السجدة ، آية ١٢ .

(٣) سورة سبأ ، آية ٣١ .

(٤) سورة الأنعام ، آية ٢٧ .

(٥) سورة الحجر ، آية ٢ .

وصورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم متقاولين بتلك المقالات، وصورة ودادة الكافرين لو أسلموا، كما في قوله تعالى: ﴿ واللهُ الذِي أرسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ إلَىٰ بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأحيَيْنَا بِهِ الأرْضَ بَعدَ مَوتِها ﴾[1] إذ قال: (فتثير سحاباً) بلفظ المضارع بعد قوله تعالى (والله الذي أرسل الرياح) وسر هذا التعبير كما ذكرنا سابقاً هو: استحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة، وهي صورة إثارة السحاب مسخراً بين السماء والأرض على الكيفية المخصوصة، والانقلابات المتفاوتة وذلك لأن المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شأنه أن يشاهد كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون، ولا يفعل ذلك إلا في أمر يهتم بمشاهدته لغرابة أو فظاعة أو نحو ذلك[2]. وهو في الكلام كثير، انظر إلى قول تأبط شراً:

ألا مَنْ مبلغ فتيان فَهم	بما لاقيت عند رحابطان[3]
بأنى قد لقيت الغُول تهوى	بسهب كالصحيفة صحصحان[4]
فقلت لها كلانا نضو أرض	أخو سفر فخلى لي مكاني[5]
فشدت شدة نحوي فأهوت	لها كفّي بمصقول يماني
فأضربها بلا دهش فخرت	صريعاً لليدين وللجران[6]

إذ قال «فأضربها» بلفظ المضارع مع أن السياق للماضي.

---

(١) سورة فاطر، آية ٩.

(٢) أنظر المطول ص ١٧٣ والإيضاح مع البغية ج ١ ص ١٨٨.

(٣) فهم: قبيلة تأبط شراً، ورحابطان: موضع.

(٤) تهوى: بمعنى تسرع، السهب: الفلاة، والصحصحان إما استوى من الأرض.

(٥) نِضو: المهزول من كل شيء، كأنه نضى وأخرج لحمه من جذبها.

(٦) صريعاً فعيل بمعنى مفعول، يستوي فيه المذكر والمؤنث، والجران: في الأصل مقدم عنق البعير من مذبحه إلى منحره.

وقصد من « المضارع » أن يصور به الحالة التي تشجع فيها على ضرب الغول كأنه يعرضها لهم ليبصروها ، ويطلب منهم مشاهدتها لكي يزداد تعجبهم من جراءته على كل هول ، وثباته عند كل شدة .

تنكير المسند

وترى البليغ يأتي بالمسند منكراً ليحقق بذلك أغراضاً بلاغية منها :

١ ـ إرادة إفادة عدم الحصر والعهد إذا اقتضى المقام ذلك .

لأن الحصر والعهد يستفادان من تعريف المسند ، فيستفاد من تنكيره عدمهما وذلك مثل قولك : « زيد كاتب » ، و« عمرو شاعر » إذا أردت إفادة الإخبار بمجرد الكتابة عن « زيد » والشعر عن « عمرو » ولم ترد حصر الكتابة في « زيد » ، والشعر في « عمرو » .

٢ ـ أن يكون القصد من تنكير المسند التفخيم والتعظيم ، تدبر قوله تعالى في شأن القرآن : (هدى للمتقين) أي هو هدى ، والمعنى : القرآن نور للمتقين فهدى « مسند » جاء منكراً لتفخيم هداية القرآن الكريم وأنها بلغت درجة لا يمكن أن يدرك كنهها ، ولا تحد بشيء معين .

٣ ـ أن يكون القصد من تنكير المسند التحقير والتهوين ، كقولك : الحاصل لي من المال شيء » أي حقير .

إلى غير ذلك من الأغراض التي تتوقف على مناسبة المقام ، ويعرفها صاحب الذوق السليم والطبع العربي الأصيل .

تخصيص المسند

بالإضافة أو بالوصف أو ترك التخصيص

من التصرفات التي تعطي الكلام دقة ولطافة أن يكون البليغ يقظاً فلا يقدم للسامع إلا ما يقتضيه المقام .

فإذا اقتضى المقام تخصيص المسند بالإضافة أو بالوصف لتكون الفائدة أتم وأكمل - أورد البليغ المسند مضافاً أو موصوفاً فيقول مثلاً : « امرؤ القيس شاعر فارس » و« زهير شاعر الحكمة » فقد تمت الفائدة وكملت في الأول بوصف امرىء القيس بالفروسية فضلاً عن الشاعرية ، وفي الثاني : بتخصيص زهير بشعر الحكمة .

وقد مر بنا فيما سبق - أنه إذا كثرت التقييدات كثرت الفائدة وتمت .

وإذا اقتضى المقام ترك تخصيص المسند بالإضافة أو بالوصف لمانع يمنع من تربية الفائدة : كجهل المتكلم بما يخصص المسند من وصف أو إضافة ، أو قصد إخفاء هذا التخصيص على السامعين لغرض الخوف منهم أو عليهم ، أو منعاً للغيرة مثلاً إلخ . ترك البليغ التخصيص .

تعريف المسند

وترى البليغ يأتي بالمسند معرفاً ، لإفادة السامع :

١ - إما حكماً على أمر معلوم له[1] بطريق من طرق التعرف - من علمية ، وإضمار ، وموصولية ، وإشارة ، وتعريف « بأل » .

---

(١) أمر معلوم له : المراد من هذا الأمر المعلوم له هو : المسند إليه .

بـأمر[1] آخـر معلوم له كـذلـك[2] أي معـرفـة مثله ، سـواء اتحـد طـريق التعريف أو اختلف .

٢ ـ وإما لازم بين أمرين كذلك[3] .

تفسير هذا : أنه قد يكـون للشيء صفتان من صفـات التعريف ، ويكـون السامع عالماً باتصافه بإحداهما دون الأخرى .

فإذا أردت أن تخبر السامع بأنه متصف بالأخرى ، تعمـد إلى اللفظ الدال على الأولى ، وتجعله مبتـدأ ، وتعمـد إلى اللفظ الـدال على الثـانيـة وتجعله خبـراً ، فتفيد السـامع مـا كان يجهله من اتصـافه بـالثانيـة ، أي تفيده بإسناد إحداهما للأخرى . لأن السامع يجهل الإسناد في هذه الحالة ، وإن كان يعلم بالطرفين .

مثال ذلك : أن يكـون للسامـع أخ يسمى « عادلاً » وهـو يعرف « عـادلاً » هذا بعينه واسمه ، ولكن لا يعرف أنه أخوه ، ويعرف في الوقت نفسـه بأن لـه أخـاً ، ولا يعلم ثبوت تلك الأخـوة لذلـك الشخص المسمى « بعادل » فتقـول له : « عادل أخوك » ، فأنت بهذا المثال تفيـده بأن « عـادلاً » هذا هـو أخوه ، ومن أجل هذا أتيت بالاسم « عادل » الذي يدل على الذات المعينة له ـ أولاً ـ وجعلته مسنداً إليه ، ثم أتيت بما يدل على صفة الأخوة ـ التي هي في المثال المذكور ـ « أخوك » وجعلته مسنداً .

وإن عـرف السامـع أن له أخـاً في الجملة ، وأردت أن تعينـه لـه بـاسمـه وعينـه ، وكان يعـرف « عادلاً » بعينـه واسمـه ، ولكن يجهـل أن أخـاه يسمى

---

(١) بأمر آخر معلوم له : المراد من الأمر الآخر هو : المسند .

(٢) جعل الحكم في ذلك على أمر معلوم لوجوب تعريف المسند إليه عند تعريف المسند ، وإلا كان الحكم بمعلوم على شيء مجهول وهذا لا يفيد .

(٣) لازم الحكم هو ما يسمى « بلازم الفائدة للخبر » .

« بعادل » ، قلت له : « أخوك عادل » فأنت تفيده بأن أخاه هذا هو « عادل » ومن أجل ذلك أتيت بـ«أخوك» الذي يدل على الذات المعينة له ـ أولاً ـ وجعلته مسنداً إليه ، ثم أتيت بما يدل على الصفة المسماة « بعادل » وجعلته مسنداً ، وعادل على هذا مؤول بالصفة ، وإن كان بعادل اسماً جامداً ، والتقدير : « أخوك مسمى بعادل » .

وكذا إذا عرف السامع إنساناً يسمى زيداً بعينه واسمه ، وعرف أنه كان من إنسان انطلاق ، ولم يعرف أنه كان من زيد أو غيره .

فأردت أن تعرّفه أنّ زيداً هو ذلك المنطلق ، فتقول : « زيد المنطلق » .

وإن أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلق هو : « زيد » قلت : « المنطلق زيد » ، وأل في هذا المثال : للعهد الذهني .

وكذا إذا عرف السامع إنساناً يسمى « زيداً » بعينه واسمه ، وهو يعرف معنى جنس المنطلق ، وأردت أن تعرف السامع أن « زيداً » متصف به ، فتقول : « زيد المنطلق » .

وإن أردت أن تعين عنده جنس المنطلق قلت : « المنطلق زيد »[1] .

قيل : إن الإخبار بالمعلوم عن المعلوم لا يفيد أصلاً .

وأجيب بأن العلم بالمسندين بمعنى تحقق حصول مدلولهما في الخارج الذي هو المراد هنا ، لا يستلزم العلم بنسبة أحدهما إلى الآخر ، فإنك تعلم أن الشخص الفلاني يسمى « زيداً » وأن هناك رجلاً موصوفاً بالانطلاق ولا تعلم أن الموصوف بذلك الانطلاق هو ذلك الشخص المسمى « بزيد » .

فالكلام المعرف الجزءين مفيد أي فائدة ، وهذه الفائدة المحصلة عند

---

(١) أنظر الإيضاح مع البغية ج ١ ص ١٩٣ .

تعريف الجزءين إذا اقتضاها المقام لكونها هي التي يترقبها السامع ، أو كالمرتقب لها صارت نكتة يطابق بها مقتضى الحال ، فالمراد أن مدلول هذا التركيب يؤتى به عند مناسبة المقام ولا يعدل عنه إلى غيره[1] .

لا يقال : زيد ـ في قولك : « زيد المنطلق » أنه دال على الذات فهو متعين للابتداء تقدم أو تأخر ، والمنطلق دال على أمر نسبي فهو متعين للخبرية تقدم أو تأخر ، لأنا نقول : « المنطلق » لا يجعل مبتدأ إلا بمعنى الشخص الذي له الإنطلاق ، وأنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبراً ، و« زيد » لا يجعل خبراً إلا بمعنى صاحب اسم « زيد » ،وأنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ .

وتعريف المسند بلام الجنس قد لا يفيد قصره على ما حكم عليه به ، أي : على المسند إليه كقول الخنساء :

إذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا

والمراد : إذا قبح البكاء على أي قتيل ، وقد جاء لفظاً « الحسن » معرفاً بأل ، لتقرر للبكاء على أخيها صفة الحسن ، وأن تفيد أن حسنه حسن ظاهر لا ينكره أحد ، ولا يشك فيه شاك . وإنما لم يفد تعريف « الحسن » القصر ، لأن كلامها للرد على من يتوهم قبح البكاء على قتيلها كغيره ، والرد عليه يكفي فيه إخراج البكاء على قتيلها من القبح إلى الحسن وإنما يصح القصر إذا كان الكلام للرد على من يسلم حسن البكاء على قتيلها ، ولكنه يدعي أن بكاء غيره حسن أيضاً وهذا لا يلائمه أول البيت .

وقد يفيد تعريف المسند بلام الجنس ـ القصر ، أي : قصر الجنس على المسند إليه ، تحقيقاً مثل : « خالد الأمير » إذا لم يكن ثمة أمير سواه .

---

(١) راجع مواهب الفتاح ج ٢ ص ٩٥ .

ومبالغة : مثل « محمد الشجاع » أي الكامل في الشجاعة ، فتخرج الكلام في صورة توهم أن الشجاعة لم توجد إلا فيه ، لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال .

والمعرف «بأل » الجنسية هو : المقصور على أي حال ـ تقدم أو تأخر والآخر هو المقصور عليه .

والمقصور مطلقاً قد يبقى على إطلاقه دون قيد كما في قولنا : « زيد البطل » ، أو « البطل زيد » فالمقصور هنا هو مطلق البطولة .

وقد يقيد بوصف ، أو حال ، أو ظرف ، أو مفعول ، أو نحو ذلك ، فيكون المقصور حينئذ : الجنس ، باعتبار قيده . كقولك : « محمد القائد الجريء » ، فالمقصور على « محمد » وصف القيادة المتسمة بالجرأة ، لا مطلق قيادة ومثال المقيد بظرف قولهم : « هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيراً » فالمقصور الوفاء في هذا الوقت .

ومثال المقصور المقيد بمفعول قول الأعشى :

هو الواهب المائة المصطفا ةإما مخاضاً وإما عشاراً

والمخاض : الحوامل من النوق ، والعشار جمع عشراء : التي مضى لحملها عشرة أشهر .

وترى الشاعر قد قصر هبة المائة من الإبل في إحدى الحالتين ـ المصطفاة والحوامل ـ ولم يرد لا هبة النوق مطلقاً ولا الهبة مطلقاً .

أي : هو وحده الذي من عادته أن يهب المائة المصطفاة ، ولا يريد الشاعر أن يقول : هو وحده الذي من عادته أن يهب ، أي : مطلق هبة .

وهذه الوجوه الثلاثة :

(١) التعريف بلام العهد .

(٢) التعريف بلام الجنس للقصر الحقيقي

(٣) التعريف بلام الجنس للقصر مبالغة - تمنع جواز العطف بالفاء ونحوها على المسند إليه المحكوم عليه بالمسند المعرف - بخلاف المسند المنكر ، ففاسد أن تقول : « زيد المطلق عمرو » وفاسد أيضاً قولك : « زيد الأمير وعمرو » و« زيد الشجاع وعمرو » لأن العطف ينافي القصر .

وصحيح أن تقول : « زيد المنطلق وعمرو » ، و« زيد أمير وعمرو » ، و« زيد شجاع وعمرو » لأن المسند منكر فهو لا يفيد القصر .

تأخير المسند

ويأتي المسند مؤخراً ليحقق أغراضاً بلاغية يقصدها البليغ وتلك الأغراض تأتي إذا أراد البليغ تقديم المسند إليه لكونه الأهم وقد فصلنا تلك الأهمية وغيرها حين الكلام على أحوال المسند إليه .

فالأغراض البلاغية لتقديم المسند إليه هي بعينها الأغراض البلاغية لتأخير المسند ، ولعلك الآن على ذكر منها .

تقديم المسند

يؤتى بالمسند مقدماً على المسند إليه لأغراض بلاغية منها :

١ - أن يقصد البليغ تخصيص المسند بالمسند إليه أي قصر المبتدأ على الخبر ، فيكون المبتدأ مقصوراً ، والخبر المقدم مقصوراً عليه .

تأمل قوله تعالى : ﴿ لَكُم دِينُكُم وَلِيَ دِينِ ﴾[1] والمعنى : إن دينكم الذي هو الإشراك مقصور على الحصول لكم لا يتجاوزه إلى الحصول لي كما

---

(١) سورة الكافرون ، آية ٦ .

تطمعون ، وديني الذي هو التوحيد مقصور على الحصول لي ، لا يتجاوزه إلى الحصول لكم ، فتجد أن المسند قد تقدم وهو « لكم » على المسند إليه وهو : « دينكم » وكذلك تقدم المسند (ولي) على المسند إليه وهو « دين » .

والمقصور عليه هو المقدم ، والمقصور هو المؤخر ، كما وضحنا في بيان المعنى .

ومنه قول أبي العلاء :

تعب كلها الحياة فما أعـ ـجب إلا من راغب في ازدياد

فقد قدم المسند وهو « تعب » على المسند إليه وهو « الحياة » ليفيد قصر المسند على المسند إليه ، فدل على أن الحياة بجميع ما فيها مقصورة على التعب والشقاء ، قصراً على سبيل الإدعاء ، أي : أن ما في الحياة من فترات الراحة والأنس والمسرة لا قيمة لها فقد نزلها منزلة العدم بجانب ما فيها من التعب والمشقة ، قصر موصوف على صفة .

وقولك : « قائم هو » ، لمن يقول : « زيد إما قائم أو قاعد » فيردده بين القيام والقعود من غير أن يخصصه بأحدهما ، ومنه : « مسلم أنا » فالمتكلم مقصور على دين الإسلام لا يتجاوزه إلى دين آخر من الأديان ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾[1] والمعنى : أن خمر الجنة ليس فيها صداع ، ولا تغول العقول من السكر . ولا تسبب وجع البطون ، ولا يقيء منها الشاربون كما يقيء صاحب خمر الدنيا .

فعدم الغول مقصور على خمور الجنة لا يتجاوزه إلى خمر الدنيا ، فأنت ترى أن الآية الكريمة تقدم فيها المسند ليفيد تخصيص المسند بالمسند إليه .

ثم تأمل بعد ذلك قوله تعالى : (لا ريب فيه) ومعنى هذا النفي العام أن

---

(١) سورة الصافات آية ٤٧ .

الكتاب ليس بمظنة للريب لوضوح دلالته ، وضوحاً يقوم مقام البرهان المقتضى لكونه لا ينبغي الارتياب فيه بوجه من الوجوه .

فالآية الكريمة لم يقدم فيها الظرف ، فيقال مثلاً في غير القرآن « لا فيه ريب » لأن الظرف لو تقدم سيفيد القصر ، الذي معناه : « عدم الريب مقصور على القرآن الكريم لا يتجاوزه إلى سائر كتب الله المنزلة ، لأنها المعتبرة في مقابلة القرآن الكريم ، وهذا ليس بمقصود .

٢ ـ أن يكون تقديم المسند على المسند إليه للتنبيه من أول الأمر على أن المقدم خبر لا نعت . كقول الشاعر :

له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر

والشاهد فيه « له همم » فقد قدم الجار والمجرور ، « الخبر » على « همم » المسند إليه ولو أخره فقال : « همم له » لأوهم أن الجار والمجرور صفة ، والجملة بعد هي الخبر ، وهذا لا يتفق مع الغرض المروم ، لأن الشاعر يريد مدح الرسول ﷺ لا مدح همه .

٣ ـ أن يكون تقديم المسند للتفاؤل كقول الشاعر :

سعدت بغرة وجهك الأيام وتزينت ببقائك الأعوام

فقدم « سعد » المسند ليكون أول لفظ يطرق سمع المخاطب فيدخل عليه الأنس والسرور .

أو للتطير ، بغرض تعجيل الإساءة ، كقولك لعدو : « ضاعت مساعيك » .

٤ ـ أو يكون تقديم المسند للتشويق إلى ذكر المسند إليه كقول محمد ابن وهيب في مدح أبي اسحاق المعتصم :

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر

فثلاثة (مسند) قدم للتشويق إلى ذكر الخبر .

ومنه قول أبي العلاء :

وكالنار الحياة فمن رماد أواخرها وأولها دخان

والمعنى : أن أول الحياة ، وآخرها ، وهما : الصبا ، والشيب ليسا بشيء ، وأن وسطها وهو الشباب هو المعتد به . والشاهد أنه قدم المسند الذي هو : الجار والمجرور (كالنار) ليفيد التشويق إلى ذكر المسند إليه ومثله قولهم :

ثلاثة يجهل مقدارها الأمن والصحة والقوت

وقول الآخر :

ثلاثة ليس لها إياب الوقت والجمال والشباب

٥ ـ أن يكون المسند لإظهار التألم والضجر ، مثل قول المتألم المتضايق : « بئست الدنيا بئست مظاهرها » ، فبئست مسند مقدم لإظهار هذه الحالة النفسية التي يبرزها المتكلم في هاتين العبارتين ونحوهما .

الفصل الرابع

أحوال متعلقات الفعل

تمهيد

١ ـ اللام في متعلقات يحتمل أن تكون مكسورة وهو أحسن ، ويصح الفتح .

٢ ـ يلحق بالفعل ما في معناه كاسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما .

٣ ـ ومتعلقات الفعل هي : المفعول به ، والمفعول لأجله ، والمفعول معه ، والحال ، والتمييز ، والظرف والجار والمجرور .

٤ ـ حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل ، فكما أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك أن تفيد وقوعه منه ، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط ، كذلك إذا عديته إلى المفعول كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه ، لا أن تفيد وجوده في نفسه فحسب ، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان ليعلم التباسه بهما ، فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه ، والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه .

أما إذا أريد الإخبار بوقوعه في نفسه من غير إرادة أن يعلم ممن وقع أو على من وقع بالعبارة عنه أن يقال : « كان ضرب أو وقع أو وجد أو نحو

ذلك » ، من ألفاظ تفيد الوجود المجرد[1] .

٥ ـ الفعل اللازم : هو الذي لا يتعدى إلى مفعول نحو « كرم محمـد » ، و« شرف علي » .

والفعل المتعدي : هو الذي يتعدى إلى مفعول بنفسه مثل : « ضرب زيد عمراً » ، أو بحرف مثل : « مر زيد ببكر » .

هذا . . والكلام في هذا الفصل يشمل ثلاثة مباحث هي :

١ ـ حذف المفعول به .
٢ ـ تقديم المفعول ونحوه من المعمولات ـ على الفعل وما يشبهه .
٣ ـ تقديم بعض المعمولات على بعض .

١ ـ حذف المفعول به

الفعـل المتعدي قـد يحذف مفعـوله ، إذا دلت عليـه قـرينـة ، وكـان في الكلام مرجح للحذف على الذكر ، وهذا الحذف قسمان :

القسم الأول : إذا كـان الغرض من التـركيب الذي أسنـد فيه الفعـل إلى فاعله من غير ذكر المفعول به ـ مجرد إثبات الفعل لفاعله في الكلام المثبت . . أو نفيه عنه في الكلام المنفي ، من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه . فيكون الفعل المتعدي ـ حينئذ بمنزلة اللازم .

وهذا القسم ضربان :

الضرب الأول : أن يكون الغرض من التركيب الذي أسند فيـه الفعل إلى فاعله من غير ذكر المفعول به ـ مجرد إثبات الفعل لفاعله في الكلام المثبت ،

(١) الإيضاح ضمن شروح التلخيص ج ٢ ص ١٢٠ ـ ١٢١ .

أو نفيه عنه في الكلام المنفي من غير إعتبار تعلقه بمن وقع عليه ، ولم يكن الفعل كناية عن نفسه متعلقاً بمفعول مخصوص ، فيكون الفعل - حينئذ - بمنزلة اللازم الذي وضع في أصله غير طالب للمفعول به .

وعلى هذا لا يقدر لذلك الفعل مفعول به ، لأن المقدر كالمذكور في أن السامع نصبت له قرينة على المقدر ، يفهم من التركيب الذي قدر أو صرح فيه بمفعول الفعل : أن الغرض هو : الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل على مفعوله ، وأن القصد إنما هو إفادة تعلقه بالمفعول الذي وقع عليه ، لا مجرد إفادة نسبته للفاعل .

والفرق بين اعتبار تعلقه بالمفعول به ، وعدم اعتباره ، أنك إذا قلت : « فلان يعطي الدنانير ، كان معناه الإخبار بالإعطاء المتعلق بالدنانير ، ويكون كلاماً مع من سلم وجود الإعطاء ، وجهل تعلقه بالدنانير ، فتردد فيه أو غفل ، أو اعتقد خلافه .

وإذا قلت : « فلان يعطي » كان كلاماً مع من جهل وجود الإعطاء أو أنكره أصالة[1] .

تأمل قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[2] والمعنى : هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمونه ، فقد حذف لمفعول به (الدين) ، ونزل الفعل منزلة اللازم بحيث صار المراد من الفعل حقيقته . أي : هل يستوي الذين وجدت منهم حقيقة العلم ، والذين لم توجد عندهم - بعد أن كان المراد علم شيء مخصوص ، وهذا الحذف للمبالغة في الذم ، إشارة إلى أن الجهال الذين لا علم عندهم بالدين كأنهم لا علم عندهم أصلاً ، وأنّ حقيقة العلم فقدت منهم وصاروا كالبهائم .

---

(١) راجع مواهب الفتاح ج ٢ ص ١٢٢ .

(٢) سورة الزمر ، آية ٩ .

والغرض من هذا التصرف في المساواة بين من هو من أهل العلم ، وبين من ليس من أهل العلم ، لا بين من هو من أهل علم مخصوص وبين من هو ليس من أهل العلم المخصوص ، فلذلك نـزل الفعل المتعدي « يعلم » منزلة الفعل اللازم ، ومع هذا لم يجعل مطلق « العلم » كناية عن العلم بمعلوم مخصوص تدل عليه القرينة .

ومن هذا النوع قولهم : « فلان يحل ويعقد » ، و« يأمر وينهى » ، و« يضر وينفع » ، « يعطي ويمنع » ، فلا تعرض في كل ذلك لحديث المفعول ، إذ الغرض من هذه التراكيب مجرد إثبات الفعل للفاعل .

وقوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ * وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾[1] والمعنى : أضحك أهل الجنة في الجنة ، وأبكى أهل النار في النار ، وقيل : أضحك الأرض بالنبات ، وأبكى السماء بالمطر ، (وأمات وأحيا) ، أي : أمات الآباء وأحيا الأبناء ـ وقيل : أمات بعدله وأحيا بفضله ، وقيل : أمات الكافر وأحيا المؤمن[2] .

ترى أن الآية الكريمة حذفت مفعول هذه الأفعال ، لأن الغرض لم يتعلق به وإنما القصد إلى ذات الفعل ، أي : مجرد إثباته للفاعل .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾[3] ففيها حذف المفعول في أربعة مواضع إذ المعنى : وجد عليه أمة من الناس يسقون أغنامهم أو مواشيهم وامرأتين تذودان غنمهما ، وقالتا لا نسقي غنمنا ، فسقى لهما غنمهما .

---

(1) سورة النجم ، آية ٤٣ ، ٤٤ .

(2) أنظر فتح القدير ، ج ٥ ص ١١٦ .

(3) سورة القصص ، آية ٢٣ .

فقد حذفت هذه المفعولات ، وذكر الفعل مطلقاً ، لغرض العلم فقط بأنه كان من الناس في تلك الحال سقى ، ومن المرأتين ذود ، وأنهما قالتا : لا يكون منا سقي حتى يصدر الرعاء ، وأنه كان من موسى عليه السلام من بعد ذلك سقي ، فأما ما كان المسقي غنماً أم إبلاً أم غير ذلك ، فخارج عن الغرض وموهم خلافه ، وذلك أنه لو قيل : وجد من دونهم امرأتين تذودان غنمهما ، جاز أن يكون لم ينكر الذود من حيث هو : ذود ، بل من حيث هو ذود غنم ، حتى لو كان مكان الغنم إبل لم ينكر الذود[1] .

الضرب الثاني :

إذا كان الغرض من التركيب الذي أسند فيه الفعل إلى فاعله من غير ذكر المفعول به مجرد إثبات الفعل لفاعله في الكلام المثبت أو نفيه عنه في الكلام المنفي من غير إعتبار تعلقه بمن وقع عليه ، وكان الفعل مطلقاً كناية عن نفسه متعلقاً بمفعول مخصوص ، فيكون الفعل المتعدي - حينئذ - بمنزلة اللازم الذي وضع في أصله غير طالب للمفعول به ، وحينئذ لا يقدر له مفعول به ، لأن المقدر كالمذكور كما وضحنا فيما سبق .

وذلك مثل قول البحتري يمدح المعتز بالله :

شجو حساده وغيظ عداه ... أن يرى مبصر ويسمع واعي

فمراد الشاعر بالحساد والأعداء هم : شيعة المستعين بالله أخو المعتز بالله الممدوح .

فقد جعل السبب في شجو الحساد وغيظهم وجود رؤية راءٍ ، وسمع سامع .

أي : ليس في الوجود ما يرى ويسمع إلا آثاره : فإذا أبصر مبصر لا يرى إلا محاسن الممدوح ، وإذا سمع سامع كذلك ، فغيظ عداه أن يقع إبصار أو

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٠٦ .

سمع ، فإنه كيف وقع لا يقع إلا على محاسنه .

فقد جعل الفعل المتعدي لازماً ، فلم يذكر له مفعولاً به ، وجعله كناية عن رؤية خاصة ، وسمع خاص ، وذلك إشعار بأن فضائل الممدوح قد بلغت من الظهور والكثرة إلى حيث يكفي في إدراكها دون غيرها مجرد أن يكون سمع سامع في الدنيا ، وإبصار مبصر فيها ، فيعلم أنه المنفرد بالفضائل .

ومن الواضح أنه يفوت هذاالمعنى إذا ذكر المفعول به أو قدر معه .

القسم الثاني : إذا لم يكن الغرض إثبات الفعل لفاعله ، أو نفيه عنه مطلقاً بل قصد تعلقه بمفعول مخصوص ، لأن الغرض أن الفعل المنسوب لفاعله يتعدى لمفعول به ، وجب التقدير ـ حينئذ ـ لذلك المفعول المقصود تعلق الفعل به ، ويكون تقديره بحسب القرائن الدالة على تعين ذلك المفعول ، فإن كان المدلول عليه عاماً قدرت اللفظ الدال عليه عاماً ، وإن كان خاصاً قدرت اللفظ الدال عليه خاصاً .

هذا ، وحذف المفعول في هذا القسم يكون لتحقيق أغراض بلاغية توجب حذفه وهذه الأغراض منها :

(أ) البيان بعد الإبهام كما في فعل المشيئة والإرادة ونحوهما كالمحبة ـ ما لم يكن تعلقه بها غريباً ، وأكثر ما يقع ذلك بعد « لو » لأن مفعول المشيئة مذكور في جوابها ، وكذلك غيره من أدوات الشرط ، فيأتي الجواب مبيناً للمحذوف ودالاً عليه .

تأمل قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[1] والمعنى : ولو شاء هدايتكم لهداكم أجمعين ، فإنه إذا سمع السامع « ولو شاء » تعلقت نفسه بشيء أبهم عليه لا يدري ما هو ! فلما ذكر الجواب استبان ذلك الشيء بعد

---

(١) سورة النحل ، آية ٩ .

إبهامه وكان وقعه في النفس أجمل وأوقع .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ ﴾[1] والمعنى : ولو شاء جمعهم على الهدى لجمعهم عليه ، وكذلك قوله جل وعلا : ﴿ فَإِن يَشَأِ اللهُ يختم على قلبك ﴾[2] أي : فإن يشأ الختم على قلبك ، وقوله : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لآتينا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ﴾[3] أي : ولو شئنا هداية كل نفس .

ومنه قولك : « لو أحب لأعطاكم » أي لو أحب إعطاءكم لأعطاكم ، وتقول : لو شئت جئت ، أو لم أجيء ، أي : لو شئت المجيء أو عدم المجيء ، فإنك متى قلت : « لو شئت » علم السامع أنك علقت المشيئة بشيء ، فيقع في نفسه أن هنا شيئاً تعلقت به مشيئتك بأن يكون أو لا يكون ، فإذا قلت : « جئت أو لم أجيء » عرف ذلك الشيء .

ومنه قول البحتري :

لو شئت لم تفسد سماحة حاتم　　　كرماً ، ولم تهدم مآثر خالد

والمراد بحاتم : حاتم الطائي ، وبخالد خالد بن إصبع النبهاني الذي نزل عليه امرؤ القيس الشاعر .

والمعنى : يصف الشاعر ممدوحه بأنه بلغ في الكرم والمجد درجة فاقت شهرة حاتم وخالد ، وقد حذف مفعول فعل المشيئة . والأصل : لو شئت عدم إفساد سماحة حاتم ، أو عدم هدم مآثر خالد لم تفسد ذلك ولم تهدم .

فإن كان تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريباً ونادراً وجب ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأنس به كقول الشاعر :

ولو شئت أن أبكي دماً لبكيته　　　عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

---

(1) سورة الأنعام ، آية ٣٥ .

(2) سورة الشورى ، آية ٢٤ .

(3) سورة السجدة ، آية ١٣ .

والشاهد فيه قوله : « ولو شئت أن أبكي دماً » لأن بكاء الدم غريب وإنما كان المفعول به هنا غريباً نادراً ، لأن الشاعر أراد « بكاء الدم » والانسان عادة لا يبكي دماً ، فلذلك كان غريباً نادراً .

ومنه قوله تعالى : ﴿ لَو أرادَ اللهُ أن يَتَّخِذَ وَلَداً لَاصطَفَى مِمَا يَخلُقُ مَا يَشاءُ ﴾[1] فاتخاذ الله ولداً أمر غريب ، لهذا ذكر المفعول بعد فعل الارادة.

وليس منه قول الشاعر :

فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت أن أبكي بكيت تفكراً

لأن الشاعر لم يرد أن يقول : فلو شئت أن أبكي تفكراً بكيت تفكرا ، ولكنه أراد أن يقول : أفناني النحول فلم يبق مني وفي غير خواطر تجول في نفسي ، حتى إذا شئت البكاء فعصرت عيني ليسيل منها دمع لم أجده ، وخرج منها بدل الدمع التفكر ، فالمراد بالبكاء في الأول البكاء الحقيقي ، وفي الثاني المجازي إشارة إلى أنه من النحول لم يبق فيه محل لدمعة ، فلو عصر عينيه لخرج منهما التفكر بدل الدمع .ولما كان البكاء الأول غير الثاني لم يصلح الثاني تفسيراً له . وعلى هذا فذكر مفعول المشيئة في هذا البيت لعدم قيام دليل عليه لو حذف .

(ب) قد يكون الغرض من حذفه دفع توهم السامع في أول الأمر إرادة شيء غير المراد ، كقول البحتري :

وكم ذدت عني من تحامل حادث وسورة أيام حززن إلى العظم

فالبحتري يذكر أن الممدوح طالما دفع عنه عوادي الزمن ، ورد عنه طغيان أيام ضربته فأوجعته ، حتى بلغت في قسوتها الغاية ، وقوله : « حززن إلى العظم » كناية عن بلوغها الغاية في الشدة ، وهذا محل الشاهد ، حيث

---

(1) سورة الزمر ، آية ٤ .

حذف مفعول « حززن » ، وهو « اللحم » للغرض البلاغي المذكور ، إذ لو ذكر ، فقيل : « حززن اللحم » جاز أن يفهم السامع ـ قبل ذكر ما بعده ـ : أن الحز كان في بعض اللحم . ولم يصل إلى العظم ، وهذا غير مراد ، بل المقصود : أن الحز جاوز اللحم إلى العظم ـ فحذف المفعول دفعاً لتوهم غير المراد ، وليدل الكلام على المقصود من أول وهلة عند سماعه لهذا الكلام .

(ج) قد يحذف المفعول به لإرادة ذكره ثانياً على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظ المفعول ، إظهاراً لكمال العناية بوقوع الفعل الثاني على المفعول حتى لا يرضى بأن يوقعه على ضميره وإن كان كناية عنه ، تحرزاً عن مواجهة الممدوح بما لا يليق .

ومن المشهور في ذلك قول البحتري :

قد طلبنا فلم نجد لك في السؤ ... دد والمجد والمكارم مثلاً

يقول : قد بحثنا لك عن شبيه في صفاتك العالية ، فأجهدنا البحث وأضنانا ، دون أن نعثر على هذا الشبيه ، والمعنى : أن الممدوح لا نظير له ولا مثيل .

والشاهد في قوله : « قد طلبنا » حيث حذف مفعوله ، على تقدير : قد طلبنا لك « مثلاً » وقد حذف لتحقيق غرض بلاغي هو : المبالغة في التأدب معه تعظيماً له ، فالمقام مقام مدح ، والمدح يجود ـ فنياً ـ بالمبالغة .

ولو أن الشاعر قال : « طلبنا لك مثلاً » لأشعر ذلك بتجويز وجود مثل له ، لأن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده ، لذلك تراه أوقع الفعل الثاني « فلم نجد » على المفعول به « مثلاً » الظاهر كما ترى ، ليتجنب غير المراد .

وتحس بأن حذف المفعول في الأول أحدث ظلاً من الإبهام ، فلما ذكره الشاعر مع الفعل الثاني ، كان بياناً لهذا الإبهام وعرفت أن هذا يكون وقعه أجمل في النفس .

(د) وقد يحذف المفعول لإرادة التعميم ، والامتناع عن أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار ، كما تقول : « قد كان منه ما يؤلم » أي : « ما يؤلم كل الناس » فلو ذكرت معه مفعولاً معيناً مثل « زيداً » لقصره السامع على « زيداً » المذكور وفاتت المبالغة المطلوبة .

وقوله جل وعلا : ﴿ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ ﴾[1] فالمراد من الآية عموم الدعوة إلى السلام . فحذف المفعول لإفادة هذا العموم والمبالغة فيه والتقدير : والله يدعو كل الناس إلى الدخول في السلام ، ونلاحظ أن الآية الكريمة أفادت الإيجاز :

(هـ) وقد يحذف المفعول ، للمحافظة على روى الفقرة في النثر ، أو رعاية الوزن في الشعر .

فمثال الأول : قولك لصاحبك . « لقد دعوت الأصدقاء وما قصرت . وما نسيتك وما أغفلت » أي : وما أغفلتك .

ومثال الثاني : قول الشاعر :

بناها فأعلى والقنا يقرع القنا ومـوج المنايا حولها متلاطم

أي : فأعلى بناءها ، فحذف المفعول « بناءها » للمحافظة على وزن البيت مع وجود القرينة الدالة على المحذوف ولا يخفى عليك ما في البيت من الإيجاز .

(و) وقد يحذف المفعول لاستهجان التصريح به : كقول عائشة رضي الله عنها ـ: « ما رأيت منه ، ولا رأى مني » تريد : العورة .

(ز) وقد يحذف المفعول لمجرد الاختصار ، كقولك : « أصغيت إليه »

---

(١) . . . يرجى البحث عنها .

أي : أذني ، و« أغضيت إليه » أي بصري إلى غير ذلك من الأغراض التي لا تخفى على صاحب الذوق السليم والطبع العربي الأصيل .

٢ ـ تقديم المفعول ونحوه من المعمولات على الفعل وما يشبهه

وترى البليغ يقدم المفعول ونحوه من المعمولات على الفعل وما يشبهه وذلك لتحقيق أغراض بلاغية منها :

١ ـ إفادة التخصيص : أي قصر الفعل المؤخر على معموله المقدم ، بحيث لا يتعداه إلى غيره ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين﴾ والمعنى : نخصك بالعبادة لك ، والاستعانة بك ، أي لا نعبد سواك ولا نستعين به ، والقصر حقيقي من قصر الصفة على الموصوف وتقول : « زيداً عرفت » بضم التاء ، فقدمت المفعول « زيداً » فأفاد التركيب القصر ، ويكون قصر قلب إذا كان المخاطب يعتقد العكس ، أي : يعتقد أنك عرفت إنساناً ولكنه غير زيد فتوكد له الأمر . فتقول : « زيداً عرفت لا غير » ويجوز أن يكون قصر إفراد ، إذا كان المخاطب يعتقد الاشتراك بمعنى : أن عمراً يشارك زيداً في معرفتك ، قلت للرد عليه : « زيداً عرفت » أي لا مع عمرو كما تزعم ، وإذا أردت تأكيده قلت بعد قولك السابق : « زيداً عرفت وحده » أي لا مشاركاً كما تعتقد ، ويسمى هذا القصر قصر إفراد .

ولو ردد المخاطب معرفتك بين زيد وعمرو، على وجه الشك ، فقلت : « زيداً عرفت » أي لا عمراً كان قصر تعيين وسيأتي توضيح هذا قريباً إن شاء الله .

ويقول شوقي :

بالعلم والمال يبني الناس ملكهم ... لم يبن ملك على جهل وإقلال

فقد قصر بناء الملك على العلم والمال . وقد جاء القصر من تقديم المعمول على عامله كما ترى .

وتقول : « الله أسأل » أي : ما أسأل إلا الله ، و« عنك سألت » أي : ما سألت إلا عنك » ، و« طلباً للراحة سافرت » أي : ما سافرت إلا طلباً للراحة ، و« على الله توكلت » أي : ما توكلت إلا على الله .

وأما نحو قولك : « زيداً عرفته » فإن قدر المفسر المحذوف قبل المنصوب أي : « عرفت زيداً عرفته » . فهو من باب التوكيد للتكرير الحاصل من الجملتين .

وإذا قدر الفعل المحذوف بعد « زيداً » أي المنصوب ، فكان الأصل : « زيداً عرفت عرفته » أفاد التركيب التخصيص ، وذلك لأن المقدر كالمذكور فكما أن تقديم المفعول على الفعل المذكور يفيد الاختصاص ، فكذلك تقديمه على المقدر .

وكذلك الحال في قولنا : « باسم الله » فإنه يفيد التخصيص ، بتقدير الفعل مؤخراً ، « باسم الله أبتدىء لا بغيره» .

وقوله تعالى : ﴿وأما ثمود فهديناهم﴾على قراءة نصب « ثمود » فلا يفيد إلا التخصيص . وذلك لأن سبب عدم إفادة التخصيص تقدير المحذوف المنصوب ، وسبب التخصيص تقديره بعده ، ولا يمكن هنا تقدير المحذوف قبله ، لأن المفسر - بكسر السين - لكونه بعد « أما » يجب أن يتصل بالفاء والمفسر «بفتح السين » كذلك ، وموالاة مدخول الفاء « لأما » يمتنع صراحة ، إذ لا يقال « وأما فهدينا ثمود» والمقدر - كالمذكور - فيمتنع أيضاً .

وإذا امتنع التقدير قبل المنصوب ، وجب بعده ، والتقدير البعدي يفيد التخصيص كما علمت .

٣ ـ تقديم بعض المعمولات على بعض :

وترى البليغ يقدم بعض المعمولات على بعض ، ليحقق أغراضاً بلاغية تكسب الكلام رونقاً وبهاء ـ منها :

١ ـ أن الأصل في ذلك البعض أن يتقدم على البعض الآخر ، ولا موجب للعدول عن ذلك الأصل .

وذلك كتقديم « الفاعل » فإن أصله التقديم على سائر معمولات الفعل لأنه عمدة في الجملة الفعلية فلا يتم الفعل إلا به ، بخلاف المفعول ، وأيضاً لشدة طلب الفعل للفاعل يصير كالجزء منه وما هو كالجزء أولى بالتقديم مما هو في حكم الانفصال ، ومثاله : « ضرب زيد عمراً » بتقديم الفاعل الذي هو : « زيد » على « عمرو » .

وكتقديم المفعول الأول على الثاني في باب « ظن وأخواتها ، نحو : « أعطيت زيداً درهماً » فإن أصل « زيداً » الذي هو المفعول الأول : التقديم ، لأنه فاعل من جهة المعنى إذ هو : آخذ العطاء الذي هو « الدرهم » .

٢ ـ وترى البليغ يقدم بعض المعمولات ، لأن ذلك البعض ذكره أهم والعناية به أولى .

فيقدم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض وقوع الفعل بالمفعول لا صدوره من الفاعل ، وذلك مثل « قتل الخارجي فلان » فإن الغرض متوجه لقتل الخارجي لا غير ، وإزاحة شره ، لا لقاتله من هو ؟[1] .

ويقدم الفاعل على المفعول إذا كان الغرض متوجهاً إلى معرفة من وقع منه الفعل ، لا معرفة من وقع عليه ، كقولك : « قتل زيد رجلاً » إذا كان

---

(١) أنظر مواهب الفتاح ، ح ٢ ص ١٦٢ .

« زيد » ممن لا يقدر فيه أن يقتل أحداً لضعفه وهزاله ، و« رجلاً » المقتول يتصف بالقوة والبأس ، وكان الغرض الأهم أن تخبر بصدور القتل من « زيد » مع أن الأصل تقديم الفاعل[1] .

تأمل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ﴾[2] وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ﴾[3] ترى أن الآية الأولى قدمت المخاطبين في « نرزقكم » لأن الخطاب للفقراء بدليل قوله تعالى : (من إملاق) فقدم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم .

والخطاب في الآية الثانية للأغنياء بدليل قوله : (خشية إملاق) فإن خشية الفقر تكون من الغنى ، فكان رزق أولادهم هو المطلوب دون رزقهم لأنه حاصل . فكان رزق أولادهم هو الأهم ، لذلك ترى الآية الثانية قدمت الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم .

٣ ـ أن يكون في تأخير المعمول إخلال ببيان المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾[4] فإنه لو أخر (من آل فرعون) عن (يكتم إيمانه) لتوهم أن (من) متعلقة بيكتم ، فلم يفهم أن الرجل من آل فرعون[5] .

تم بحمد الله

---

(١) راجع المطول ، ص ٢٠٢ .

(٢) سورة الأنعام ، آية ١٥١ .

(٣) سورة الإسراء آية ٣١ .

(٤) سورة غافر ، آية ٢٨ .

(٥) أنظر الإيضاح ضمن شروح التلخيص ح ٢ ص ١٦٣ .

الفهرس

الموضوع **رقم الصفحة**

الباب الأول « علم المعاني »